الجمهورية اليمنية

الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد

الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

2022 ـ 2026م

The National Anti-Corruption Strategy

NACS-Y

Republic of Yemen

لجنة إعداد الاستراتيجية – والفريق الفني

الطبعة الأولى: 2022م

بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿تِلْكَ ٱلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا ۚ وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ ﴿٨٣﴾﴾ القصص: ٨٣

صدق الله العظيم

Supreme National Authority for Combating Corruption

«وفي ختـام العام الثالث للعدوان وبدايـة العام الرابع للصمود نعلـن عن إطـلاق مشـروع بنـاء الدولـة، وإرسـاء مبـدأ العمل المؤسسـي، بالتوازي مع معركة التصـدي للعدوان في مختلف الجبهـات، مشـروع تسـنده الجبهـات ويسـند الجبهـات عنوانه وشـعاره (يـدٌ تحمي ويدٌ تبنـي) ونحن ننطلق في هذا المشـروع نعـرف أن الطريق طويلٌ ومحفـوفٌ بالتحديات، وخاصةً في ظل العـدوان والحصار، ولكن كما كنا بقدر التحدي في جبهات القتال وصمدنـا وحطمنـا أحلام الغـزاة والمحتلين فسـنكون بإذن الله بمستوى التحدي على طريق بناء الدولة».

الرئيس الشهيد/

صالح علي الصماد

الكل معني بمكافحة الفساد
بدءاً من المسؤول الأول
وانتهاءً بهيئة مكافحة الفساد

المشير الركن/

مهدي محمد المشاط

رئيس المجلس السياسي الأعلى

قيادة وأعضاء مجلس الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد
اللجنة الإشرافية العليا لإعداد الاستراتيجية

القاضي/ مجاهد أحمد عبدالله
رئيس الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد
رئيس اللجنة الإشرافية العليا

الأستاذ/ ريدان محمد المتوكل
نائب رئيس الهيئة الوطنية
العليا لمكافحة الفساد
رئيس لجنة إعداد الاستراتيجية

الأستاذ/ حارث عبدالكريم العمري
عضو الهيئة الوطنية العليا
لمكافحة الفساد
عضو لجنة إعداد الاستراتيجية

الدكتور/ عبدالعزيز محمد الكميم
عضو الهيئة الوطنية العليا
لمكافحة الفساد
عضو لجنة إعداد الاستراتيجية

الدكتورة/ مريم عبدالله الجوفي
عضو الهيئة الوطنية العليا
لمكافحة الفساد
عضو لجنة إعداد الاستراتيجية

الدكتور/ أحمد عبدالله الشيخ أبوبكر
عضو الهيئة الوطنية العليا
لمكافحة الفساد
عضو اللجنة الإشرافية العليا

الدكتور/ حبيب عبدالله محمد الرميمة
عضو الهيئة الوطنية العليا
لمكافحة الفساد
عضو اللجنة الإشرافية العليا

الأستاذ/ محمد قاسم الأصبحي
عضو الهيئة الوطنية العليا
لمكافحة الفساد
عضو اللجنة الإشرافية العليا

الدكتور/ محمد محمد الغشم
عضو الهيئة الوطنية العليا
لمكافحة الفساد
عضو اللجنة الإشرافية العليا

القاضي/ عبدالرحمن المتوكل
أمين عام الهيئة الوطنية العليا
لمكافحة الفساد

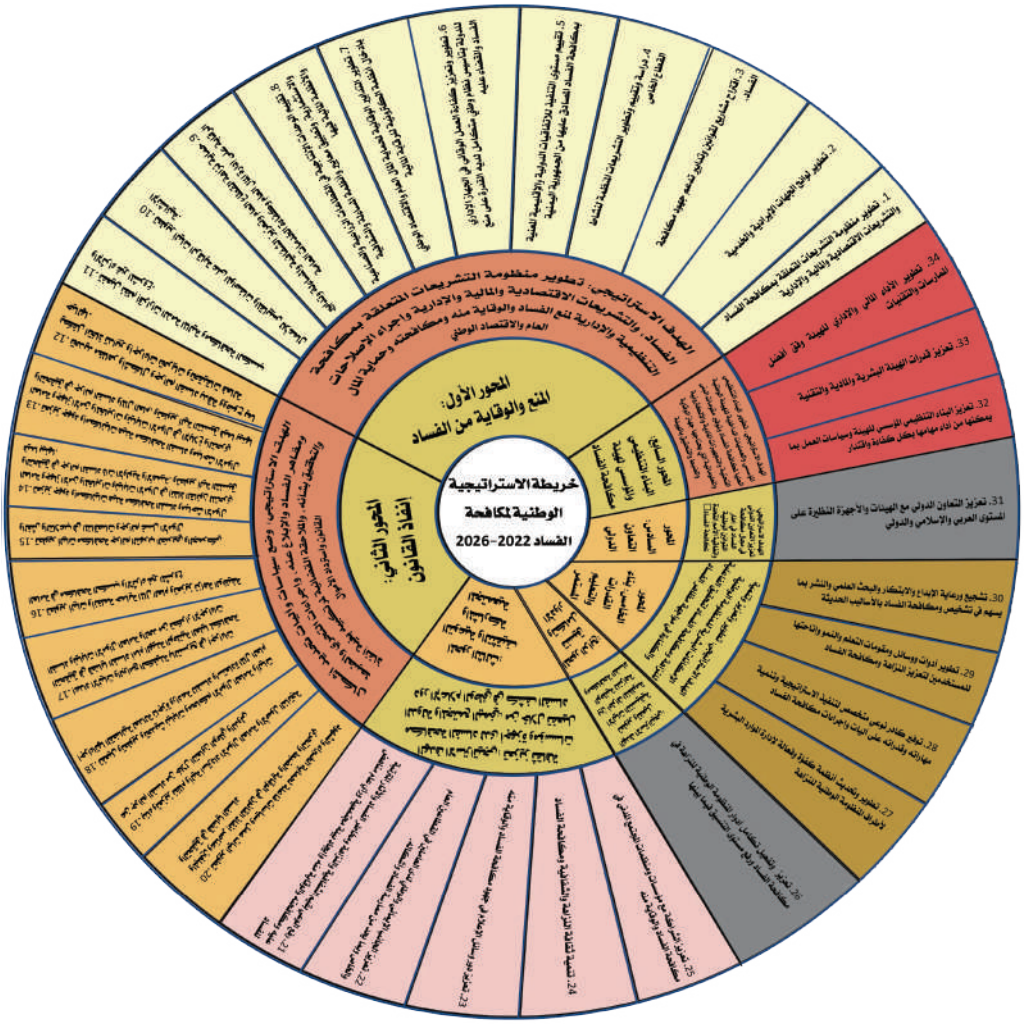
خريطة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 2022-2026
المحور الأول: المنع والوقاية من الفساد
المحور الثاني: انفاذ القانون
الهدف الاستراتيجي: تطوير منظومة التشريعات المتعلقة بمكافحة الفساد والتشريعات الاقتصادية والمالية والإدارية واجراء الإصلاحات التنظيمية والإدارية لمنع الفساد والوقاية منه ومكافحته وحماية المال العام والاقتصاد الوطني
1. تطوير منظومة التشريعات المتعلقة بمكافحة الفساد والتشريعات الاقتصادية والمالية والإدارية
2. تطوير أوالي العقوبات الإجرائية والتدبير
3. تطوير آليات تنسيق الجهود لمكافحة الفساد
4. دراسة وتطوير التشريعات المنظمة لنشاط القطاع الخاص
5. تنمية مستوى التنفيذ لالتزامات الدولية والإقليمية المتعلقة بمكافحة الفساد المنبثقة عن الاتفاقية الدولية
6. تطوير وتفعيل منظومة الإفصاح عن الذمة المالية للموظفين العموميين
7. تطوير وتفعيل منظومة الإفصاح عن المصالح
8. تطوير منظومة الإفصاح عن الهدايا والمزايا والمنافع
9. تطوير منظومة الإفصاح عن المصالح
10. تطوير منظومة الإفصاح عن الهدايا والمزايا والمنافع
11. تطوير منظومة الإفصاح عن المصالح
12. تطوير منظومة الإفصاح عن الهدايا والمزايا والمنافع
13. تطوير منظومة الإفصاح عن المصالح
14. تطوير منظومة الإفصاح عن الهدايا والمزايا والمنافع
15. تطوير منظومة الإفصاح عن المصالح
16. تطوير منظومة الإفصاح عن الهدايا والمزايا والمنافع
17. تطوير منظومة الإفصاح عن المصالح
18. تطوير منظومة الإفصاح عن الهدايا والمزايا والمنافع
19. تطوير منظومة الإفصاح عن المصالح
20. تطوير منظومة الإفصاح عن الهدايا والمزايا والمنافع
21. تطوير منظومة الإفصاح عن المصالح
22. تطوير منظومة الإفصاح عن الهدايا والمزايا والمنافع
23. تطوير منظومة الإفصاح عن المصالح
24. تنمية مستوى التنفيذ لالتزامات الدولية والإقليمية المتعلقة بمكافحة الفساد
25. تطوير آلية تنسيق بين الجهات المختصة بمكافحة الفساد
26. تعزيز دور القطاع الخاص في مكافحة الفساد
27. تعزيز وتفعيل دور المنظمات الأهلية في مكافحة الفساد
28. تطوير وتفعيل دور المنظمات الأهلية في مكافحة الفساد
29. تطوير أدوات ووسائل وتقنيات التعلم والتعليم والتدريب
30. تشجيع ورعاية الإبداع والابتكار والبحث العلمي والنشر بما يسهم في تشخيص ومكافحة الفساد بالأساليب الحديثة
31. تعزيز التعاون الدولي مع الهيئات والأجهزة النظيرة على المستوى العربي والإسلامي والدولي
32. تعزيز البناء التنظيمي المؤسسي للهيئة وإمكانات العمل بما يمكنها من أداء مهامها بكفاءة واقتدار
33. تعزيز قدرات الهيئة البشرية والمادية والتقنية
34. تطوير الأداء المالي والإداري للهيئة وفق أفضل الممارسات والتقنيات

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
- قائمة المحتويات	10
- تقديم (رئيس المجلس السياسي الأعلى)	11
- توطئة (رئيس الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد)	14
- مقدمة (نائب رئيس الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد)	18
- ملخص تنفيذي	22
المحور الأول: السياق المفاهيمي والنظري للاستراتيجية:	23
- الفساد: تعريفه، أنواعه، أسبابه، وتحديات مكافحته في اليمن	24
- مراحل تطور مكافحة الفساد في اليمن 1990-2021م	29
- الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد	33
- الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 2010-2014م: مراجعة نقدية	35
- منهجية إعداد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 2022-2026م	36
- مواءمة الاستراتيجية مع الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة 2030م	38
المحور الثاني: الإطار العام للاستراتيجية:	39
- المبادئ العامة للاستراتيجية	40
- مرتكزات الاستراتيجية	41
- مجالات عمل الاستراتيجية	42
- مستهدفات الاستراتيجية	43
المحور الثالث: التوجهات الاستراتيجية والخطة التنفيذية:	47
- التحليل البيئي الاستراتيجي (SWOT)	48
- القضايا الحرجة CRITICAL ISSUES	52
- الرؤية VISION	54
- الرسالة MISSION	54
- القيم VALUES	54
- الأهداف الاستراتيجية STRATEGIC GOALS	55
- مصفوفة الخطة التنفيذية للاستراتيجية NACS - Y	56
- آلية المتابعة والتقييم للخطة التنفيذية للاستراتيجية	147
- الخاتمة	151
- لجنة إعداد الاستراتيجية، الخبير الوطني، الفريق الفني، ممثلوا المنظومة الوطنية للنزاهة	152

تقديم

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ ﴿٥٦﴾﴾ الأعراف: ٥٦ صدق الله العظيم

يعد إطلاق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد في هذه المرحلة الفارقة من تاريخ اليمن ، وفي ظل عدوان وحصار على بلدنا وشعبنا للعام الثامن على التوالي تصدياً حقيقياً للعدوان ، وأنموذجاً للصمود والاستبسال في تماسك الجبهة الداخلية لكافة مؤسسات الدولة ، وتأكيداً على المضي بخطوات ثابتة لبناء مداميك الدولة اليمنية الحديثة ، وتجسيداً لتوجهات القيادة والرغبة الحقيقية لبلدنا في مكافحة الفساد واجتثاث آفته وتجفيف منابعه والتغلب على التحديات التي يواجهها وطننا جراء هذه الظاهرة منذ سنوات طويلة ، وتعزيز جبهة الصمود الداخلية في مواجهة العدوان وبلوغ المرتبة (100) في مؤشرات ومدركات الشفافية الدولية وفقاً لمستهدفات الرؤية الوطنية .

كما تعد هذه الوثيقة الوطنية ثمرة لجهود بذلت من قبل الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد وشركائها من أطراف منظومة النزاهة الوطنية إعمالاً لأحكام القانون رقم (39) لسنة 2006م بشان مكافحة الفساد ولائحته التنفيذية ، وترجمة لمضامين ومستهدفات الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة ، وقرار رئيس المجلس السياسي الأعلى رقم (93) لسنة 2020م باعتماد الآلية التنسيقية للأجهزة الرقابية والنيابة العامة ، وتشكيل وحدة تنسيق مشتركة لمتابعة وتنسيق محاورها ، كما تمثل إسناداً داعماً للهيئات والأجهزة المعنية بتنفيذها ، وتفعيل دورها وممارسة مهامها واختصاصاتها المنصوص عليها قانونا . وانطلاقة حقيقية ووثابة لأطراف المنظومة الوطنية للنزاهة في مواجهة هذه الظاهرة وتحدياتها .

كما يأتي هذا العمل الوطني في إطار وضع الآليات و السياسات الناجعة في معركتنا المفتوحة مع الفساد المالي والإداري في بنى مؤسسات الدولة ، حيث أكدنا بمناسبة تدشين المرحلة الأولى لمكافحة مظاهر الابتزاز والرشوة في 30 اكتوبر 2019م أننا عازمون وبمنتهى الجدية المضي قدماً في معركة مفتوحة مع الفساد المالي والإداري في بنى مؤسسات الدولة مهما كلف الثمن، كما أكدنا أيضاً على أهمية تفعيل دور الأجهزة الرقابية وهيئة مكافحة الفساد لمواجهة الفساد المنظم الذي

يستهدفُ المالَ العام والقضاء على كافة المظاهر السلبية والشوائبِ والإختلالات في أداءِ بعضِ المؤسسات الحكومية ، وفي المنع والوقاية من الفساد في حينه وفي فترةٍ زمنيةٍ قياسيةٍ ، وتحقيقِ نقلةٍ نوعيةٍ في مستوى الخدماتِ والأداء الحكومي العام .

إن معركتنا المفتوحة في مواجهة الفساد تحتاج إلى عملٍ جادٍ ومخلص ، وتخطيط استراتيجي مبني على أحدث المنهجيات العلمية ، فالنجاح في هذه المعركة هو تحد سيكون له انعكاساته المتعددة على المستوى الشعبي والسياسي والاقتصادي والإداري والخدمي والاجتماعي والثقافي ، وهذا يتطلب منا جميعًا تظافر الجهود ، وتكامل الأدوار بين المؤسسات المعنية ، واستنهاض قوانا الذاتية ، واستنفار كل الطاقات والقدرات لخوض هذه المعركة وإدارتها بحكمة واقتدار دفاعًا عن بناء الدولة اليمنية . حتى تتحقق كافة أهدافها في بناء مؤسسات الدولة البناء السليم الذي ينسجم مع هويتنا الإيمانية والحضارية التاريخية، وفقاً لآلية منظمة لهذه المعركة يخوضها الشعب وأجهزة الدولة على حدٍ سواء واختفاء كافة أشكال الفساد المالي والإداري منها .

تمثل عملية مكافحة الفساد أولوية وطنية لدى القيادة انطلاقاً من هويتنا الإيمانية وثقافتنا الدينية والوطنية. حيث لا يمكن للدولة أن تستقر وللتنمية أن تزدهر ، ما لم تكن مكافحة الفساد على رأس أولوياتها، فمواجهة العدوان تتطلب وعيًا كبيرًا بخطورة الفساد والمفسدين الذين جعلوا أجهزة ومؤسسات الدولة خلال عدة عقود مسرحًا لثقافة الفساد المالي والإداري .

ولذا فإن أحد أولويات مهام بناء الدولة اليمنية الحديثة تتمثل في مكافحة الفساد وتفعيل دور هيئات مكافحة الفساد والأجهزة الرقابية وتعزيز مستوى التكامل والتنسيق في أعمالها، في (محور منظومة إدارة الحكم) ومحور (الحكم الرشيد) والمنظومة الرقابية ، كما لا يمكن تحقيق مستهدفات الرؤية إلا من خلال الإسهام الفاعل في مكافحة الفساد وعلى كافة المستويات من خلال شراكة حقيقية واستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد واضحة المعالم تحدد فيها أدوار وجهود كافة قطاعات الدولة .

ووفقاً لذلك فإن إعداد الاستراتيجية قد أستند على منهجية علمية وتشاركية متعارف عليها لدى خبراء التخطيط الاستراتيجي وبما يتواءم وهويتنا الإيمانية والبيئة اليمنية وإمكاناتها الاقتصادية ، والاسترشاد بتجارب الدول العربية المناظرة ، ومنهجية دليل التخطيط الاستراتيجي الوطني ، ودليل إعداد الاستراتيجيات الصادر عن الأمم المتحدة بهذا الشأن والاستراتيجيات المتقدمة ، والأدلة والمعايير المتعارف عليها إقليمياً ودولياً ، وتجسيداً لنهج التشاركية فقد أسهم في إعدادها وصياغة مضامينها (30) جهة من مختلف أطراف منظومة النزاهة والمعنيين بمكافحة الفساد من الأجهزة الرقابية ومجلسي النواب والشورى والقضاء ووسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص .

لقد مثل إعداد الاستراتيجية فرصة متميزة لتعميق الشراكات وتكامل الأدوار ووضع الخطط ،

وتبادل الآراء ورسم السياسات والاستفادة من كل القدرات والطاقات التي تزخر بها أطراف المنظومة ، وإجراء وقفة جادة للتقييم الموضوعي للمؤسسات المعنية بمكافحة الفساد ، وأداة منهجية هامة لتحليل طبيعة الوضع الراهن وفرصة لتوحيد جهود مكافحة الفساد ، وتعزيز قيم النزاهة والشفافية وتطوير نظم المساءلة والرقابة والمحاسبة وبناء مؤسسات قادرة على إنفاذ القانون ومنع الفساد وتعقب مرتكبيه وملاحقتهم ومقاضاتهم. وخلق بيئة مناهضة لثقافة التسامح مع الفساد والفاسدين . وخلق تناسق وتكامل وتناغم في الأدوار بين أطراف المنظومة ومنع التعارضات فيما بينها .

ونحن إذ نضع لبنة أخرى لبناء صرح الدولة اليمنية الحديثة ، ووفاءً للشعب اليمني العظيم وتضحياته وللرئيس الشهيد صالح الصماد وكل الشهداء الذين سقطوا في سبيل الدفاع عن الوطن ، والجرحى والأسرى ندشن وثيقة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 2022 2026م مع ختام العام السابع للعدوان وبداية العام الثامن للصمود تحت شعار (شركاء في إعداد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد شركاء في تنفيذها) معتبرين هذا الجهد الوطني الذي نقدمه بين يدي الشعب بمثابة منهج وموجهات عامة وبرنامج عمل لمختلف أطراف المنظومة الوطنية للنزاهة كل فيما يخصه كما يأتي ذلك انطلاقاً من المسؤولية والواجب خدمةً للشعب والنهوض بالوطن لا لمجرد الشعارات والمزايدات .

إن العمل وفق وثيقة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد بإرادة وعزم يضع اليمن على الطريق الصحيح نحو المستقبل المشرق وفي مستويات متقدمة في مكافحة الفساد ، مدركين جيدًا كل العوامل المحيطة بواقعنا والتحديات التي يأتي في مقدمتها العدوان والحصار بكل أنواعه وآثاره، فلتتكاتف كل الجهود المخلصة لهذا الوطن للبدء في التأسيس الصحيح لبناء الدولة اليمنية الحديثة وعلى بركة الله ندشن معًا أولى لبنات هذا الأساس .

أبارك لهيئات وأجهزة الرقابة ومكافحة الفساد ولشعبنا اليمني هذا العمل الوطني ، مؤكدين وقوفنا ومساندتنا لتنفيذ أهداف الاستراتيجية ومضامينها وإزالة العقبات التي قد تعترض سبيل تنفيذ إصلاحات فعّالة في مجال مكافحة الفساد ، كما ندعوا جميع المعنيين إلى تحمل مسؤولية تنفيذها بجهود متناغمة تحقق الأهداف والتطلعات المنشودة. لبناء مؤسسات حكم فاعلة تكافح الفساد ، قائمة على المساءلة والشفافية والمشاركة المجتمعية الفاعلة بما تكفل سيادة القانون.

المشير الركن/

مهدي محمد المشاط

رئيس المجلس السياسي الأعلى

توطئة

لما كان الفساد ظاهرة معقدة في تجلياتها، واضحة في تأثيراتها، متعارضة مع الأسس والقيم التي تقوم عليها ثقافتنا وهويتنا اليمنية العربية والإسلامية بمكوناتها الدينية والاجتماعية، الفساد بمفهومة الشامل يعد المصدر الرئيس لإخفاق جهود التنمية وتكريس الفقر وتعميق الفجوة بين الأغنياء والفقراء في أي مجتمع من المجتمعات، فهو يلتهم ثروات الشعوب ويعيق الاستثمار ويعطل حكم القانون، وفي ظل وجود الفساد تتضاءل قدرة الدولة على تحقيق أهدافها التنموية ذات الصلة برفاه المواطن وتضعف نوعية الخدمات الأساسية التي يتلقاها، لذلك يشكل الفساد عائقاً بالغ الخطورة أمام جهود التنمية في مختلف دول العالم، كونه يهدر القسم الأعظم من الموارد المخصصة لتمويل برامج التنمية.

وفي ثنايا هذه التوطئة للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد **2022**م - **2026**م، للجمهورية اليمنية لا يسعنا إلا أن نثمن عالياً توجهات قيادة الثورة ممثلة بالسيد القائد المجاهد/ عبدالملك بدر الدين الحوثي يحفظه الله، وفخامة الأخ المشير الركن/ مهدي محمد المشاط رئيس المجلس السياسي الأعلى في توجهاتهم وتوجيهاتهم الصادقة في محاربة الفساد واستئصال شأفته بكل صوره، والرعاية الكريمة من فخامة الأخ/ رئيس المجلس السياسي الأعلى لهذه الاستراتيجية إعداداً وإطلاقاً وتنفيذاً لها، والذي ينم عن توجه جاد وإرادة ثورية وسياسية واضحة لمكافحة الفساد بكافة صوره وأشكاله.

كما أتقدم بالشكر والتقدير للجنة والخبير الوطني، والفريق الفني، لإعداد الاستراتيجية ومعهم شركائنا من الأجهزة الرقابية والأمنية والسلطة القضائية ومجلس النواب ومكتب رئاسة الجمهورية وأطراف المنظومة الوطنية للنزاهة، والفريق المشارك من الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد على ما بذلوه من جهد ومهام بإشراف مباشر من قبلنا في قيادة الهيئة على مراحل إعداد الاستراتيجية وبشكلها النهائي الذي نجده بين أيدينا.

إن قيام الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد بالإعداد والتنفيذ للسياسة العامة الهادفة لمكافحة الفساد والتحضير والإعداد والإشراف والمتابعة لتنفيذ الاستراتيجية هو اختصاص أصيل إعمالاً لنصوص المادة (**8** فـ **1**، **2**) من القانون رقم (**39**) لسنة **2006**م، بشأن مكافحة الفساد والمواد (**5**، **54** فـ**3**، **88**) من لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم (**19**) لسنة **2010**م.

وانطلاقاً من ذلك عملت الهيئة على اطلاق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد **2010-2014**م، وعكفت منذ مطلع العام **2021**م ، على التحضير والإعداد للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وصولاً إلى خطة استراتيجية لخمس سنوات قادمة **2022**م – **2026**م، شارك الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد في ذلك (**90**) مشاركاً من ثلاثين جهة من السلطات التنفيذية والقضائية والتشريعية والأجهزة الرقابية والأمنية من خلال ثلاث ورش رئيسية وخمسة وثلاثون فعالية ما بين ورش عمل خارجية و داخلية واجتماعات توصلت فيها الهيئة ومعها شركائها في الوحدة التنسيقية للأجهزة الرقابية والقضائية والأمنية وأطراف المنظومة الوطنية للنزاهة إلى إعداد وصياغة ووضع هذا العمل الوطني المتمثل بالاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.

كما يجدر بنا الإشارة في هذه التوطئة لما حققته الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد منذ إنشائها في **2007**م، بموجب نصوص القانونين رقم (**30**) لسنة **2006**م، بشأن الإقرار بالذمة المالية المعني بمكافحة الكسب والإثراء غير المشروع ورقم (**39**) لسنة **2006**م، بشأن مكافحة الفساد من إنجازات على مختلف المحاور وعلى وجه الخصوص:

- محور البناء التشريعي والمؤسسي والتنظيمي للهيئة والقوانين ذات العلاقة بمكافحة الفساد والقوانين الاقتصادية، المتمثلة في إصدار اللائحة التنفيذية لقانون مكافحة الفساد بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم (**19**) لسنة **2010**م وتعديلاتها.
- إعداد مشروع تعديل لبعض مواد قانون مكافحة الفساد جاري الانتهاء منها.
- وضع قواعد وتدابير حماية المبلغين والشهود وإرسالها إلى مجلس النواب مع التوصية بإدماج تلك القواعد والتدابير ضمن قانون مكافحة الفساد.
- إعداد مشروع اللائحة التنفيذية لقانون الذمة المالية التي هي بصدد العرض على رئيس المجلس السياسي الأعلى لإصدارها، أو من خلال إصدار اللائحة التنظيمية للهيئة ولائحة التقسيمات الفرعية للإدارات العامة وتحديد مهامها ولائحة التوصيف والتقسيم للوظائف الإدارية العليا والتخصصية والإشرافية في الهيئة.

- إعداد مشروع تعديل الباب الثالث والرابع من قانون الجرائم والعقوبات المتعلق بجرائم المال العام وجرائم الفساد والعقوبات عليها وإحالته الى الحكومة.

- إعداد مشروع قانون المشتريات والمزايدات والمخازن الحكومية ورفعه إلى الأخ رئيس المجلس السياسي الأعلى.

- إعداد مشروع تعديل بعض مواد قانون الاستثمار ورفعه إلى الأخ رئيس المجلس السياسي الأعلى.

- إعداد مشروع تعديل بعض مواد قانون الهيئات والمؤسسات والشركات العامة في طور المناقشة والإقرار من مجلس الهيئة.

- مشروع تعديل بعض مواد قانون تحصيل الأموال العامة في طور المناقشة والإقرار من مجلس الهيئة.

- محور الوقاية والمنع من الفساد وإنفاذ القانون في مكافحة الفساد في التحري والتحقيق والملاحقة القانونية لمرتكبيه من خلال إصدار مدونة السلوك الوظيفي لموظفي الهيئة، وإعداد دليل تدريبي على مدونة السلوك الوظيفي، وإعداد مشروع معايير النزاهة لمؤسسات الدولة، وكذلك التعميم بإصدار مقاييس مدونة السلوك الوظيفي وتعميمها على الوزارات والمصالح والجهات الحكومية والإشراف والمراجعة لعدد (**34**) مدونة سلوك وظيفي لعدد من مؤسسات الدولة ، كما حققت الهيئة العديد من الإنجازات في مجال التوعية والتثقيف من خلال الحملات التوعوية وورش العمل والبرامج التدريبية والتأهيلية بالشراكة مع مؤسسات الدولة، وتعزيز الامتثال لقانون الإقرار بالذمة المالية رقم (**30**) لسنة **2006**م الذي بلغ عدد الإقرارات المقدمة للهيئة أكثر من (**35,308**) خمسة وثلاثون الف وثلاثمائة وثمانية إقرار من شاغلي السلطة العليا والإدارة العليا للدولة والوظائف المالية.

وتصدي الهيئة للعشرات من قضايا الفساد الهامة وذات الخطر والضرر الجسيم والكبير على الاقتصاد الوطني في قطاعات الكهرباء والمياه والموانئ وأراضي وعقارات الدولة، والمطارات والنفط والغاز، تمكنت من خلالها من وقف إهدار المال العام بمئات الملايين من الدولارات في عقود شراء الطاقة التي تم إلغاؤها في عام **2010**م، واستعادة أراضي مزارع الجرابح وأكثر من ستة مليون متر مربع من أراضي ميناء رأس عيسى ومنشآتها وتسليمها للدولة وشركة النفط اليمنية، وحماية واستعادة

مساحات شاسعة من أراضي حرم مطار الحديدة الدولي بالتنسيق مع جهاز الأمن القومي (الأمن والمخابرات حالياً)، والجهات الأمنية والحكومية ذات العلاقة، كما تم استعادة عشرات الملايين من الدولارات للدولة قيمة ضمانات حسن تنفيذ وأداء في مشاريع وخطوط النقل ومحطات التحويل وغيرها من القضايا الاقتصادية الكبيرة التي تمكنت من خلالها الهيئة من وقف هدر موارد الدولة وحماية الاقتصاد الوطني.

- كذلك الإعداد ووضع وإطلاق الهيئة في **2010**م، للاستراتيجية الوطنية الأولى لمكافحة الفساد **2010**م - **2014**م.

وختاماً، نهيب بالحكومة والأجهزة الرقابية والقضائية والأمنية وشركائنا في إعداد ووضع هذه الاستراتيجية أن يضعوا تنفيذ هذه الاستراتيجية نصب أعينهم في خططهم التشغيلية والمرحلية لجهاتهم، خلال أعوام تنفيذ الاستراتيجية **2022**م - **2026**م، حتى نصل إلى ما نصبوا إليه من تحقيق أهدافها، لما لذلك من مردود إيجابي كبير على التنمية الشاملة والأمن القومي للبلاد، وحماية المال العام والاقتصاد الوطني، وبناء مؤسسات وأجهزة للدولة لديها الفاعلية والكفاءة في الوقاية والمنع من الفساد ومكافحته.

والله الموفق؛؛؛؛

القاضي/ مجاهد أحمد عبدالله
رئيس الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد
رئيس الوحدة التنسيقية المشتركة
للأجهزة الرقابية والنيابة العامة

مقدمة

إن إعداد هذا الجهد الوطني الخلاق المتمثل في إعداد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد في هذه المرحلة الفارقة من تاريخ اليمن وفي ظل عدوان وحصار للعام السابع على التوالي وبرعاية كريمة من فخامة الرئيس / مهدي محمد المشاط رئيس المجلس السياسي الأعلى يمثل تجسيداً حقيقياً لتوفر الإرادة الجادة للقيادتين الثورية والسياسية في الجهود الرامية لمكافحة الفساد، واجتثاث آفته وتجفيف منابعه، وترجمة مضامين الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة، كما يمثل إسناداً داعماً للهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد في تفعيل دورها وممارسة مهامها واختصاصاتها المنصوص عليها قانوناً . وانطلاقة حقيقية ووطنية وثَابة لأطراف المنظومة الوطنية للنزاهة في مواجهة ظاهرة الفساد وتحدياتها .

وبالتالي فإن إعداد الاستراتيجية وصياغة مضامينها من قبل عدد (**30**) جهة من مختلف اطراف منظومة النزاهة والمعنية بمكافحة الفساد من الأجهزة الرقابية ومجلسي النواب والشورى والقضاء ووسائل الاعلام ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص يعد إعمالاً لمنظومة التشريعات الوطنية والدولية المتعلقة بمكافحة الفساد، وتجسيداً للإرادة والرغبة الحقيقية لبلدنا في تعزيز قدرته على مكافحة الفساد وبلوغ مراتب متقدمة في مؤشرات ومدركات الشفافية الدولية. وتأكيداً لحقيقة مفادُها أن مكافحة الفساد والوقاية منه هي الخطوة الأبرز لتعزيز جبهة الصمود الداخلية في مواجهة العدوان، وأن نجاح تلك العملية لن يكون إلاّ من خلال شراكة حقيقية مع أطراف المنظومة الوطنية للنزاهة. كما تكمن أهمية إعداد استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد من كونها أداة هامة لتحليل طبيعة الفساد ومصادره، ورصد أسبابه، وعوامله، ومظاهره وآثاره وتعزيز قيم النزاهة والشفافية، وتطوير نظم المساءلة والرقابة والمحاسبة، وبناء مؤسسات قادرة على إنفاذ القانون ومنع الفساد وتعقب مرتكبيه وملاحقتهم ومقاضاتهم، ومناهضة ثقافة التسامح مع الفساد والفاسدين.

وفي هذا المسار، تم إعداد الاستراتيجية وفقاً لإجراءات معينة تمثلت بصدور قرار مجلس الهيئة رقم (**138**) لسنة **2020**م بشأن تشكيل لجنة اعداد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد التي باشرت مهامها واجتماعاتها بتاريخ **9** يناير **2021**م، وأقرت تشكيل فريق فني للاضطلاع بالمهام المنوطة به. ثم أعلنت الهيئة بتاريخ **2** فبراير **2021**م عن حاجتها إلى خبير وطني متخصص في مجال التخطيط الاستراتيجي للعمل لديها بالتعاقد لمدة ستة أشهر للقيام بمهام إعداد الاستراتيجية حيث بلغ عدد المتقدمين (**12**) متقدماً من الأكاديميين والمتخصصين.

وتعزيزاً لمبدأ الشفافية، تم شكيل لجنة للمفاضلة بين المتقدمين لمهمة الخبير الوطني وإعداد قائمة بمعايير اختياره، وبما يتلاءم مع الهيئة وظروفها وطبيعة عملها، إذ أنجزت لجنة المفاضلة عملها ووفقاً لنتائج فحص الوثائق، وتحليل خبرات المتقدمين، ونتائج المقابلة معه والمفاضلة، حيث تم اختيار الأستاذ الدكتور/ نعمان أحمد علي فيروز والتعاقد معه خبيراً وطنياً لإعداد الاستراتيجية، بتاريخ **21** يونيو **2021**م لإنجاز المهمة في سياق العمل الجماعي مع اللجنة والفريق الفني.

على إثر ذلك أقرت اللجنة خطة عمل الخبير الوطني والفريق الفني، وبدأت عملية التنفيذ من خلال عقد العديد من الاجتماعات، وورش العمل الداخلية، وجلسات العصف الذهني، والتحضير لثلاث ورش رئيسية بمشاركة فاعلة من أطراف المنظومة الوطنية للنزاهة، واستخلاص مخرجاتها، عبر مراحل عدة إبتداءً من مرحلة التخطيط للتخطيط وانتهاءً بمراجعة وإقرار مصفوفة الخطة الاستراتيجية وخطتها التنفيذية.

من هنا حرصت الهيئة ومعها جميع الشركاء على صياغة استراتيجية تلبي طموحات أبناء الوطن وتوجهات القيادتين الثورية والسياسية، تحقق التوازن بين الطموح والواقعية، وتعالج مشاكل الفساد الأكثر إنتشاراً في البلاد، بحيث تم صياغة أهدافها بالنظر إلى موارد اليمن وقدراته، وتنبثق من منظومة التشريعات الوطنية والدولية ذات الصلة بمكافحة الفساد مستنيرةً باستراتيجيات الدول المتقدمة، والأدلة والمعايير المتعارف عليها إقليمياً ودولياً في هذا الشأن؛ وكل ذلك حتى يتوفر لها ما يلزم من الدعم والمناصرة من أجل إحراز مراكز متقدمة ذي شأن في مجال منع الفساد ومكافحته.

وفي الأخير، لا يسعني إلاّ أن أتقدم بعميق الشكر والامتنان لكل من أسهم وساعد وتعاون في إنجاح هذا الجهد الخلاق، وأخص بالشكر رئيس الهيئة القاضي/ مجاهد أحمد عبد الله على اهتماماته وملاحظاته القيمة التي كان لها الأثر في إثراء محتوى الاستراتيجية ومفرداتها، كما لا ننسى الشكر الجزيل للدكتور محمد محمد الغشم رئيس الهيئة السابق كما أتقدم بالشكر والتقدير لزملائي أعضاء لجنة إعداد الاستراتيجية، لبذلهم جهود استثنائية في إنجاز الاستراتيجية بالصورة المطلوبة وإخراجها إلى حيز الوجود بمنهجية رصينة وفقاً للأدلة ذات العلاقة، والشكر والثناء للخبير الوطني والفريق الفني، وممثلي المنظومة الوطنية للنزاهة على جهودهم الحثيثة والمبذولة في إعداد الاستراتيجية منذ الوهلة الأولى لرسم ملامحها عبر مختلف الفعاليات التي نظمت بشأنها. ولكل من أسهم في إنجازها من موظفي الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد.

أ/ ريدان محمد عبدالملك المتوكل

نائب رئيس الهيئة - رئيس اللجنة

نبارك إطلاق

الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

2022-2026م

المشير الركن/

مهدي محمد المشاط

رئيس المجلس السياسي الأعلى

ملخص تنفيذي:

إن العمل على تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد يعد جزءاً لا يتجزأ من جهود التنمية المستدامة والذي يستلزم مسئولية مشتركة بين الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد وكافة الأطراف في اليمن وأهمها أطراف المنظومة الوطنية للنزاهة بما يجسد التعاون المشترك والتوجه الواحد الذي يترجم توجهات القيادة الثورية والسياسية ومستهدفات الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة **2020-2030**م إلى واقع عملي. وهذا الذي مثل دافعاً كبيراً لإعداد " الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد في اليمن **2022-2026**م" في سياق منهجي متعارف عليه محلياً، وعربياً، ودولياً، مؤطراً بدليل صياغة استراتيجيات مكافحة الفساد الصادر عن مكتب الأمم المتحدة (**UNODC**)، ودليل التخطيط الاستراتيجي الوطني الصادر عن مكتب الرؤية الوطنية، حرصاً من الهيئة على تقديم نموذج متكامل يتواءم وأولويات الجمهورية اليمنية وخصوصياتها.

إذ تم إنجاز الاستراتيجية ومدتها (**5**) سنوات **2022**م- **2026**م، منذُ مطلع عام **2021**م، من خلال ست مراحل – شارك فيها ممثلو المنظومة الوطنية للنزاهة بفاعلية مشهود لها – مثلت مراحل التخطيط الاستراتيجي، تخللها جملة من الأنشطة، أهمها: انعقاد الورشة الأولى في الفترة **3-4** أغسطس **2021**م الرامية إلى تحديد أشكال ومظاهر الفساد وتحديات مكافحته في اليمن، فضلاً عن تحليل الوضع الراهن للمنظومة الوطنية للنزاهة، تلى ذلك، انعقاد الورشة الثانية يوم **13** اكتوبر **2021**م الهادفة إلى صياغة التوجهات الاستراتيجية (الرؤية – الرسالة – القيم – الأهداف الاستراتيجية)، انتهاءاً بانعقاد الورشة الثالثة في الفترة **9-14** نوفمبر **2021**م لصياغة مسودة الخطة الاستراتيجية وخطتها التنفيذية.

وخلصت الاستراتيجية إلى (**7**) قضايا حرجة، تم ترجمتها إلى (**7**) أهداف استراتيجية، و(**34**) هدفاً مرحلياً، و (**37**) مبادرة، و (**117**) مشروعاً، شارك في إعدادها (**270**) مشاركاً بواقع (**90**) مشاركاً في ثلاث ورش رئيسية من (**30**) جهة مثلت الهيئة والمنظومة الوطنية للنزاهة و (**35**) فعالية داخلية استهدفت حزمة من مشروعات تطوير التشريعات والقوانين ذات الصلة بمكافحة الفساد، وإنجاز منظومة متكاملة وشاملة من اللوائح والأدلة والسياسات وآليات العمل الداعمة، فضلاً عن حزمة مشروعات لتعزيز قدرات نيابات ومحاكم الأموال العامة، وبناء وتطوير جهاز إداري مؤسسي يسهم في الوقاية والمنع من الفساد ومكافحته، وبناء وتطوير كادر نوعي ومنظومة موارد بشرية كفؤة، وبرامج توعوية وتدريبية متنوعة، وشراكات عربية وإسلامية ودولية فاعلة في سياق مهني.

المحور الأول:

السياق المفاهيمي والنظري للاستراتيجية

الفساد: تعريفه، أنواعه، أسبابه، وتحديات مكافحته في اليمن

الفساد آفة مجتمعية، وظاهرة عالمية، تعاني منها كافة الدول والمجتمعات منذ فجر التاريخ، وهو مرض عُضال تحمله كل الدول والمجتمعات سواءً أكانت غنيةً أم فقيرةً، متعلمةً أم جاهلةً، دكتاتوريةً أم ديمقراطيةً، قويةً أم ضعيفةً، ويعد الفساد ظاهرة عالمية شديدة الانتشار ، ذات جذور عميقة تأخذ أبعاداً واسعة تتداخل فيها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينهما، ما يجعله التحدي الأهم لجهود التنمية، والوريث المتوقع للإرهاب والذي ستجد الحكومات والمجتمعات نفسها في مواجهته، وفي حرب ضده، إذ على الأغلب ستكون أكثر شراسة وتكلفة من مكافحة الإرهاب نفسه.

وهنا نرى القرآن الكريم يجرم الفساد ويزدري المفسد ويتوعده في أكثر من موضع، قال الله -تعالى-: [وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا] [الأعراف: 85،56]، وقال تعالى في خمسة مواضع من كتابه: [وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ] سورة البقرة: **60**، والأعراف: **74**، وهود: **85**، والشعراء: **183**، والعنكبوت: **36**]. والمتأمل في القرآن والتاريخ يرى أن عاقبة المفسدون إلى بوار قال الله تعالى: [فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ] [الأعراف: **103**]؛ أي اعتبر بهلاكهم ومصيرهم، فحذّر الله من مآل المفسدين، وجعله عبرةً يتوعد به من سار على نهجهم.

مفهوم الفساد:

لم يتفق الكتاب والباحثون والمنظمات والهيئات المعنية بمكافحة الفساد على تعريف محدد له، فقد عرفه بعضهم بأنه: " إساءة استعمال السلطة العامة أو الوظيفة العامة للكسب الخاص "، وعرفه آخرون بأنه: " إساءة استعمال الأدوار أو الموارد العامة للفائدة الخاصة "، وعرفه البنك الدولي في تقرير التنمية الصادر عام **1997** بأنه: "سوء استغلال السلطة العامة من أجل الحصول على مكاسب شخصية"، وعرفته منظمة الشفافية الدولية بأنه: " إساءة استعمال السلطة الموكلة لتحقيق مكاسب خاصة ".

وفي سياق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد في اليمن **2022 – 2026**م، فإننا نورد تعريف الفساد الذي نصت عليه المادة **2** من القانون رقم (**39**) لسنة **2006** بشأن مكافحة الفساد بأنه: "استغلال الوظيفة العامة للحصول على مصالح خاصة سواء كان ذلك بمخالفة القانون أو باستغلال الصلاحيات الممنوحة". وهذا التعريف يرسم الحدود القانونية والميدانية للدور الذي ينبغي أن تقوم به عناصر المنظومة الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد. فالوظيفة العامة، ومخالفة القانون أو

توظيفه توظيفاً منافياً لروحه وغاياته، واستغلال الصلاحيات الممنوحة للموظف العام هي جوهر الموضوع الذي ينبغي أن تركز عليه الهيئة وجهات المنظومة في الجهود الرامية لمكافحة الفساد والوقاية منه.

أنواع وجرائم الفساد:

حدد القانون رقم (**39**) لسنة **2006** بشأن مكافحة الفساد، في المادة رقم (**30**) جرائم الفساد ضمن أحد عشر نوعاً، كما أكدت هذا التصنيف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من المادة: **15**، حتى المادة: **25**، وهي على النحو الآتي:

1- الجرائم الماسة بالاقتصاد الوطني المنصوص عليها في قانون الجرائم والعقوبات.

2- الجرائم الماسة بالوظيفة العامة المنصوص عليها في قانون الجرائم والعقوبات.

3- الجرائم المخلة بسير العدالة المنصوص عليها في قانون الجرائم والعقوبات.

4- إختلاس الممتلكات في القطاع الخاص المنصوص عليها في قانون الجرائم والعقوبات.

5- رشوة الموظفين الأجانب وموظفي المؤسسات الدولية العمومية للقيام بعمل أو الإمتناع عن عمل إخلالا بواجبات وظائفهم بقصد الحصول على منفعة تجارية أو مزية غير مستحقه أو الإحتفاظ بها متى تعلقت بتصريف الأعمال التجارية الدولية ويسري بشأنها الحكم الوارد في قانون الجرائم والعقوبات.

6- جرائم التزوير المتعلقة بالفساد وجرائم التزييف المنصوص عليها في قانون الجرائم والعقوبات.

7- جرائم التهريب الجمركي والتهرب الضريبي.

8- الغش والتلاعب في المزايدات والمناقصات والمواصفات وغيرها من العقود الحكومية.

9- جرائم غسل العائدات الناتجة عن جرائم الفساد المنصوص عليها في هذه المادة.

10- إستغلال الوظيفة للحصول على منافع خاصة.

11- جرائم الثراء غير المشروع.

أسباب انتشار الفساد:

تتنوع مسببات الفساد في اليمن بتنوع طبيعة البيئة الحاضنة له، فهناك أسباب: قانونية، اقتصادية، سياسية، إدارية، ثقافية، واجتماعية، وكلها أسباب متشعبة ومتداخلة ومعقدة، غير أن أهمها :-

1- تفكك البناء القيمي وضعف الضوابط الأخلاقية في مؤسسات الدولة والمجتمع عموماً بسبب انحرافنا عن ثقافتنا القرآنية وهويتنا الإيمانية؛ مما أدى إلى تغليب المصلحة الفردية على المصلحة العامة.

2- غلبة سطوة التأثير المادي على المجتمع في ظل ظروف اقتصادية قاهرة أسهمت في انتهاج ممارسة الفساد بمبرر سد الحاجات واستمرارية الحياة بحدها الأدنى.

3- غياب المساءلة بكل أو معظم صورها، ويعزى ذلك إلى الفجوة في القوانين المعنية بمكافحة الفساد والتي وضعنا لها تدابير ومعالجات في سياق مشروعات الاستراتيجية التي نحن بصدد عرضها.

4- اختزال مفهوم النزاهة والصلاح والاستقامة لدى المؤسسات والمجتمع اليمني في نتائج تقييم الأداء القائم على الشخصنة دون مقاييس التقييم المتعارف عليها.

5- اختلال موازين توزيع الثروة على أفراد المجتمع ، وغلبة الشعور بالغبن لدى غالبية أفراد المجتمع مما يدفع ببعضهم إلى ابتداع وسائل التربح والارتشاء واختلاس الأموال العامة كمحاولة فردية أو منظمة غير مشروعة لإعادة التوازن المفقود .

6- ضعف كفاءة ونزاهة بعض القيادات الإدارية وكبار المسؤولين من وزراء ووكلائهم ومدراء عموم كون اختيارهم لم يكن وفقاً لمعايير وشروط شاغلي الوظائف بمختلف درجاتها، دون مراعاة لمبدأ التقييم العلمي المبني على الكفاءة والخبرة والنزاهة وإنما على أساس القرابة والصداقة والمحسوبية.

7- غياب الشفافية في مؤسسات القطاع العام ومفاصل القطاع الخاص ، والعمل بسرية ومنع المعلومات والإحصائيات من التسرب إلى الجمهور أو الإعلام أو مؤسسات المجتمع المدني .

8- الرواتب غير المجزية لموظفي القطاع العام مما يلجئهم إلى البحث عن مصادر أخرى للدخل، فإن لم يجدوا مصادر مشروعة ، اضطروا إلى التوسل بالمصادر غير المشروعة سواءً أكان محله المال العام أو أموال المواطنين في ظل تصاعد غلاء المعيشة المطرد.

9- وجود مفاهيم متسامحة مع الفساد والمفسدين في الجهاز الإداري للدولة، وعدم تفعيل مبدأ الثواب والعقاب في ممارسة الوظيفة العامة، الأمر الذي شجع الفساد على التمادي والانتشار أفقياً وعمودياً.

10- الجهل بالكثير من القوانين والإجراءات والحقوق والنظم الإدارية والمالية لدى شريحة واسعة من المواطنين، مما أفضى إلى توسع رقعة الفساد الإداري تحديداً وإلى المستوى الذي أضحى فيه الانتفاع من الوظيفة العامة رديف للحقوق المصاحبة لهذه الوظيفة.

11- ضعف دور وسائل الإعلام الرسمية وتركيزها على الخطاب الحكومي الرسمي دون الخوض في مناقشة قضايا الشأن العام وفي مقدمتها الكشف عن قضايا الفساد والعبث بالمال العام.

الآثار المترتبة على انتشار الفساد:

كما أسلفنا، فإن هذه الآفة ظاهرة خبيثة، وسرطان الأمم الكفيل بتدميرها، إلاّ إن آثارها في العالم النامي ومنها – الجمهورية اليمنية – أكثر ما تكون تدميراً، إذ أنها كفيلة بتحويل الأموال المعتمدة للبناء والتنمية إلى أموال هادمة؛ مما يؤدي إلى تقويض قدرة الحكومة على تقديم الخدمات الأساسية، فضلاً عن أنها تحول اليمن من بيئة استثمارية مستقطبة إلى بيئة طارده، وعقبة كبرى أمام تحسين الوضع المعيشي للمجتمع اليمني، ومن هنا نوجز الآثار المترتبة على انتشار الفساد على النحو الآتي:

1- زعزعة الاستقرار الاقتصادي، والأمن القومي للبلد.

2- هروب رأس المال الوطني والمستثمر الأجنبي عن الاستثمار داخل البلاد.

3- ارتفاع نسبة البطالة، لضعف الدورة الاقتصادية والإنتاج الوطني بسبب هدر الثروة العامة أو توزيعها في عمليات الفساد .

4- عرقلة عملية التنمية والنمو، وزيادة الفقر ؛ الأمر الذي أدى إلى انتشار الجريمة الفردية والمنظمة، وتمزيق النسيج الاجتماعي.

5- الحد من المنافسة المشروعة بين أشخاص القطاع الخاص سواءً أكانوا أشخاصاً طبيعيين أو معنويين (كالشركات) لتفضيل من يتعامل مع المفسدين دون منافسة حقيقية أو في ظل منافسة صورية .

6- هجرة الأدمغة والطاقات التي ترفض المشاركة في عمليات الفساد نتيجة محاربتها من الطبقات الفاسدة والمفسدين .

7- الحد من تقديم الخدمات الأساسية، وارتفاع أعباء توفير كمية قليلة من الخدمات العامة ، أو على الأقل التوزيع غير العادل لها ، أو تردي نوعيتها ، أو صعوبة الحصول عليها دون رشوة أو وساطة.

8- زعزعة الثقة بالحكم وبمصداقية الحكومة.

9- ضعف إمكانيات وكفاءة رؤوس الأموال، إذ يمكن لأي كان الحصول على عقود عامة لقاء دفع رشى دون أن يكون لدية الملاءة المالية أو القدرة الاستثمارية المناسبة .

10- عدم المساواة بين المواطنين لأن بعضهم سيحظى بمعاملة خاصة وتسهيلات معينة لعلاقاتهم الشخصية أو لارتباطات معينة، أو لقدرتهم على دفع الرشوة، وفي ذلك نوع من أنواع انتهاك حقوق الإنسان، فالفساد ينتهك حقوق الإنسان لحرمانه الفقراء من الوصول إلى الخدمات العامة.

11- تعطيل أسس الاقتصاد الحر المعتمدة على المنافسة في تقديم أفضل الخدمات والعروض والأسعار ، إذ يصبح هم القطاع الخاص تأمين موارده بطرق غير مشروعة من خلال التعامل مع المفسدين ودفع الرشوة.

12- عزوف الدول المانحة عن تقديم المعونات والمساعدات التنموية .

أبرز تحديات مكافحة الفساد في اليمن:

على الرغم من ثقتنا الكبيرة بأن الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد **2022-2026**م ستقود التحول في مكافحة الفساد في اليمن وبدعم كبير من القيادة الثورية والسياسية، واضطلاع الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد بمتابعة وتقييم تنفيذها، إلاّ أن هناك تحديات ينبغي التطرق لها لتفادي نتائجها، كون عملية مكافحة الفساد معضلة شديدة التعقيد، متعددة الجوانب، تتداخل أسبابها، وظروف نشوئها، ومبررات وأسس استمرارها، ودوامها، تداخلاً كبيراً، وأهم هذه التحديات:-

1- استمرار العدوان والحصار على اليمن وما نجم عنه من أضرار في البنى التحتية والمؤسسية، والاجتماعية، والاقتصادية والتعليمية، والصحية، وعلى التنمية برمتها.

2- عدم تمكن اليمن من استكمال عملية المواءمة بين التشريعات المحلية و اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

3- التدخلات الدولية و الإقليمية لعرقلة المصالحات الوطنية .

4- الاستقطابات الإقليمية و الدولية التي تساهم في تمزيق المجتمع اليمني.

5- الدور السلبي للمنظمات الدولية التي تعني بالجوانب الإغاثية مما يؤدي إلى تفشي البطالة و الإتكال على المساعدات دون الإنتاج و التنمية.

6- مؤشرات وضع اليمن المتدنية في التقارير الدولية و إعطاء صورة غير منطقية وبعيدة عن الواقع.

7- غياب دور مؤسسات التنشأة الاجتماعية عن القيام بدورها في مكافحة الفساد والتحذير منه.

8- توقف المنح و المساعدات الاقتصادية الخارجية و إحجام المنظمات الدولية عن دعم اليمن في مجال مكافحة الفساد.

9- الأطماع الدولية تجاه موارد اليمن وأراضيه.

10- ضعف البنية التحتية التكنولوجية .

11- محدودية الكوادر الخبيرة في مكافحة الفساد بكل أنواعه.

مراحل تطور مكافحة الفساد في اليمن 1990-2021م

مرت جهود مكافحة الفساد في اليمن في فترة ما قبل إعادة تحقيق الوحدة اليمنية **1990**م بمسارات عديدة وفقاً لطبيعة وتوجهات الأنظمة السياسية السائدة آنذاك ، وتفادياً للخوض في تجارب وجهود تلك المرحلة التاريخية وما شابها من اختلاف الأنظمة السياسية والاقتصادية، وتعدد التجارب والجهود، فقد ارتأينا تتبع مسارات مكافحة الفساد منذ قيام الوحدة اليمنية المباركة **1990**م والتي تعد الحقبة الزمنية لتبني سلسلة إصلاحات وطنية في الجوانب الاقتصادية والسياسية والإدارية والمالية وحتى الآن، حيث مرت تلك الجهود بمراحل وإجراءات متعاقبة على النحو التالي :-

المرحلة الأولى :- الفترة 1990م ما قبل 2006م:

أدركت الجمهورية اليمنية الارتباط الوثيق بين جهود مكافحة الفساد وبين نجاح خطط التنمية، ولذا وضعت جهود مكافحة الفساد على رأس قائمة الأولويات التي تضمنتها الأجندة الوطنية للإصلاحات الشاملة بما عرف بـ (برنامج الإصلاح الوطني الشامل) مارس **1995**م الذي كان بمثابة حجر الزاوية في الإعلان عن سلسلة إصلاحات وطنية في الجوانب الاقتصادية والسياسية والإدارية والمالية، وقد أكدت حكومات اليمن المتعاقبة منذ بداية تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي المالي والإداري بإشراف المنظمات الدولية مارس **1995**م على أهمية مكافحة الفساد ضمن سياستها لتحقيق الإصلاحات المالية والإدارية.

وبالرغم من تعدد وتعاقب الحكومات التي تم تشكيلها خلال الأعوام **1994**م، **1997**م، **1998**م، **2003**م. وإعلان تلك الحكومات عن تبني وتنفيذ بعض الإصلاحات ومنها تحديث وتطوير الخدمة المدنية **1997**م، وتنفيذ برنامج المسح الوظيفي **1999**م، ومنح الرقم الوظيفي والوطني بنظام البصمة والصورة، وتوسيع المشاركة الشعبية من خلال نظام السلطة المحلية **2001**م، واستراتيجية

المرتبات والأجور، وإجراء إصلاحات وتنقلات في السلطة القضائية، وإنشاء نيابات ومحاكم الأموال العامة، إلا أن تلك الإجراءات والإصلاحات قد شابها الكثير من القصور والعيوب، حيث اتسمت بمحدوديتها وضعف أثرها في الجهود الرامية لمكافحة الفساد، كما لم تحض بالقدر المطلوب من النجاح خاصة في الجوانب المتعلقة بالإصلاحات المالية والإدارية والقضائية والمؤسسية والأمنية. ثم تلى ذلك إعداد الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر **2003-2005** التي تضمنت جملة من المؤشرات ذات الصلة بجهود مكافحة الفساد.

زيادةً على ذلك، أصدر رئيس الجمهورية في العام **2003**م توجيها بتشكيل اللجنة العليا لحماية المال العام ومكافحة الفساد برئاسة رئيس الوزراء وعضوية مدير مكتب الرئاسة ورئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، واكتسب هذا الإجراء أهمية خاصة في تطور جهود مكافحة الفساد في اليمن، حيث لفت الانتباه وللمرة الأولى إلى أهمية أن تكون هناك جهة متخصصة في مكافحة الفساد ، كما مهد الطريق لاشتراك اليمن في جولات مفاوضات الأمم المتحدة التي كرست لتطوير آليات مكافحة الفساد، وتوجت بتوقيع اليمن على الاتفاقية الأممية في العام **2003**م والمصادقة عليها في العام **2005**م، وفي غضون تلك الفترة تم إنشاء لجنة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بمقتضى القانون رقم (**1**) لسنة **2003**م وصدور قرار رئيس الجمهورية بإنشاء اللجنة وتسمية أعضائها، فضلاً عن أن مجلس الوزراء أصدر القرار رقم (**91**) لسنة **2003**م بشأن تشكيل لجنة عليا تقضي بالتنسيق فيما بين الأجهزة الرقابية والقضائية لتعزيز حماية المال العام ومكافحة الفساد.

المرحلة الثانية :ـ الفترة 2006 ـ 2009م:

تميزت هذه المرحلة بترجمة التوجهات السياسية الحاسمة تجاه مكافحة الفساد إلى جملة من الإجراءات العملية والتي تمثلت في إصدار جملة من القوانين أهمها: إصدار القانون رقم (**30**) لسنة 2006 م بشأن الإقرار بالذمة المالية، وإصدار القانون رقم (**39**) لسنة **2006**م بشأن مكافحة الفساد والذي بموجبه أُنشئت الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد في العام 2007م، وصدر قرار رئيس الجمهورية رقم (**12**) لسنة **2007**م بتشكيل الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد وتسمية أعضائها، وإصدار القانون رقم (**23**) لسنة **2007**م بشأن المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية، وتشكيل المجلس اليمني للشفافية في الصناعات الاستخراجية وتدشين أعماله في اليمن بتاريخ **19/ 8/ 2007**م بناءً على قرار مجلس الوزراء رقم (**111**) بتاريخ **13/ 3/ 2007**م وذلك بعد موافقة الحكومة على الانضمام لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، ثم إنشاء الهيئة

العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات بموجب القرار الجمهوري رقم (17) لسنة 2009م وتعيين أعضاء مجلس إدارتها، وإنشاء مباحث الأموال العامة وفق قرار مجلس الوزراء رقم (19) لسنة 2009م.

وقد أسهمت الجمهورية اليمنية ممثلة بالهيئة والجهاز وهيئة المناقصات في تأسيس الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في عمان (الأردن) بتاريخ 30 تموز/ يوليو 2008م، وانتقال رئاسة الشبكة لليمن ممثلة بالهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد في يوليو 2010م .

المرحلة الثالثة :ـ الفترة 2010ـ 2014م:

مثلت هذه المرحلة التحول للعمل الاستراتيجي لمكافحة الفساد من خلال إطلاق وإشهار الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 26 ـ 27 يوليو 2010م، ورافق هذه التوجهات جملة من الإجراءات الداعمة لتنفيذ الاستراتيجية وإحداث إصلاحات حقيقة تحد من الفساد، ومنها: إنشاء محكمتين للقضاء الإداري إحداهما في العاصمة صنعاء والأخرى في عدن بموجب قرار مجلس القضاء الأعلى رقم (177) لسنة 2010م باعتبارهما نواة لقضاء إداري في المستقبل، وإصدار اللائحة التنفيذية بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم (19) لسنة 2010م، وإنشاء نيابة الأموال العامة الثانية المتخصصة في قضايا الفساد بالتعاون والتنسيق مع المجلس الأعلى للقضاء في نهاية العام 2010م.

ثم صدور قرار رئيس الجمهورية رقم (45) لسنة 2013 م بتسمية وتشكيل أعضاء الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد (الهيئة الثانية) بتاريخ 2013/9/16م بدلاً عن الهيئة السلف، وصدور قرار مجلس الهيئة رقم (7) وتاريخ 2014/1/20م بشأن القيام بعملية تقييم للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 2010ـ 2014م وإعداد تصور أولي لاستراتيجية ثانية للأعوام 2015 ـ2019م، تلى ذلك صدور قرار مجلس الهيئة رقم (56) وتاريخ 2014/10/21م بشأن إعداد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وتسمية اللجنة الخاصة بذلك . والقرار رقم (63) وتاريخ 2014/12/30 م بشأن إعادة تشكيل اللجنة الخاصة بتحديث الاستراتيجية.

المرحلة الرابعة :ـ الفترة 2015 ـ 2021م
مرحلة بناء الدولة اليمنية الحديثة:

تعد هذه المرحلة من أهم مراحل الدولة اليمنية والتي رفعت شعار "يدٌ تحمي، ويدٌ تبني" وعرفت بمرحلة بناء الدولة اليمنية الحديثة، وتجلت صورها في إصدار قرارات داعمة لمكافحة الفساد أهمها قرار رئيس المجلس السياسي الأعلى بشأن الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة **2030**م، وما تضمنته وثيقة الرؤية من محاور ومضامين ومستهدفات تتعلق بمكافحة الفساد والحكم الرشيد والأجهزة الرقابية بوصف أن مستهدفاتها تمثل مسارات مكافحة الفساد بكل أشكاله.

كما صدر قرار رئيس المجلس السياسي الأعلى المشير ركن / مهدي محمد المشاط رقم (**42**) لسنة **2019**م بتاريخ **2019/2/27**م ، الذي قضى بإعادة تشكيل الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد(الهيئة الثالثة) وتسمية أعضائها بدلاً عن الهيئة السلف الملغية بموجب أحكام قضائية ، وذلك بعد استكمال الإجراءات القانونية عبر مجلسي الشورى والنواب وفقاً للقانون رقم (**39**) لسنة **2019**م بشأن مكافحة الفساد. تلى ذلك، قرار رئيس المجلس السياسي الأعلى رقم (**190**) لسنة **2019**م بتعديل اللائحة التنفيذية لقانون مكافحة الفساد رقم (**39**) لسنة **2006**م،

ثم صدر قرار رئيس الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد رقم (**10**) لسنة **2019**م بإصدار اللائحة التنظيمية للهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد، إذ قامت الهيئة باتخاذ الإجراءات المتعلقة بوضع استراتيجية وطنية شاملة لمكافحة الفساد وإعداد وتنفيذ الآليات والخطط والبرامج المنفذة لها بالتنسيق مع أطراف المنظومة الوطنية للنزاهة. وتعزيزاً لمكافحة الفساد صدر قرار رئيس المجلس السياسي الاعلى رقم (**93**) لسنة **2020**م وتاريخ **14** نوفمبر **2020**م باعتماد الآلية التنسيقية المشتركة للأجهزة الرقابية والنيابة العامة وتشكيل وحدة تنسيق مشتركة .

عن الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد

انضمت الجمهورية اليمنية إلى التزامات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في العام **2003**م، وصادقت عليها بالقانون رقم (**47**) في العام **2005**م، وبموجب ذلك أصبحت اليمن إحدى الدول الأطراف الملتزمة بتنفيذ بنود الاتفاقية ومنها إنشاء هيئات مستقلة تعنى بمكافحة الفساد ومقارعته وتجفيف منابعه والوقاية منه وفقاً للمواد (**5**، **6**، **36**) المنصوص عليها من الاتفاقية.

وترجمةً لما سبق، فقد صدر قانون بالمصادقة على هذه الاتفاقية برقم (**47**) لسنة **2005**م، وقامت الجمهورية اليمنية بإصدار القانون رقم (**30**) لسنة **2006**م، بشأن الإقرار بالذمة المالية والقانون رقم (**39**) لسنة **2006**م، بشأن مكافحة الفساد واللذين نصا على إنشاء الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد وتحديد مهامها وصلاحياتها وسلطاتها وآلية عملها التي ضمنت في القانونين المذكورين واللائحة التنفيذية لقانون مكافحة الفساد الصادرة بمقتضاها.

وتتمتع الهيئة بالشخصية الاعتبارية ويكون لها استقلال مالي وإداري، المادة (**6**/أ) من القانون، وتضطلع الهيئة بإعداد وتنفيذ السياسات العامة الهادفة إلى مكافحة الفساد، ومن ذلك وضع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وإعداد وتنفيذ الآليات والخطط والبرامج المنفذة لها،

المادة (**8**ف**2،1**) من القانون رقم (**39**) لسنة **2006**م بشأن مكافحة الفساد. ولا يجوز لأي شخص أو جهة التدخل في شؤونها بأية صورة كانت ويعد مثل هذا التدخل جريمة يعاقب عليها القانون ولا تسقط الدعوى فيها بالتقادم.

وتعمل الهيئة مع شركائها من أطراف المنظومة الوطنية للنزاهة على تكريس الجهود والتدابير الفاعلة لمكافحة الفساد وتجفيف منابعه، ومنع الفساد ومكافحته ودرء مخاطرة وآثاره وملاحقة مرتكبيه وحجز واسترداد الأموال والعائدات المترتبة عن ممارسته، وتفعيل مبدأ المساءلة وتعزيز الدور الرقابي للأجهزة المختصة فضلاً عن إرساء مبدأ النزاهة والشفافية في المعاملات الاقتصادية والمالية والإدارية بما يكفل تحقيق الإدارة الرشيدة لأموال وموارد وممتلكات الدولة والاستخدام الأمثل للموارد.

وعلى الرغم من المعوقات التشريعية، والإدارية، والفنية، والبشرية، والمالية، والتكنولوجية للهيئة، إلاّ أنها قدمت العديد من الإنجازات المشهود لها على المستوى الوطني من خلال التحري والتحقيق في جرائم الفساد منذ إنشائها في النصف الثاني من عام **2007**م، والتصدي للعديد من الاتفاقيات المجحفة والمضرة بمصلحة الدولة، مثل اتفاقية إنشاء وتوليد الطاقة بالطاقة النووية، واتفاقيات موانئ دبي وعدد من اتفاقيات شراء الطاقة مع القطاع الخاص، والتي توجت معظمها بقرارات الإلغاء. وكذلك استعادة الهيئة لصالح ميزانيات الدولة مبالغ طائلة من الأموال النقدية والعقدية جراء ممارسة الفساد والكسب والإثراء غير المشروع، كما حققت الهيئة في كثير من قضايا غسل الأموال والاستيلاء على المال العام والإضرار بمصلحة الدولة وإحالتها إلى نيابات الأموال العامة ومحاكم الأموال العامة، والتي تم استكمال إجراءات التحقيق في عدد كبير منها وإحالتها للجهات المختصة، فضلاً عن تفعيل الإقرارات بالذمة المالية ومتابعة ذلك وإحالة المتقاعسين من المشمولين إلى النيابة العامة.

الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 2010-2014م: مراجعة نقدية

مثلت الفترة **2010-2014م** مرحلة التحول نحو التفكير والتخطيط والتنفيذ الاستراتيجي لمكافحة الفساد في اليمن، وانعكس ذلك بإشهار الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد **2010-2014م**، والتي اشتملت على خمسة أقسام تضمنت تشخيص الفساد في اليمن، وعرض موجز عن طبيعة عمل المنظومة الوطنية للنزاهة ودورها في مكافحة الفساد، والإطار المفاهيمي والمنهجي للاستراتيجية، ومكوناتها، وتنسيق الأدوار لتنفيذها، واختتمت بمتطلبات التنفيذ والنتائج المتوقعة، والمعوقات المحتملة.

وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها الهيئة وفريق إعداد الاستراتيجية وشركائها من المنظومة الوطنية للنزاهة، والتي أعقبها قرارات وإجراءات وتدابير لتنفيذها كطموح يترجم رؤيتها إلى واقع عملي، إذ تم تنفيذ العديد من الإجراءات وتحقيق الكثير من الأهداف المرسومة، إلاّ أنه شاب تلك المرحلة التنفيذية العديد من المعوقات منها ما يعزى لمحتوى الاستراتيجية، ومنها ما يعود إلى طبيعة المرحلة الزمنية آنذاك التي عرفت بالربيع العربي والصراع السياسي المحتدم وتنازع الصلاحيات.

ومع ذلك، قامت اللجنة والفريق الفني لإعداد الاستراتيجية الحالية مع الخبير الوطني بعمل مراجعة نقدية للاستراتيجية الوطنية **2010-2014م** ضمن المرحلة الأولى من مراحل التخطيط الاستراتيجي في سياق تحليل (PONAT) الرأسي لجهود مكافحة الفساد وللوقوف على جوانب القوة (S)، ونقاط الضعف (W) فيها ليس لتصيد الأخطاء، وإنما للاستفادة من جوانب قوتها، وتجنب تكرار نقاط ضعفها في الاستراتيجية الحالية، ووضع المعالجات الأساسية وتضمين تدابيرها في روح الخطة الاستراتيجية والتنفيذية **2022-2026م**.

منهجية إعداد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 2022-2026م

بناءً على الدليل العملي بشأن صياغة وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد الصادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) **2015**م، وعلى دليل التخطيط الاستراتيجي الصادر عن مكتب الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة(NV-Y) **2021**م، واسترشاداً بنماذج التخطيط الاستراتيجي والتجارب العربية والدولية ذات العلاقة، تم تصميم منهجية التخطيط للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد **2022-2026**م، وعلى النحو الآتي:

أولاً: إسناد بناء الاستراتيجية:

أُسندت مهمة إعداد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد للهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد في اليمن كونها تتمتع بقدر كاف من الاستقلالية والخبرة والدعم السياسي اختصاصاً أصيلاً، وعملاً بنص المادة (**8**) الفقرة (**2**) من القانون رقم (**39**) لسنة **2006**م بشأن مكافحة الفساد، التي تنص على أن من مهام واختصاصات الهيئة: (وضع استراتيجية وطنية شاملة لمكافحة الفساد وإعداد وتنفيذ الآليات والخطط والبرامج المنفذة لها).

بالإضافة إلى ما تضمنته اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم (**19**) لسنة **2010**م.

وإن كانت الهيئة هي المعنية بإعداد الاستراتيجية، إلاّ أنها تدرك أن تنفيذ مشروعاتها مسئولية أطراف المنظومة الوطنية للنزاهة، وبالتالي عملت الهيئة على إشراك أطراف المنظومة الوطنية للنزاهة في السلطة القضائية ومجلسي النواب والشورى ومكتب رئاسة الجمهورية وأمانة سر المجلس السياسي الأعلى والحكومة والأجهزة الرقابية والامنية، من خلال مشاركة ممثلي تلك الجهات في عملية إعداد الاستراتيجية في ورش عمل رسمية متعددة، ومجموعات بؤرية متنوعة تجسيداً لممارسة التخطيط بمستوياته: الاستراتيجي، والتشاركي، والتشغيلي ليتحمل الجميع مسئولية التنفيذ.

ثانياً: نموذج التخطيط الاستراتيجي المعتمد:

أدركت الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد أن التخطيط الاستراتيجي يُعد خارطة الطريق المثلى التي ستنطلق بها لمواجهة تحديات مكافحة الفساد، وبما يجعلها قادرة على تحقيق أهدافها وتطلعات المجتمع اليمني. ومن هنا، عمدت لجنة وفريق إعداد الاستراتيجية إلى استخدم منهجية التخطيط الاستراتيجي المتعارف عليها وطنياً، وعربياً، ودولياً، وتكييف تقنياتها وأساليبها لتحديد وبلورة تطلعاتها المستقبلية وفقاً للرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة **2030**م، بالاستفادة من المرجعيات ذات الصلة بعمل الهيئة والمنظومة الوطنية للنزاهة ونشاطاتها، من خلال إتباع النموذج الآتي:

نموذج التخطيط الاستراتيجي:

مرحلة التخطيط للتخطيط
- تشكيل اللجنة والفريق الفني
- التعاقد مع خبير وطني
- مسح السياقات والمرجعيات
- تقييم استراتيجية 2010-2014

مرحلة التحليل البيني الاستراتيجي (SWOT)
- تشخيص أشكال وأنواع وتحديات مكافحة الفساد
- تحليل البيئة الداخلية للمنظومة الوطنية للنزاهة
- تحليل البيئة الخارجية للمنظومة الوطنية للنزاهة

موثوقية الاستراتيجية وتحديد القضايا الحرجة
- مراجعة نتائج التحليل واوزانها
- تحديد القضايا الحرجة
- مواءمة نتائج التحليل مع القضايا الحرجة

صياغة الخطة الاستراتيجية وخطتها التنفيذية
- صياغة الأهداف المرحلية
- صياغة المبادرات
- صياغة المشروعات
- تسكين المشروعات
- تحديد الانشطة الرئيسية
- تحديد مسئوليات التنفيذ

صياغة التوجه الاستراتيجي
- صياغة الرؤية VISION
- صياغة الرسالة MISSION
- صياغة منظومة القيم VALUES
- صياغة الأهداف الاستراتيجية GOALS

ثالثاً: منهجية الإعداد:

حرصت لجنة إعداد الاستراتيجية والخبير الوطني والفريق الفني في إعداد الاستراتيجية أن تسير وفق منهجية تضمن لها الدقة العلمية في الإعداد، والاستجابة الواقعية في التنفيذ، مع استيعاب المؤثرات الداخلية والخارجية والتي تتسم بأنها بيئة متغيرة ومعقدة بشكل ملحوظ، وذلك من خلال الإجراءات الآتية:

منهجية إعداد الاستراتيجية

01 إدارة إعداد الخطة:
- لجنة إعداد الاستراتيجية
- خبير وطني
- فريق فني

02 المرجعيات:
- الرؤية الوطنية (القوانين الوطنية)
- اتفاقية الامم المتحدة
- السياقات القانونية
- الاستراتيجيات المناظرة عربيا ودولياً

03 مراحل التخطيط:
- التحليل البيئي والقضايا الحرجة
- وضع التوجهات الاستراتيجية
- وضع الخطة الاستراتيجية
- وضع الخطة التنفيذية

04 التشاركية:
- مشاركة المنظومة الوطنية للنزاهة
- ممارسة التخطيط التشاركي
- المجموعات البؤرية

مواءمة الاستراتيجية مع الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة 2030م

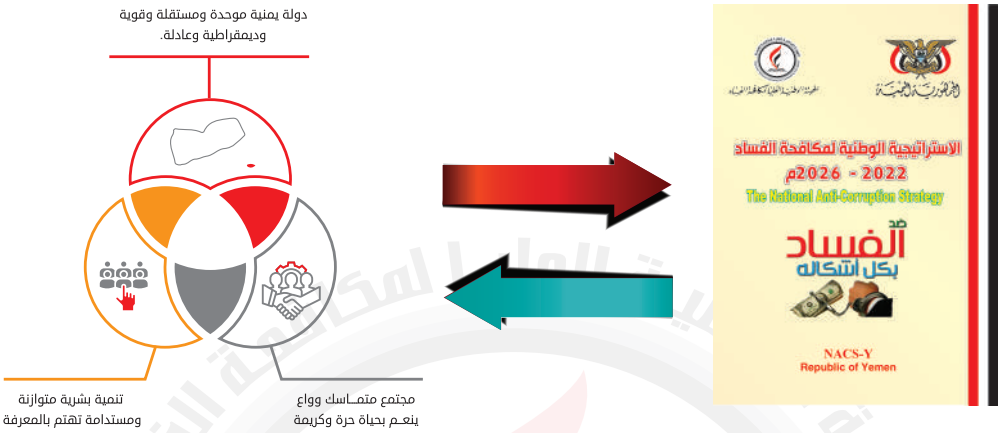

نصت الرؤية الوطنية **2030**م على " دولة يمنية حديثة، ديمقراطية مستقرة وموحدة ذات مؤسسات قوية، تقوم على تحقيق العدالة والتنمية والعيش الكريم للمواطنين، وتحمي الوطن واستقلاله، وتنشد السلام والتعاون المتكافئ مع دول العالم".

ولما كانت الرؤية قد تضمنت في محاورها، الثاني: محور منظومة إدارة الحكم، الفقرة (ب: الحكم الرشيد، هـ: المنظومة الرقابية)، والثالث: محور البناء الاجتماعي، الفقرة (ه: مكافحة الفقر)، والخامس: محور التنمية الإدارية، الفقرة (أ: الإصلاح الإداري والبناء المؤسسي)،فضلاً عن وجود **25** مستهدفاً، ومنها مستهدفات وصول اليمن إلى المرتبة (**100**) في مدركات الفساد كمرتكزات رئيسية للرؤية لا يمكن باعتقادنا تحقيقها إلا من خلال الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وخطتها التنفيذية في سياق متناغم يحقق الأهداف والتطلعات المنشودة لأطراف المنظومة الوطنية للنزاهة، والمجتمع اليمني.

ومن هنا، حرصت "الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد **2022-2026**م" على الانسجام التام مع موجهات الرؤية الوطنية ومستهدفاتها، وبما يُحسن من سمعة اليمن على الصعيدين العربي والدولي، وذلك من خلال إجراءات وتدابير فاعلة في مكافحة الفساد بكل مظاهره وأشكاله والوقاية منه والقضاء عليه وملاحقة مرتكبيه، وتعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة وإنفاذ القانون وتكامل الأدوار للمنظومة الوطنية للنزاهة، وبمشاركة مجتمعية واسعة، وتعاون عربي ودولي فاعل، يحقق أهداف التنمية المستدامة وتطلعات المجتمع اليمني. فضلاً عن ما يجنيه اليمن من مردودات إيجابية في مختلف القطاعات جراء مكافحة الفساد و الحد منه بل ومنعه.

المحور الثاني:

الإطار العام للاستراتيجية

المبادئ العامة للاستراتيجية

تستند الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد **2022-2026**م على (**9**) مبادئ عامة تمثل إطاراً عاماً لعملها، ولا يمكن تحقيق رؤيتها ورسالتها إلاّ في سياق هذه المبادئ:

1 | مبادئ الإسلام وتعاليم الشريعة الإسلامية.

2 | الهوية الإيمانية بقيمها الأخلاقية والإنسانية للمجتمع اليمني.

3 | سيادة القانون.

4 | استقلال القضاء.

5 | الالتزام والإرادة السياسية.

6 | إحترام حقوق الإنسان، وتحقيق العدالة الاجتماعية، والمواطنة المتساوية.

7 | الشراكة الفاعلة وتنسيق الأدوار بين أطراف المنظومة الوطنية للنزاهة.

8 | الإسناد الإعلامي والمجتمعي المتكامل لحشد وتأييد تنفيذ الاستراتيجية.

9 | إناطة عمل التنسيق والإشراف والمتابعة والتقييم بشأن الاستراتيجية للهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد بموجب القانون.

مرتكزات الاستراتيجية:

إن تفشي الفساد وإساءة استخدام السلطة حتماً يزيد من تفاقم الأزمات السياسية والاقتصادية، ويزيد من حدة التناقضات الاجتماعية، فالمواطن يربط دائماً بين تدهور معيشته واشتداد معاناته وبين مايراه يتجسد يوماً عن يوم في السباق المارثوني على نهب المال العام والإثراء الفاحش غير المشروع؛ الأمر الذي يدفع الناس من مختلف الفئات والأطياف السياسية المتباينة إلى الاصطفاف في جبهة معارضة واسعة، لا ترفض الفساد ورموزه فحسب، بل والنظام السياسي برمته ... ما يخلق حالة من الفوضى وعدم الاستقرار، واختلالات تهدد النظام والتنمية والأمن الاجتماعي على مختلف المستويات.

ومن هنا، ترتكز الاستراتيجية على (3) مرتكزات رئيسية: مؤسسات وطنية نزيهة، شراكة مجتمعية فاعلة، اقتصاد وطني قوي.

مجالات عمل الاستراتيجية :

منهجياً، ينبغي أن تتمحور الاستراتيجية في مجالات عمل الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد والمنظومة الوطنية للنزاهة لمكافحة الفساد، إذ حدد القانون رقم (39) لسنة 2006م بشأن مكافحة الفساد مهام واختصاصات الهيئة، ومجالات عملها، كما تضمنت مواد اتفاقية الأمم المتحدة مجالات العمل لمكافحة الفساد، والمحددة بما يلي:

1- المنع والوقاية من الفساد.

2- إنفاذ القانون (التحري والتحقيق واسترداد الأموال ومكافحة الكسب والاثراء غير المشروع).

3- التوعية والتثقيف والمشاركة المجتمعية.

4- تنسيق وتكامل الأدوار بين أطراف المنظومة الوطنية للنزاهة.

5- بناء القدرات والتعليم المستمر.

6- التعاون الدولي.

مستهدفات الاستراتيجية :

أكد خبراء التخطيط الاستراتيجي على أن ضمانات تنفيذ الخطط الاستراتيجية يستلزم أمرين: الأول: الاعتراف بالواقع، والثاني: الرغبة في تغييره، لذلك، تكشف معظم الهيئات والمنظمات الدولية من خلال مراقبتها عن كثب موضوعات الفساد ومستوى مكافحة كواقع، والذي يتباين من دولة لأخرى؛ الأمر الذي يجعل من بعض تلك الدول في رأس القائمة في معايير النزاهة ومكافحة الفساد، وأخرى في ذيلها، مع العلم أن معايير ومؤشرات التقييم تختلف من منظمة لأخرى.

ومن خلال استقراء نتائج التقارير التي قام بها الفريق يبدو أن تلك المنظمات صنفت اليمن ككل بالاستناد إلى الاختلالات الواقعة في المحافظات (المحتلة) خارج سيطرة المجلس السياسي الأعلى وتحظى بالدعم والثروات والموارد المتنوعة، دون الأخذ في الاعتبار ما تشهده المحافظات تحت سيطرة المجلس السياسي الأعلى من إصلاحات حقيقية في معظم المجالات التي تضمنتها الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة **2030**م، وتفعيل الأجهزة القضائية، وهيئة مكافحة الفساد والأجهزة الرقابية، ودعم ومساندة إعداد وإطلاق الاستراتيجية الحالية رغم ظروف الحرب والحصار على اليمن وانعدام الموارد الرئيسية. حيث أدرجت معظم التصنيفات اليمن في مؤخرة الدول عربياً وعالمياً في تقييماتها على النحو الآتي:

مؤشر مدركات الفساد 2020

الدول العربية

1. اليمن في تقرير مدركات الفساد **2020**م (الترتيب **178** من أصل **180** دولة في العالم).

34
100/
المعدل العام

2. اليمن في دليل التنمية البشرية الدولي **2019-2020**م: (الترتيب **179** من أصل **189** دولة في العالم).

3. اليمن في تقرير الجوع في العالم **2020-2021**م: (الترتيب **115** من أصل **117** دولة في العالم).

4. اليمن في تقرير قائمة الدول الأكثر هشاشة في العالم **2021**م: (تضمنت المراتب العشر الأولى من بين **179** دولة أربع دول عربية أكثر هشاشة تصدرتها اليمن).

5. اليمن في تقرير السعادة العالمي **2020**م: (الترتيب **146** من أصل **153** دولة في العالم).

ومن خلال الاعتراف بالواقع المرير الذي نتج عنه تصنيف اليمن في ذيل القائمة عالمياً، والذي كان معظمه ناشئ عن تقييم منظمات دولية ومحلية مغرضة تجاه اليمن في هذه المرحلة وناتج عن تقييم حالات الفساد المستشري والانفلات الأمني والاقتصادي الذي تمارسه قوى الارتهان للعدوان

على اليمن في المحافظات المحتلة وعدم الإلتفات إلى ما أحدثته سلطة المجلس السياسي في معظم المحافظات الشمالية والغربية لليمن من إرساء مؤسسات فاعلة وإصدار الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة وتفعيل أجهزة وهيئات مكافحة الفساد وإصدار حزمة كبيرة من الإصلاحات الإدارية والمالية رغم ظروف العدوان والحصار وانقطاع الموارد، وقناعة القيادة السياسية والمجتمع اليمني بضرورة تغيير هذا الواقع وقيادة التحول نحو الدولة اليمنية الحديثة، وذلك من خلال الإسهام الفاعل في تحقيق مستهدفات الرؤية الوطنية البالغ عددها (**25**) مستهدفاً التي نجزم أن لن تحقق إلاّ بمكافحة الفساد ومنعه.

والاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد **2022-2026**م واحدة من الآليات المتوقع نجاعتها في تحقيق تلك المستهدفات، وأهمها: بلوغ اليمن في مؤشر مدركات الفساد العالمي إلى المرتبة (**100**) بين دول العالم.

الوصول باليمن الى المرتبة 100 في مؤشر مدركات الفساد

لوحة مؤشرات التخطيط الاستراتيجي:

خطة استراتيجية مرحلية عامة لخمس سنوات 2022-2026م	ثلاث مراحل رئيسية تمت لانجاز الاستراتيجية: التحليل البيئي، صياغة التوجهات، الخطة الاستراتيجية	(7) أهداف استراتيجية موزعة على سبعة مجالات	(7) قضايا حرجة
(34) هدفاً مرحلياً	(37) مبادرة	(117) مشروعاً	
(270) مشارك بواقع (90) مشارك في ثلاث ورش رئيسية من الهيئة والمنظومة الوطنية للنزاهة	(30) جهة مشاركة في الاستراتيجية عبر 2 من ممثليها	أكثر من (35) وثيقة افرزتها عملية التخطيط	(35) فعالية ما بين ورش عمل داخلية وخارجية واجتماعات

ومن تلك الخارطة نستخلص أبرز مستهدفات الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد **2022-2026**م، وعلى النحو الآتي:

مستهدفات الاستراتيجية:

بناء وتطوير قانوني شامل في مجال مكافحة الفساد.	تعديل عدد (10) قوانين موضوعية واجرائية متعلقة بمكافحة الفساد	تعديل عدد (10) قوانين اقتصادية ومالية وضريبية وجمركية	تعديل عدد (3) قوانين إدارية متعلقة بالاصلاح الاداري والاجور والمرتبات
استحداث عدد (3) قوانين: (النفط والمعادن) (مكافحة التهرب الجمركي) (مكافحة جرائم تقنية المعلومات)	منظومة متكاملة وشاملة من اللوائح والأدلة والسياسات وآليات العمل في الهيئة ومنظومة النزاهة	تطوير عدد (15) مركز بناء قدرات لدى المنظومة الوطنية للنزاهة	بناء وتطوير كادر نوعي ومنظومة موارد بشرية كفؤة
(3) أنواع من انظمة الربط الشبكي (إدارية، فنية، مالية) لأتمتة الأعمال في الهيئة ومنظومة النزاهة	(25) برنامج توعوي في مجال تعزيز النزاهة يستهدف (10,000) من موظفي مؤسسات الدولة والقطاع الخاص	انشاء شبكة صحفيون ضد الفساد، وإنشاء (3) إئتلافات مجتمعية تناهض الفساد	استهداف عدد (5) منظمات دولية لتحسين سمعة اليمن وفقاً للمعايير والمؤشرات
تطوير البات تنسيقية مع الجهات ذات العلاقة لإنفاذ القانون	(20) مؤسسة إعلامية فاعلة ومساندة لجهود مكافحة الفساد والوقاية منه	حزمة من المشروعات لتعزيز قدرات نيابات ومحاكم الأموال العامة	تطوير شراكات نوعية مع شركاء متنوعين محليين وخارجيين

المحور الثالث:

التوجهات الاستراتيجية والخطة التنفيذية

التحليل البيئي الاستراتيجي (SWOT)

في هذه المرحلة والتي تعد من أهم مراحل التخطيط الاستراتيجي بوصفها الركيزة الأساسية التي تستند عليها عملية التخطيط ذاتها، وقد جرى الأخذ بعين الاعتبار عند إجراء التحليل البيئي الاستراتيجي أن يتم على مسارين متوازيين **الأول:** التحليل من منظور "جمعي" والمتمثل في أطراف المنظومة الوطنية للنزاهة كمكون واحد يقع على عاتقه مكافحة الفساد وما الهيئة إلاّ مكون من مكونات المنظومة، وعبرنا عنه من خلال تحليل البيئة الخارجية العامة والخاصة للمنظومة بما فيها من فرص وتهديدات، فضلاً عن استخدام أسلوب (SWOT) لبيئة الأداء الاستراتيجي للمنظومة وفقاً لمجالات العمل، **والثاني:** أن يتجه التحليل نحو الداخل وقد عبرنا عنه من خلال التحليل البيئي الاستراتيجي الداخلي للهيئة.

- موجز نقاط القوة (S)، ونقاط الضعف (W):

القـــــوة

1. لدى الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد والمنظومة الوطنية للنزاهة توجه نحو تعزيز ثقافة العمل الجماعي لمكافحة الفساد ومنعه.
2. توفر قوانين تمكن المنظومة من ممارسة إنفاذ القانون في سياق مهني متكامل.
3. وجود آلية تنسيقية مشتركة بين الأجهزة الرقابية والنيابة العامة.
4. قضايا الفساد في اليمن واضحة ومكشوفة ومحددة يمكن التحقيق بشأنها وتعقب مرتكبيها.
5. معظم جرائم الفساد مجرمة في القوانين الوطنية والدولية.
6. وجود رغبة لتطوير القوانين الحالية وبما يعطي صلاحيات اكثر لمكافحة الفساد.

S

7. وجود خبرات طويلة وتجارب في مجال مكافحة الفساد.
8. التوجه العام في تشجيع وتفعيل دور المواطن ووسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني لتعزيز مبادئ وقيم النزاهة والشفافية.
9. وجود نص في قانون مكافحة الفساد رقم (39) لسنة 2006م يدعم دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد.
10. وجود مراكز متخصصة في مجال التدريب والتأهيل تابعة لمنظومة النزاهة.
11. وجود تجارب وشراكات مع عدد من المؤسسات الدولية المناظرة في مجال مكافحة الفساد.
12. وجود شركاء محليين/حكوميين ومجتمع مدني وإعلام، وقطاع خاص يدعم جهود مكافحة الفساد.
13. توفر إطار واضح تنظيمي يهتم بالتوعية والتثقيف والتسويق والوصول للمستهدفين.

S

الضعـــــف

1. تضارب وغموض وعمومية في بعض النصوص والقوانين ذات الصلة بمكافحة الفساد.
2. غياب لأدلة الإجراءات المعنية بتنفيذ النصوص القانونية الواردة بالقوانين واللوائح ذات العلاقة بمكافحة الفساد.
3. عدم امتثال بعض مؤسسات الدولة لرقابة المنظومة الرقابية بالشكل الأكمل.
4. ضعف البيئة المعلوماتية التي تساعد على اتخاذ تدابير منع الفساد والوقاية منه والتدخل المبكر لمنعه.
5. لم تصدر حتى الآن اللائحة التنفيذية لقانون الذمة المالية رقم (30) لسنة 2006م.
6. آليات التحري والتحقيق وجمع الاستدلالات تقليدية لا تتواءم مع التطور الملحوظ في أساليب الجريمة وقضايا الفساد.
7. وجود قيود وقوانين تتعلق باستثناء شاغلي وظائف السلطة العليا من مساءلة المنظومة الرقابية.
8. لا يوجد ربط شبكي بين أطراف المنظومة حول التنسيق

W

وتكامل الأدوار تجاه مكافحة الفساد.

9. ضعف دور وسائل الإعلام في الاهتمام بقضايا الفساد والمال العام.
10. ضعف البنية التحتية وخاصة التكنولوجية للمنظومة الوطنية للنزاهة.

- موجز الفرص المتاحة (O)، والتهديدات المحتملة (T):

الفـــــرص

O

1. توجه القيادة الثورية والسياسية في اليمن نحو مكافحة الفساد واستئصاله واتخاذ إجراءات عملية حيال ذلك.
2. وجود رؤية وطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة 2030م.
3. وجود اتفاقية أممية لمكافحة الفساد ومصادقة اليمن عليها.
4. مصادقة اليمن على الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد.
5. وجود وثيقة اتفاقية لدى الاتحاد الافريقي لمكافحة الفساد.
6. توفر اتفاقية مكافحة الرشوة للموظفين العموميين في التعاملات التجارية.
7. وجود مدونات السلوك الدولية للموظفين العموميين.
8. وجود أكثر من 30 دليلاً صادراً عن الأمم المتحدة فيما يخص مكافحة الفساد واسترداد الأموال وتسليم المجرمين.
9. وجود مواثيق دولية و توصيات صادرة تخص مكافحة جرائم غسل الأموال.
10. مكافحة الفساد قضية عالمية ومطلب دولي.
11. انضمام اليمن في عضوية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد .
12. عضوية اليمن في الشبكة العربية للنزاهة و ترأسها عام **2010**م.
13. عضوية اليمن في منظمة الشفافية العالمية .
14. اليمن عضو مؤسس في الاكاديمية الدولية لمكافحة الفساد.
15. اهتمام العالم سياسياً باليمن.
16. وجود نظام حكم ديمقراطي في اليمن مستمد شرعيته من الشعب .

O

17. التوجه العام الوطني نحو إعداد الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني.
18. وجود ثقافة لدى الكثير من الدول تعزز الشفافية و حق الحصول على المعلومات.
19. توفر دراسات مجتمعية ومسوح ميدانية وبحوث علمية في مجال مكافحة الفساد.
20. التوجه الدولي لإشراك المرأة في التنمية و تبويئها دوراً هاماً في العمل الإداري و الرقابي والإشرافي لتعزيز الشراكة بين الجنسين في مكافحة الفساد.
21. وجود هيئات ووكالات ومؤسسات عربية ودولية تعنى بتعزيز رقابة المجتمع على الأداء الحكومي للحد من الفساد.
22. التطور التكنولوجي و المعلوماتي و الذي يساهم في تعزيز الرقابة و المساءلة و دقة المعلومات وسرعتها.
23. تنوع الوسائط الإعلامية والبرامج التلفزيونية والمواقع الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي الداعمة لمكافحة الفساد والحد منه.
24. التجارب المشهودة لدول و شخصيات ساهمت في تطوير مجتمعاتها من خلال مكافحة الفساد و رفعت من المستوى المعيشي و الاجتماعي لديها.
25. توجه البحوث العلمية نحو تعزيز الشفافية و النزاهة و محاربة الفساد و التعريف بمناهج و آليات تعزيز الحكم الرشيد.
26. توفر تجارب وهيئات نظيرة رائدة عربية ودولية في مكافحة الفساد.
27. التوجه العالمي نحو الأتمتة و الإدارة الالكترونية و التواصل الرقمي.

التهـــديـــدات

T

1. استمرار الحرب والحصار على اليمن وتأثيراته السلبية في مختلف المجالات.
2. قصور الوفاء بالتزامات اليمن التشريعية حيال احكام و تدابير الاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد.
3. عدم استكمال اليمن عملية الموائمة بين التشريعات المحلية و اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (الفصلين الثاني والخامس).
4. التدخلات الدولية و الإقليمية لعرقلة المصالحات الوطنية.
5. الاستقطابات الإقليمية و الدولية التي تساهم في تمزيق المجتمع اليمني وتأجيج الصراع (فساد مجتمعي).

6. عدم رفد اليمن بالمنح و المساعدات المساهمة بطريقة مباشرة وغير مباشرة في مكافحة الفساد والحد منه.

الدور السلبي للمنظمات الدولية التي تعني بالجوانب الاغاثية و التي تؤدي الى تفشي البطالة و الاتكال على المساعدات دون الإنتاج و التنمية.

8. مؤشرات اليمن المتدنية في التقارير الدولية و إعطاء صورة قاتمة عن وضع اليمن في كافة المجالات.

9. المتغيرات الإقليمية و الدولية و الفضاء المفتوح دون مراعاة خصوصية المجتمعات و ثقافتها.

10. غلبة الطابع المجتمعي في تعزيز ثقافة التسامح مع الفساد و المفسدين.

11. غياب دور الاسرة، المسجد، المجتمع في مكافحة الفساد والتحذير منه.

12. تعدد اوعية الإيرادات و انقسام البنك المركزي.

13. ضعف ثقة المستثمر الخارجي بالبيئة الاستثمارية اليمنية.

14. التحكم الدائم في اغلاق المنافذ الجوية والبرية والبحرية السيادية اليمنية من قبل الدول المعتدية.

15. تدني مستوى الأجور و المرتبات في القطاع العام بل وانقطاعها.

16. الاطماع الخارجية تجاه موارد اليمن واراضيه وموانئه وممراته المائية.

17. سرقة وتهريب الاموال العامة والثروات النفطية والغازية وعائدات الموانئ إلى خارج البلد من قبل الدول المحتلة وحلفائها وادواتها في المحافظات النفطية المحتلة مما يحتاج إلى تدابير محلية وجهود دولية لاستردادها.

18. عدم مواكبة البرامج و الأنظمة التكنولوجية المستخدمة حاليا لمستوى التطور الخارجي.

القضايا الحرجة

وهي القضايا ذات الأولوية والأكثر أهمية وتمثل الاتجاهات الاستراتيجية والنواحي الأساسية التي ستركّز عليها الهيئة بالشراكة مع المنظومة الوطنية للنزاهة خلال فترة تنفيذ الاستراتيجية والمسوخاة من نتائج التحليل البيئي الاستراتيجي، وتبنى عليها الأهداف الاستراتيجية. وارتباطاً بمستهدفات الرؤية الوطنية فإن القضيةٍ الحرجة الكبرى والرئيسية هي: الوصول باليمن إلى المرتبة (**100**) في مدركات الفساد عالمياً، وينبثق منها قضايا حرجة فرعية، وهي:

1. كيف يمكن تطوير وسد فجوة التشريعات وسياسات العمل ومعالجة الاختلالات والقصور وإجراء الإصلاحات التشريعية والإدارية الضرورية سواءً على مستوى المنظومة الوطنية للنزاهة مجتمعة أو الهيئة منفردة والكفيلة بمنع الفساد والوقاية منه ومكافحته والحد من جرائمه وأشكاله؟

2. ما الذي يتوجب عمله من الناحية الإجرائية تجاه مكون إنفاذ القانون، من خلال تطوير أساليب وآليات واضحة ودقيقة لتحديد جرائم وأشكال الفساد والتحري والضبط والتحقيق بشأنها والملاحقة القضائية لمرتكبيها، لتفادي انتشار الفساد وجرائمه التي الحقت الضرر بالاقتصاد الوطني كتهديد؟

3. ما الآليات والسياسات والمبادرات والمشروعات والإجراءات الضامنة لتنسيق وتكامل الأدوار وتظافر الجهود بين الهيئة وأطراف المنظومة الوطنية للنزاهة لمكافحة الفساد، وبما يحقق لغة تناغم مشتركة من خلالها يتم رسم الحدود التي يبدأ فيها دور كل طرف وتلك التي ينتهي عندها، منعاً لتضارب المصالح والتداخل في الصلاحيات والازدواجية؟

4. ما الذي يجب عمله لرفع الوعي والتثقيف والمشاركة المجتمعية تجاه مكافحة الفساد، وخلق بيئة مجتمعية مشاركة، تناصر قيم النزاهة والشفافية، وتحض على المساءلة والمحاسبة، وتناهض أي ثقافة متسامحة مع الفساد، في سياق تنفيذ الاستراتيجية ومضامينها ومكوناتها تعد مسئولية كافة أطراف المنظومة والمجتمع اليمني؟

5. كيف يمكن تطوير منظومة الموارد البشرية كفايةً وكفاءة لدى أطراف المنظومة الوطنية للنزاهة وبناء قدراتها للقيام بالدور المنوط بحيث تتسم بالقدرة على التخطيط والإبداع والابتكار والتحفيز في سياق ثقافة تنظيمية تدعم الإنجاز وتحقق الأهداف المنشودة؟

6. كيف يمكن تطوير شراكات نوعية لأطراف المنظومة الوطنية للنزاهة على المستوى الوطني، وشركائها الدوليين من منظمات وهيئات نظيرة، وبما يحقق تكامل الأداء وتبادل الخبرات في مجال مكافحة الفساد؟

7. كيف يمكن تطوير البناء التنظيمي المؤسسي والعمليات الداخلية للهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد وتوفير مقومات البنى التحتية والتجهيزات المادية والالكترونية والمعلوماتية التي يحتاجها جهاز الوقاية والضبط والتحقيق بالهيئة، وتدريب وتأهيل كادره الفني والضبطي والقضائي لمواجهة مظاهر وجرائم الفساد بفاعلية.

نصوص التوجهات الاستراتيجية:

إن أحد أسباب انتهاج الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد للتخطيط الاستراتيجي هو أن تؤسس لنفسها ومعها المنظومة الوطنية للنزاهة وبيئتها المحيطة تفاهماً مشتركاً ولغة متسقة تعبر عن سبب وجودها وطموحاتها في المستقبل، وبذلك ينعكس ذلك التفاهم المشترك وبشكل مباشر في نصوص الرؤية، الرسالة، القيم، الأهداف الاستراتيجية، والتي تمثل جوهر العملية الاستراتيجية، وجسر العلاقة الواضح بين الهيئة ومنظومة النزاهة وشركائها على المستويان الوطني، والدولي.

ومن خلال اتباع منهجية إعداد التوجهات الاستراتيجية المرتكزة على نتائج التحليل البيئي الاستراتيجي، ونصوص القضايا الحرجة، والموجهات الوطنية، والمرجعيات العربية والدولية، والاستراتيجيات المناظرة، ومخرجات ورش العمل المنتجة، فإن نصوص التوجهات الاستراتيجية على النحو الآتي:

- الرؤية VISION:

"مؤسسات وطنية نزيهة، وشراكة مجتمعية فاعلة لمكافحة الفساد"

- الرسالة MISSION:

مكافحة الفساد بكل مظاهره، وأشكاله، والوقاية منه، والقضاء عليه، وملاحقة مرتكبيه، من خلال تعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة، وإنفاذ القانون، وتكامل الأدوار للمنظومة الوطنية للنزاهة، وبمشاركة مجتمعية واسعة، وتعاون عربي ودولي فاعل، وبما يحقق مستهدفات الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة 2030م، وأهداف التنمية المستدامة، ويدعم الجهود الدولية تجاه مكافحة الفساد".

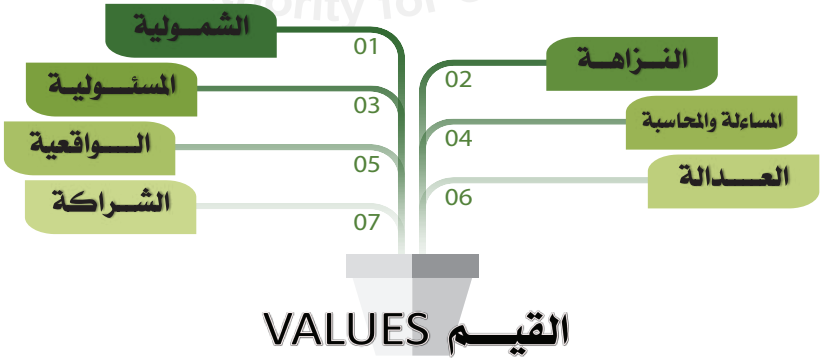

الاهداف الاستراتيجية GOALS

1. تطوير منظومة القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد، والقوانين الاقتصادية والمالية والإدارية؛ بما يكفل سد الفجوات فيها ومواءمتها مع المتطلبات الوطنية والدولية، وإجراء الإصلاحات التنظيمية والإدارية لمنع الفساد والوقاية منه ومكافحته وحماية المال العام والاقتصاد الوطني.

2. وضع سياسات وآليات تحديد أشكال ومظاهر الفساد والإبلاغ عنه، وإجراءات التحري والضبط والتحقيق بشأنه، والملاحقة القضائية لمرتكبيه بغية إنفاذ القانون واسترداد الأموال والوقاية من الفساد ومكافحته.

3. تعزيز ثقافة مكافحة الفساد لدى أجهزة ومؤسسات الدولة والمجتمع اليمني، من خلال تفعيل دور الإعلام الوطني في كشف الفساد وآثاره السلبية على الاقتصاد الوطني، ومناهضته.

4. تطوير وتفعيل الآليات التنسيقية بين أطراف المنظومة الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد بما يكفل تكامل الأدوار والاستفادة من الإمكانيات المتاحة لأطراف المنظومة للنزاهة في مكافحة الفساد والقضاء عليه.

5. تطوير وتعزيز وتنمية الإمكانات البشرية للمنظومة الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد لتحقيق الفاعلية والكفاءة في مواجهة مظاهر الفساد والإسهام في تحقيق الإصلاحات المالية والإدارية في الجهاز الإداري للدولة.

6. تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد في إطار القوانين الوطنية واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

7. تطوير البناء التنظيمي المؤسسي والعمليات الداخلية للهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد وتوفير مقومات البنى التحتية والتجهيزات المادية والإلكترونية والمعلوماتية التي يحتاجها جهاز الوقاية والضبط والتحقيق بالهيئة، وتدريب وتأهيل كادره الفني والضبطي والقضائي لمواجهة مظاهر وجرائم الفساد بفاعلية.

مصفوفة الخطة التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 2022-2026م

تم بناء الخطة الاستراتيجية وخطتها التنفيذية وفقاً لأفضل الممارسات في التخطيط الاستراتيجي على المستوى الوطني والدولي، إذ تم التعبير عن القضايا الحرجة ومعالجتها بالأهداف الاستراتيجية، والتي تم ترجمتها إلى أهداف مرحلية، ثم مبادرات، والتي انبثق منها جملة من المشروعات المحزمة التي تم تأطيرها بمؤشرات ونتائج مرجوة كمستهدفات يراد تحقيقها على المدى المتوسط والبعيد – كما ورد في أعمدة التسكين الزمني لخمس سنوات – من خلال أنشطة رئيسية تقوم بها جهات التنفيذ الرئيسية والمشاركة على أن توضح بطائق المشروعات تفاصيل أنشطة وإجراءات وتكاليف التنفيذ وأوزانها، التي ستقوم بإعدادها جهات التنفيذ كما ستتضمنها الآلية التنفيذية، وفي سياق رؤية الاستراتيجية ورسالتها، والمصفوفة الآتية توضح ذلك:

المجال الأول: المنع والوقاية من الفساد

1

الهدف الاستراتيجي

تطوير منظومة القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد والقوانين الاقتصادية والمالية والإدارية بما يكفل سد الفجوات فيها ومواءمتها مع المتطلبات الوطنية والدولية، وإجراء الإصلاحات التنظيمية والإدارية لمنع الفساد والوقاية منه ومكافحته وحماية المال العام والاقتصاد الوطني.

الهدف المرحلي

1: تطوير منظومة القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد والقوانين الاقتصادية والمالية والإدارية

المبادرة 1 تحديث البنية القانونية ذات العلاقة بمكافحة الفساد.

المشروع 1 استكمال تعديل القوانين الموضوعية والإجرائية المتعلقة بمكافحة الفساد والوقاية منه.

المؤشر مسودة التعديلات للقوانين الموضوعية لمكافحة الفساد

النتيجة تعديل عدد 10 قوانين

الأنشطة الرئيسية

1. حصر ودراسة الثغرات وجوانب التطوير القانونية في القوانين الموضوعية والإجرائية المتعلقة بمكافحة الفساد والوقاية منه.
2. إعداد مسودة مشروع تعديلات القانون.
3. عرض نتائج الدراسة على لجنة تقييم وتطوير التشريعات
4. عقد ورش عمل للمعنيين والمختصين لمراجعة وإثراء مسودة التعديلات.
5. استكمال إجراءات إقرار وإصدار التعديلات.

مراحل تنفيذ الاستراتيجية

22	23	24	25	26
100%				

الجهات المنفذة

رئيسي	مشارك	ملاحظات
- الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد - الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة - الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات - اللجنة العليا للمناقصات والمزايدات - وزارة العدل - وزارة المالية - النيابة العامة - وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات	- مجلس النواب - رئاسة الجمهورية - وزارة الشؤون القانونية - مجلس الشورى	قانون مكافحة الفساد، قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، قانون الذمة المالية، قانون تحصيل الأموال العامة، قانون المناقصات والمزايدات، قانون الجرائم والعقوبات، قانون الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، قانون الإجراءات الجزائية، قانون إجراءات اتهام ومحاكمة شاغلي وظائف السلطة العليا، قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات.

المبادرة 2 تحديث القوانين الاقتصادية والمالية

المشروع 2 تعديل وتطوير القوانين الاقتصادية والمالية والقوانين الضريبية والجمركية.

المؤشر مسودة التعديلات للقوانين الاقتصادية والمالية والضريبية والجمركية

النتيجة تعديل عدد 10 قوانين

الأنشطة الرئيسية	مراحل تنفيذ الاستراتيجية	الجهات المنفذة: رئيسي	الجهات المنفذة: مشارك	ملاحظات
1 حصر ودراسة جوانب التطوير التشريعية والقانونية في القوانين الاقتصادية والمالية والضريبية والجمركية.	22	ـ الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ـ الجهة المعنية بالقانون. ـ اللجنة الاقتصادية العليا ـ وزارة المالية ـ وزارة الصناعة والتجارة ـ وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات ـ وزارة الزراعة ـ الهيئة العامة للأوقاف ـ الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني ـ الهيئة العامة للاستثمار	ـ مجلس النواب ـ رئاسة الجمهورية ـ وزارة الشؤون القانونية ـ مجلس الشورى	ـ قانون الاستثمار، القوانين الضريبية والجمركية، القانون المالي، قانون الهيئات والمؤسسات والشركات، قانون الشركات التجارية، قانون أراضي وعقارات الدولة، قانون الوقف الشرعي، قانون حق الحصول على المعلومات، قانون الاتصالات، قانون تنظيم تداول المبيدات.
2 عرض نتائج الدراسة على لجنة تقييم وتطوير التشريعات.	23			
3 عقد ورش عمل للمعنيين والمختصين لمراجعة وإثراء مسودة التعديلات.	24			
4 عقد ورش عمل للمعنيين والمختصين لمراجعة وإثراء مسودة التعديلات.	25			
	26			

20%

80%

المبادرة ٣ تحديث القوانين ذات الصلة بالإصلاحات الإدارية

المشروع ٣ تعديل القوانين الإدارية المتعلقة بالإصلاح الإداري والأجور والمرتبات.

المؤشر مسودة تعديلات قوانين الإصلاح الإداري والأجور والمرتبات

النتيجة تعديل عدد ٣ قوانين

الأنشطة الرئيسية	مراحل تنفيذ الاستراتيجية	الجهات المنفذة: رئيسي	الجهات المنفذة: مشارك	ملاحظات
١ حصر ودراسة جوانب التطوير القانونية المتعلقة بالإصلاح الإداري والأجور والمرتبات.	22: 80%	ـ الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد. ـ اللجنة الاقتصادية العليا ـ وزارة المالية ـ وزارة الخدمة المدنية ـ وزارة الشؤون القانونية	ـ مجلس النواب ـ رئاسة الجمهورية ـ مجلس الوزراء ـ الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ـ وزارة لإدارة المحلية	ـ قانون الخدمة المدنية. ـ قانون الأجور والمرتبات. ـ قانون قضايا الدولة.
٢ عرض نتائج الدراسة على لجنة تقييم وتطوير التشريعات.	23: 20%			
٣ عقد ورش عمل للمعنيين والمختصين لمراجعة وإثراء مسودة التعديلات.	24			
٤ استكمال إجراءات إقرار وإصدار التعديلات.	25			
	26			

الهدف المرحلي ٢: تطوير لوائح الجهات الإيرادية والخدمية.

المبادرة ٤ تحديث اللوائح المنظمة للجهات الإيرادية والخدمية وبما يسهم في منع الفساد والوقاية منه.

المشروع ٤ تطوير اللوائح التنظيمية للجهات الإيرادية والخدمية.

المؤشر مصفوفة التعديلات اللازمة للوائح ذات العلاقة بالجهات الإيرادية والخدمية

النتيجة تطوير عدد (١٣) لائحة

الأنشطة الرئيسية	مراحل تنفيذ الاستراتيجية 22	23	24	25	26	الجهات المنفذة: رئيسي	الجهات المنفذة: مشارك	ملاحظات
١ دراسة الثغرات والفجوات القانونية في لائحة الشركات و...الخ	40%	20%	20%	10%	10%	- الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد - وزارة المالية. - الجهة المعنية بكل لائحة	- مكتب رئاسة الجمهورية - الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة. - وزارة الشؤون القانونية - مجلس الوزراء - الاتحاد العام للغرف التجارية.	لائحة الشركات والمؤسسات والهيئات العامة، لائحة مصلحة الجمارك، لائحة الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني، لائحة شركة النفط اليمنية وشركة الغاز، لائحة المؤسسة العامة للاتصالات، لوائح الصناديق.
٢ عرض مصفوفة التعديلات على لجنة تقييم التشريعات وتطوير اللوائح.								
٣ عقد ورشة عمل من المعنيين والمختصين لمراجعة وإثراء مشروع التعديلات.								
٤ استكمال إجراءات إصدار القرارات بتعديل اللوائح.								

المشروع ٥ إعداد اللوائح المنظمة للجهات التي ليس لها لوائح تنظيمية.

المؤشر مصفوفة بالجهات التي ليس لديها لوائح

النتيجة استهداف ١٠ جهات لإنجاز لوائحها التنظيمية

	مراحل تنفيذ الاستراتيجية 22	23	24	25	26	الجهات المنفذة: رئيسي	الجهات المنفذة: مشارك
١ حصر الجهات التي ليس لديها لوائح منظمة بالتنسيق معها	60%	20%	20%	مستمر	مستمر	- الجهات ذات العلاقة. - الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد. - الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة.	- مكتب رئاسة الجمهورية - مجلس الوزراء. - وزارة الشؤون القانونية. - مجلس الوزراء - الاتحاد العام للغرف التجارية.
٢ اصدار التعميمات اللازمة للجهات بشأن سرعة انجاز لوائحها							
٣ متابعة وتقييم مستوى الانجاز							

الهدف المرحلي

٣: اقتراح مشاريع لقوانين وتدابير تدعم جهود مكافحة الفساد.

المبادرة ٥ استحداث قوانين وتدابير ترفع من مستوى الأداء لمكافحة الفساد ومنعه.

المشروع ٦ إعداد قانون النفط والمعادن ومتابعة إصداره.

المؤشر	مسودة مشروع القانون	النتيجة	اصدار عدد (١) قانون

الأنشطة الرئيسية

١. تشكيل فريق من المعنيين والمختصين لإعداد مشروع القانون.

٢. عرض المشروع على لجنة تقييم وتطوير التشريعات المتعلقة بمكافحة الفساد.

٣. عقد ورشة عمل من المعنيين والمختصين لمراجعة وإثراء مشروع التعديل.

٤. استكمال إجراءات إصدار القانون.

مراحل تنفيذ الاستراتيجية

22	23	24	25	26
50%	50%			

الجهات المنفذة

رئيسي

- وزارة النفط والمعادن.
- وزارة الشؤون القانونية.

مشارك

- رئاسة الجمهورية
- مجلس النواب
- الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد.
- الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة.
- مجلس الوزراء

المشروع ٧ إعداد قانون مكافحة التهريب الجمركي

المؤشر	مسودة مشروع القانون	النتيجة	اصدار عدد (١) قانون

الأنشطة الرئيسية	مراحل تنفيذ الاستراتيجية	الجهات المنفذة	
	22 23 24 25 26	رئيسي	مشارك
١ تشكيل فريق من المعنيين والمختصين لإعداد مشروع قانون مكافحة التهريب الجمركي	50% 50%	ـ الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد ـ اللجنة الاقتصادية العليا. ـ وزارة المالية. ـ جهاز الأمن والمخابرات. ـ وزارة الداخلية.	ـ رئاسة الجمهورية ـ مجلس الوزراء ـ مجلس النواب ـ وزارة الشؤون القانونية. ـ وزارة النقل ـ الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة
٢ عرض نتائج الدراسة على لجنة تقييم وتطوير التشريعات المتعلقة بمكافحة الفساد.			
٣ عقد ورشة عمل من المعنيين والمختصين لمراجعة وإثراء المشروع.			
٤ استكمال إجراءات إصدار مشروع القانون.			

المشروع ٨ استكمال تحديث مسودة قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات.

المؤشر	مسودة مشروع القانون	النتيجة	اصدار عدد (١) قانون

الأنشطة الرئيسية	مراحل تنفيذ الاستراتيجية	الجهات المنفذة	
	22 23 24 25 26	رئيسي	مشارك
١ دراسة ومراجعة مسودة مشروع قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية.	50% 50%	ـ الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد. ـ وحدة جمع المعلومات بالبنك المركزي اليمني. ـ وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات. ـ وزارة المالية. ـ جهاز الأمن والمخابرات.	ـ رئاسة الجمهورية ـ الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ـ مجلس الوزراء ـ مجلس النواب
٢ عرض نتائج الدراسة على لجنة تقييم وتطوير التشريعات المتعلقة بمكافحة الفساد.			
٣ عقد ورشة عمل من المعنيين والمختصين لمراجعة وإثراء المشروع.			
٤ استكمال إجراءات إصدار مشروع القانون.			

المشروع ٩ إعداد قواعد وتدابير تجرم تعارض المصالح وإدراجه ضمن أبواب مشروع تعديل قانون الذمة المالية.

المؤشر مصفوفة القواعد والتدابير

النتيجة إدراج القواعد والتدابير المجرمة لتعارض المصالح ضمن ابواب قانون الذمة المالية

الأنشطة الرئيسية	مراحل تنفيذ الاستراتيجية	الجهات المنفذة	
	22 23 24 25 26	رئيسي	مشارك
١ إعداد مسودة مقترحة بالقواعد والتدابير القانونية اللازمة لتجريم تعارض المصالح بالاسترشاد بأحدث وأنجح التجارب الدولية في هذا المجال.	100%	ـ رئاسة الجمهورية ـ الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد. ـ النيابة العامة.	ـ الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ـ مجلس النواب ـ وزارة الخدمة المدنية. ـ وزارة الشؤون القانونية. ـ جهاز الأمن والمخابرات.
٢ إدراج التدابير ضمن أبواب مشروع تعديل قانون الذمة المالية.			
٣ عرض مشروع التدابير من قبل الفريق المختص مع مشروع تعديل قانون الذمة المالية على لجنة تقييم وتطوير التشريعات المتعلقة بمكافحة			
٤ استكمال إجراءات إصدار المشروع.			

المشروع ١٠ مشروع وضع تدابير قانونية لحماية الخبراء والمبلغين والشهود وعناصر إنفاذ القانون ضمن أبواب مشروع تعديل قانون مكافحة الفساد.

المؤشر مصفوفة التدابير لحماية الخبراء والمبلغين والشهود

النتيجة إدراج التدابير ضمن أبواب قانون مكافحة الفساد

الأنشطة الرئيسية	مراحل تنفيذ الاستراتيجية	الجهات المنفذة	
	22 23 24 25 26	رئيسي	مشارك
١ إعداد مسودة مقترحة بالتدابير اللازمة لحماية المبلغين والشهود وعناصر إنفاذ القانون بالاسترشاد بأحدث وأنجح التجارب الدولية في هذا المجال.	100%	ـ الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد. ـ النيابة العامة.	ـ رئاسة الجمهورية ـ الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ـ الهيئة العليا للرقابة على المناقصات ـ وزارة المالية. ـ مجلس الوزراء ـ مجلس النواب ـ وزارة الداخلية. ـ وزارة الخدمة المدنية. ـ وزارة الشؤون القانونية. ـ جهاز الأمن والمخابرات.
٢ إدراج التدابير ضمن أبواب مشروع تعديل قانون مكافحة الفساد.			
٣ عرض مشروع التدابير مع مشروع تعديل قانون مكافحة الفساد على لجنة تقييم وتطوير التشريعات المتعلقة بمكافحة الفساد.			
٤ استكمال إجراءات إصدار المشروع.			

الهدف المرحلي

٤: دراسة وتقييم وتطوير التشريعات المنظمة لنشاط القطاع الخاص

المبادرة ٦ تفعيل مكافحة الفساد في أعمال القطاع الخاص.

المشروع ١١ حصر وتحليل القوانين المنظمة لنشاط القطاع الخاص وتطويرها بما يكفل سد الثغرات القانونية.

المؤشر مصفوفة بثغرات القوانين المنظمة للقطاع الخاص

النتيجة مسودة التعديلات والكفيلة بسد الثغرات للقوانين ذات العلاقة بنشاطات القطاع الخاص

الأنشطة الرئيسية

١. حصر ودراسة الثغرات والفجوات القانونية في التشريعات المتعلقة بنشاط القطاع الخاص.

٢. عرض نتائج الدراسة على لجنة تقييم وتطوير التشريعات المتعلقة بمكافحة الفساد.

٣. عقد ورشة عمل من المعنيين والمختصين لمراجعة وإثراء المشروع.

٤. استكمال إجراءات إصدار القرارات ذات العلاقة باستيعاب التعديلات.

مراحل تنفيذ الاستراتيجية

22	23	24	25	26
30%	40%	10%	10%	10%

الجهات المنفذة

رئيسي

- اللجنة الاقتصادية العليا
- وزارة الصناعة والتجارية
- الغرف التجارية والصناعية
- الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية.

مشارك

- رئاسة الجمهورية
- وزارة الشؤون القانونية
- مجلس الوزراء
- مجلس النواب
- الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد
- الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة
- وزارة المالية

المشروع ١٢ تطوير وتفعيل القانون رقم (٤٠) لسنة ٢٠٠٦م بشأن أنظمة الدفع والعمليات المالية والمصرفية الإلكترونية.

المؤشر سياسات واجراءات لتفعيل القانون

النتيجة تحسن في مستوى أداء العمليات المصرفية الإلكترونية بنسبة ٧٠٪

الأنشطة الرئيسية

١. دراسة اسباب عدم تفعيل القانون

٢. عرض نتائج الدراسة على لجنة تقييم وتطوير التشريعات المتعلقة بمكافحة الفساد.

٣. إعداد السياسات والاجراءات اللازمة لتفعيل القانون

مراحل تنفيذ الاستراتيجية

22	23	24	25	26
50%	50%	مستمر	مستمر	

الجهات المنفذة

رئيسي

- البنك المركزي اليمني
- اللجنة الاقتصادية العليا

مشارك

- رئاسة الجمهورية
- وزارة الشؤون القانونية
- مجلس الوزراء
- مجلس النواب
- الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد
- الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة
- وزارة المالية
- جمعية البنوك.

الهدف المرحلي: ٥: تقييم مستوى التنفيذ للاتفاقيات الدولية والإقليمية المعنية بمكافحة الفساد المصادق عليها من الجمهورية اليمنية.

المبادرة ٧: الموائمة بين التشريعات الوطنية والدولية في مجال مكافحة الفساد.

المشروع ١٣: مراجعة قوانين المنظومة الوطنية للنزاهة انسجاماً مع الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها اليمن بشأن مكافحة الفساد وبما يلبي المتطلبات الوطنية.

المؤشر: مصفوفة بمسميات قوانين المنظومة الوطنية للنزاهة

النتيجة: مواءمة عدد (١٥) قانون

الأنشطة الرئيسية

١. تشكيل فريق من المختصين.
٢. حصر كافة قوانين أطراف المنظومة للنزاهة.
٣. إجراء عملية الموائمة.
٤. عرض التقارير ومناقشتها

مراحل تنفيذ الاستراتيجية

22	23	24	25	26
50%	25%	25%	مستمر	مستمر

الجهات المنفذة

- **رئيسي**: الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد
- **مشارك**:
  - رئاسة الجمهورية
  - وزارة الشؤون القانونية
  - مجلس الوزراء
  - مجلس النواب
  - الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وزارة المالية
  - جهاز الأمن والمخابرات

المشروع ١٤ إعداد تقارير التقييمات الذاتية المتصلة بمرجعيات اتفاقية الأمم المتحدة.

المؤشر مصفوفة بالفصول والمواد ذات العلاقة بالتقييم الذاتي والمنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

النتيجة إعداد (٥) تقارير وفقاً لفصول ومواد اتفاقية الأمم المتحدة تجاه مكافحة الفساد

الأنشطة الرئيسية	مراحل تنفيذ الاستراتيجية	الجهات المنفذة: رئيسي	الجهات المنفذة: مشارك	ملاحظات
١ تشكيل فريق وطني	22	ـ الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد ـ الجهات المعنية بإعداد التقييمات الذاتية بموجب الاتفاقية الدولية.	الجهات المشكلة في الفريق الوطني من مجلس الهيئة	ـ تقرير التقييم الذاتي بشأن تنفيذ الفصلين ٢، ٥ من الاتفاقية، التقييم الوطني للمخاطر من جرائم غسل الأموال، التقييم الخاص بمكافحة الفساد في مجال المشتريات، وإدارة المالية العامة بموجب دليل الممارسات الجيدة للتأكد من الالتزام بالمادة (٩) من الاتفاقية، تقييم جهود مجلس النواب في مكافحة الفساد، بناء على الدليل الإرشادي الصادر من برنامج الأمم المتحدة للبرلمانيين ضد الفساد في عام ٢٠١٣م، تقييم تنفيذ المادة (١١) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في السلطة القضائية.
٢ تدريب الفريق الوطني على نماذج وإجراءات التقييم الذاتي	23			
٣ جمع وتحليل البيانات والمعلومات اللازمة لعملية التقييم الذاتي	24			
٤ عقد ورش عمل واجتماعات متعددة لمناقشة مسودة التقارير مع الجهات ذات العلاقة وإقرارها	25			
٥ إرسال التقرير مع مرفقاته إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة	26			
	50%			
	20%			
	20%			
	10%			
	مستمر			

الهدف المرحلي

6. تطوير وتعزيز كفاءة العمل الوقائي في الجهاز الإداري للدولة بتأسيس نظام وطني متكامل لديه القدرة على منع الفساد والقضاء عليه.

المبادرة ٨ وضع التدابير الوقائية لمحاربة الرشوة واستغلال النفوذ ومنع الفساد في حينه.

المشروع ١٥ إعداد دليل لمكافحة الرشوة واستغلال النفوذ.

المؤشر مسودة دليل مكافحة الرشوة واستغلال النفوذ

النتيجة إنجاز عدد (1) دليل

الأنشطة الرئيسية

1. تشكيل فريق من المختصين.
2. جمع ودراسة وتحليل الوثائق والمرجعيات ذات العلاقة، وإعداد مسودة الدليل.
3. عقد ورشة عمل من المعنيين والمختصين لمناقشة وإثراء الدليل.
4. إصدار الدليل واعتماده.
5. تعميم الدليل على الجهات والمؤسسات المعنية.

مراحل تنفيذ الاستراتيجية	الجهات المنفذة		
	رئيسي	مشارك	ملاحظات
22	ـ الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد ـ نيابات الأموال العامة ـ مباحث الأموال العامة ـ جهاز الأمن والمخابرات	ـ مكتب رئاسة الجمهورية ـ مجلس الوزراء ـ الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ـ وزارة الخدمة المدنية والتأمينات ـ وزارة المالية	
23	50%		
24			
25			
26			

Combating Corruption

المشروع ١٦ إعداد دليل للإجراء المراجعة الشاملة لكافة إجراءات وعمليات التوظيف المركزي ونظم التوصيف الوظيفي ونظم تقييم الأداء للخدمة المدنية.

المؤشر مسودة دليل لإجراء المراجعة الشاملة لكافة إجراءات وعمليات التوظيف المركزي ونظم التوصيف الوظيفي ونظم تقييم الأداء

النتيجة إنجاز عدد (١) دليل

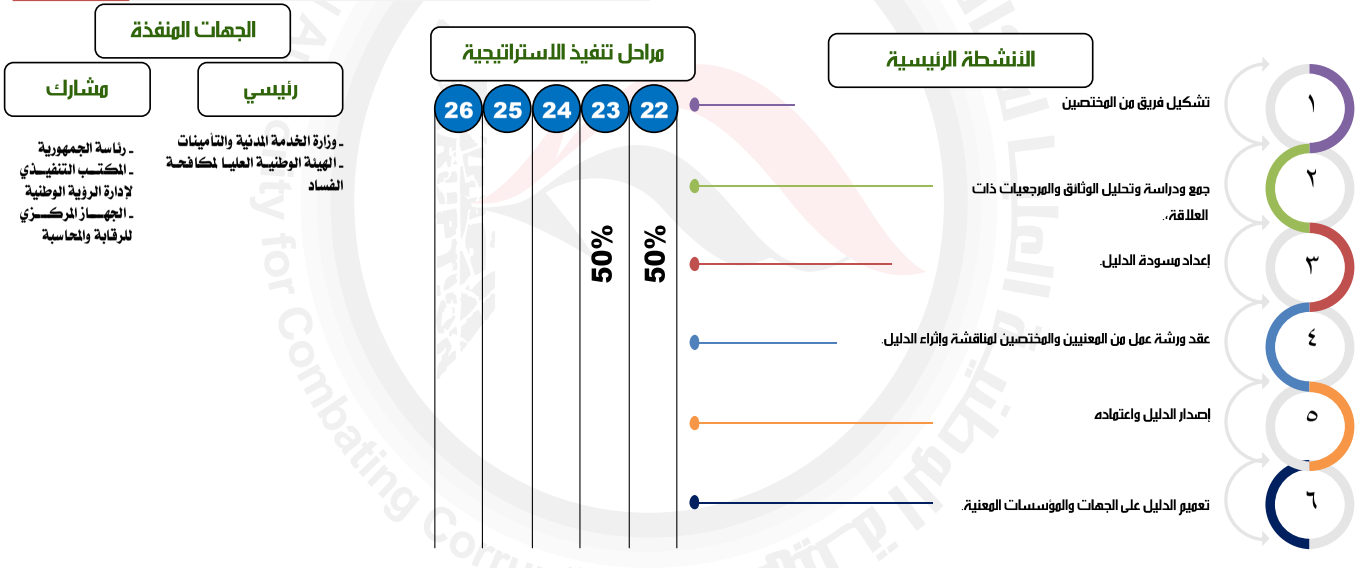

المشروع ١٧ تطوير وتحسين هيكل ونظام الأجور والمرتبات وربطها بمنظومة متطورة لتقييم الأداء.

المؤشر مسودة مشروع تطوير هيكل ونظام الأجور والمرتبات في مؤسسات الدولة

النتيجة إنجاز عدد (١) نظام لهيكل الأجور والمرتبات

الجهات المنفذة

رئيسي	مشارك
- مجلس الوزراء - وزارة الخدمة المدنية والتأمينات - وزارة المالية - الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد - الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة	- رئاسة الجمهورية - جهاز الأمن والمخابرات - المكتب التنفيذي لإدارة الرؤية الوطنية

مراحل تنفيذ الاستراتيجية

22	23	24	25	26
30%	30%	30%	20%	20%

الأنشطة الرئيسية

١. تشكيل فريق من المختصين
٢. جمع ودراسة وتحليل الوثائق والمرجعيات ذات العلاقة.
٣. إعداد مسودة مشروع التطوير
٤. عقد ورشة عمل من المعنيين والمختصين لمناقشة وإثراء نظام هيكل الأجور والمرتبات
٥. استكمال إجراءات اعتماده
٦. إنفاذه

المشروع ١٨ تفعيل أداء ادارات المراجعة الداخلية في الجهات الإيرادية والاقتصادية والخدمية وجميع وحدات الجهاز الإداري للدولة والوحدات المحلية .

المؤشر إدارات مراجعة داخلية فاعلة

النتيجة عدد الجهات التي تم تفعيل إدارات المراجعة الداخلية فيها

الأنشطة الرئيسية	مراحل تنفيذ الاستراتيجية	الجهات المنفذة			ملاحظات
		رئيسي	مشارك		
١ إجراء مسوحات ميدانية للجهات بحسب الأولويات والأهمية.	22 — 50%	ـ الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد ـ الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ـ وزارة المالية	ـ رئاسة الجمهورية ـ مجلس الوزراء ـ البنك المركزي اليمني ـ وزارة الشؤون القانونية ـ المكتب التنفيذي لإدارة الرؤية الوطنية	تضمين قواعد وتدابير ضمن تعديل القرار الجمهوري رقم (٥) لسنة ٢٠١٠م بشأن المراجعة الداخلية تعزز استقلالية إدارات المراجعة الداخلية وفاعليتها في الوقاية من الفساد والإبلاغ عنه.
٢ متابعة التعاميم الصادرة من الهيئة ومجلس الوزراء بتفعيل إدارات المراجعة الداخلية.	23 — 30%			
٣ عمل ورش تدريبية لتأهيل إدارات المراجعة الداخلية للقيام بدورها بفاعلية وفقاً لدليل المراجعة الداخلية.	24 — 20%			
٤ تقييم مدى امتثال الجهات بتفعيل إدارات المراجعة الداخلية في الجهات المعنية.	25 — مستمر			
	26 — مستمر			

المشروع ١٩ إعداد وثيقة معايير المساءلة والمجالس التأديبية في كافة وحدات القطاع العام والمختلط والدليل الخاص بتنفيذها.

المؤشر مسودة وثيقة المعايير ومسودة دليل التنفيذ

النتيجة إنجاز عدد (١) وثيقة لمعايير المساءلة وعدد (١) دليل خاص بالتنفيذ

الأنشطة الرئيسية

١. تشكيل فريق من المختصين من الهيئة للإعداد معايير واليات المساءلة.
٢. جمع ودراسة وتحليل الوثائق والمرجعيات ذات العلاقة
٣. إعداد مسودة المعايير
٤. عقد ورشة عمل من المعنيين والمختصين في الجهات الحكومية ذات العلاقة لمناقشة واثراء المعايير والاليات
٥. اعتماد وثيقة المعايير والتعميم بالعمل بالدليل

مراحل تنفيذ الاستراتيجية

22	23	24	25	26
	100%			

الجهات المنفذة

رئيسي
- وزارة الخدمة المدنية والتأمينات
- الهيئة الوطنية العليا الوطنية لمكافحة الفساد
- الجهات الأخرى التي يتعين أن عليها تشكيل مجلس تأديبي

مشارك
- مكتب رئاسة الجمهورية
- الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة
- نيابات الأموال العامة
- المحاكم الإدارية
- الاتحاد العام لنقابات عمال اليمن

المشروع ٢٠ تفعيل دور إدارات الشئون القانونية في التحقيقات الإدارية وتفعيل قطاع قضايا الدولة.

المؤشر إدارات شئون قانونية وقطاع قضايا الدولة فاعلين

النتيجة عدد الجهات التي تم تفعيل إدارة الشئون القانونية فيها وتفعيل عدد (١) قطاع قضايا الدولة.

الأنشطة الرئيسية	مراحل تنفيذ الاستراتيجية	الجهات المنفذة	
	22 23 24 25 26	رئيسي	مشارك
١ تشكيل فريق من المختصين من الهيئة ووزارة الشئون القانونية		ـ وزارة الشئون القانونية	ـ مكتب رئاسة الجمهورية ـ الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد ـ الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ـ نيابات الأموال العامة
٢ إعداد مسودة الالية			
٣ عقد ورشة عمل من المعنيين والمختصين في الجهات الحكومية ذات العلاقة لمناقشة وإثراء المسودة	20% 30% 50%		
٤ اعتماد وثيقة الالية والتعميم بالعمل بها			

المشروع ٢١ إنشاء وحدات امتثال لمكافحة الفساد في المؤسسات المالية والبنوك الحكومية والخاصة ومكاتب البريد ضمن وحدات الامتثال لمكافحة غسل الأموال للإبلاغ الهيئة عبر وحدة جمع المعلومات المالية عن أي شبهة فساد او غسل اموال مرتبطة بفساد.

المؤشر قرارات إنشاء الوحدات

النتيجة إنشاء عدد (٥٠) وحدة

الأنشطة الرئيسية	مراحل تنفيذ الاستراتيجية	الجهات المنفذة	
	22 23 24 25 26	رئيسي	مشارك
١ تشكيل فريق من المختصين.		ـ الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد ـ قطاع الرقابة على البنوك في البنك المركزي ـ وحدة جمع المعلومات المالية بالبنك المركزي	ـ جهاز الأمن والمخابرات ـ مباحث الأموال العامة
٢ إعداد دراسة متكاملة لإنشاء وحدات الامتثال			
٣ مناقشة وإقرار المشروع	20% 20% 60%		
٤ إصدار التعميمات الملزمة لإنشاء وحدات الامتثال.			

المشروع ٢٢ حصر النوعية الإيرادية وتشخيص مظاهر الاختلالات والتجاوزات ذات التأثير السلبي على تنمية الموارد العامة وكفاءة تحصيلها واتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة للحد من تلك الاختلالات والمعالجات الكفيلة برفع كفاءة تحصيل الموارد.

المؤشر مصفوفة بالأوعية الإيرادية ومظاهر الاختلالات والتجاوزات فيها

النتيجة استهداف عدد (٢٠) من الأوعية الإيرادية

الأنشطة الرئيسية	مراحل تنفيذ الاستراتيجية					الجهات المنفذة	
	22	23	24	25	26	رئيسي	مشارك
١ تشكيل فرق لحصر النوعية الإيرادية	50%	50%	مستمر	مستمر	مستمر	- وزارة المالية - اللجنة الاقتصادية العليا - الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد - الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة. - جهاز الأمن والمخابرات.	- وزارة الإدارة المحلية - الهيئة العامة للاستثمار - الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني
٢ استكمال إجراءات تشخيص مظاهر الاختلالات وتنفيذ التدابير المتعلقة بمعالجتها وتلافيها							
٣ متابعة تنفيذ والإجراءات والتدابير اللازمة للحد من الاختلالات							
٤ تفعيل النظم المالية للرقابة على النوعية الإيرادية.							

المشروع ٢٣ تفعيل النظم المالية والربط الشبكي بين وزارة المالية والمؤسسات والمصالح التابعة لها والمصالح الإيرادية وكافة الجهات الخدمية والإيرادية للرقابة والرصد على الإيرادات اليومية والنفقات العامة وإتاحة البيانات للأجهزة الرقابية.

المؤشر وجود رقابة ورصد للإيرادات اليومية والنفقات العامة.

النتيجة عدد الجهات التابعة لوزارة المالية التي تم ربط عملياتها بالوزارة

الأنشطة الرئيسية	مراحل تنفيذ الاستراتيجية					الجهات المنفذة	
	22	23	24	25	26	رئيسي	مشارك
١ تشكيل فرق من المختصين	100%	مستمر	مستمر	مستمر	مستمر	- اللجنة الاقتصادية العليا - وزارة المالية والهيئات والمصالح التابعة لها - الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد - جهاز الأمن والمخابرات	- مكتب رئاسة الجمهورية - الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة - الجهات الحكومية والخدمية والمصالح الاقتصادية المعنية بربط النظم المالية مع المالية
٢ دراسة عمليات وإجراءات تحصيل الإيرادات من الجهات الخدمية والإيرادية...إلخ. وتقديم التوصيات اللازمة.							
٣ تفعيل النظم بالاستناد إلى التوصيات							
٤ متابعة التنفيذ وتقييم كفاءة النظام وفعاليته.							

المشروع ٢٤ إعداد معايير موضوعية لشغل مناصب السلطات العليا للدولة والقيادات الإدارية والمالية (الكفاءة النزاهة التدرج) وبشكل شفاف.

المؤشر مسودة الوثيقة

النتيجة إنجاز عدد ١ وثيقة معايير

الجهات المنفذة

رئيسي

- وزارة الخدمة المدنية
- الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد

مشارك

- مكتب رئاسة الجمهورية
- مجلس الوزراء
- الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة
- الجهات الحكومية والخدمية والمصالح الاقتصادية المعنية بربط النظم المالية مع المالية

مراحل تنفيذ الاستراتيجية

22	23	24	25	26
50%	30%	20%		

الأنشطة الرئيسية

١. تشكيل فريق من المختصين، للإعداد وثيقة المعايير.

٢. جمع ودراسة وتحليل الوثائق والمرجعيات ذات العلاقة باللاستفادة من تجارب الدول مثل (السويد - سنغافورة ماليزيا أندونيسيا - أوكرانيا).

٣. إعداد مسودة وثيقة المعايير

٤. عقد ورشة عمل لمناقشة وإثراء الوثيقة

٥. إصدار وثيقة المعايير واعتمادها

٦. تعميم الوثيقة على الجهات والمؤسسات المعنية

الهدف المرحلي

٧: تطوير التدابير الوقائية لحماية المال العام والاقتصاد الوطني بإدخال أنظمة الكترونية للرقابة المالية.

المبادرة ٩ تعزيز اليات المنع والوقاية من الفساد في القطاعات الإيرادية والاقتصادية.

المشروع ٢٥ إعداد نظام ربط شبكي بين هيئة مكافحة الفساد والجهات ذات العلاقة بما يحقق فاعلية تدابير مكافحة الفساد والكسب والإثراء غير المشروع.

المؤشر دراسة جدوى النظام

النتيجة توفر عدد (١) نظام للربط الشبكي بين الهيئة والجهات ذات العلاقة

الأنشطة الرئيسية

١ تفعيل الالية التنسيقية فيما يتلق بالربط الشبكي وتحديد طبيعة ونوعية البيانات والمعلومات المطلوب تدفقها وانسيابها بين الجهات المستهدفة.

٢ تنفيذ نظام الربط الشبكي بين الهيئة والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، والسجل العقاري، والتوثيق، والسجل التجاري، ونشاط شركات التامين، ووحدة جمع المعلومات المالية، وقطاع الرقابة في البنك المركزي، ووزارة المالية، ومصلحتي الضرائب والجمارك، ووزارة الخدمة المدنية، والهيئة العامة للاستثمار (كمرحلة أولى).

مراحل تنفيذ الاستراتيجية

22	23	24	25	26
50%	50%	مستمر	مستمر	مستمر

الجهات المنفذة

رئيسي

- الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد.

مشارك

- الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة.
- جهاز الأمن والمخابرات
- السجل العقاري
- التوثيق
- وزارة الصناعة (السجل التجاري).
- نشاط شركات التامين.
- وحدة جمع المعلومات المالية.
- قطاع الرقابة في البنك المركزي
- وزارة المالية.
- مصلحتي الضرائب والجمارك.
- وزارة الخدمة المدنية.
- الهيئة العامة للاستثمار.

المشروع ٢٦ تطوير وتفعيل الأنظمة المالية والمحاسبية والرقابية الإلكترونية وتطبيقها في جميع وحدات الخدمة العامة والوحدات الاقتصادية والمختلطة للدولة عبر وزارة المالية.

المؤشر قائمة بوحدات الخدمة العامة والوحدات الاقتصادية والمختلطة المستهدفة

النتيجة عدد ما نسبته (٧٠٪) من الوحدات التي تم تطبيق أنظمة الكترونية مالية ومحاسبية فيها.

	الأنشطة الرئيسية	مراحل تنفيذ الاستراتيجية 22	23	24	25	26
١	تقييم المرحلة الاولى لتشغيل النظام المالي ومدى فاعليته في الرقابة المالية	80%	20%	مستمر	مستمر	مستمر
٢	تدريب الجهات على تطبيق النظام					
٣	فتح نوافذ للهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد وما يلزم من أجهزة رقابية، لتسهيل مهامها في الوقاية والمنع من الفساد والتحري في شبهات					
٤	متابعة تنفيذ النظام باستمرار					

الجهات المنفذة

رئيسي
- اللجنة الاقتصادي العليا
- وزارة المالية والهيئات والمصالح التابعة لها
- الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد
- جهاز الأمن والمخابرات
- البنك المركزي اليمني

مشارك
- مكتب رئاسة الجمهورية
- الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة
- الهيئة العامة للطيران المدني
- مؤسسة موانئ البحر الأحمر والبحر العربي.
- مباحث الأموال العامة.
- الجهات الحكومية والخدمية والمصالح الاقتصادية المعنية بربط النظم المالية مع المالية.

المشروع ٢٧ إعداد نظام التحصيل الرقمي والإلكتروني للضرائب.

المؤشر دراسة جدوى النظام اتاحة البيانات للأجهزة الرقابية

النتيجة إعداد عدد (١) نظام للتحصيل الرقمي الإلكتروني للضرائب

	الأنشطة الرئيسية	مراحل تنفيذ الاستراتيجية 22	23	24	25	26
١	إدراج العمل بهذا المشروع ضمن تعديل وتطوير التشريعات الضريبية	80%	20%	مستمر	مستمر	مستمر
٢	إعداد دراسة لمشروع التحصيل الضريبي الرقمي ...إلخ					
٣	تصميم نظام التحصيل الرقمي الالكتروني للضرائب					
٤	إصدار القرارات والتعاميم بتنفيذ نظام التحصيل الرقمي من قبل وزير المالية					
٥	تقييم كفاءة النظام وفعاليته					

الجهات المنفذة

رئيسي
- اللجنة الاقتصادية العليا
- وزارة المالية
- مصلحة الضرائب.
- مصلحة الجمارك.

مشارك
- مكتب رئاسة الجمهورية
- الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد
- الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة
- جهاز الأمن والمخابرات
- مباحث الأموال العامة

المشروع ٢٨ إعداد نظام إلكتروني للرقابة الصارمة على توريد مستحقات شركة النفط اليمنية والشركة اليمنية للغاز للخزينة العامة.

المؤشر دراسة جدوى النظام

النتيجة إعداد عدد (١) نظام رقابي بشأن توريد مستحقات شركة النفط وشركة الغاز اليمنية

الأنشطة الرئيسية

١. تشكيل فريق من المختصين
٢. إعداد دراسة لمشروع نظام الرقابة الإلكتروني للتحصيل..الخ
٣. تصميم نظام الرقابة الإلكترونية للتحصيل
٤. إصدار القرارات والتعاميم بتنفيذ نظام الرقابة الإلكترونية للتحصيل
٥. تقييم كفاءة النظام وفعاليته للحد من مظاهر الاختلالات التي وقفت عليها الأجهزة الرقابية وبما يكفل تحصيل عائدات الدولة

مراحل تنفيذ الاستراتيجية

22	23	24	25	26
80%	20%			

الجهات المنفذة

رئيسي
- اللجنة الاقتصادية العليا
- وزارة المالية
- وزارة النفط.
- المؤسسة اليمنية للنفط والغاز
- شركة النفط اليمنية
- الشركة اليمنية للغاز

مشارك
- مكتب رئاسة الجمهورية
- الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد
- الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة
- جهاز الأمن والمخابرات
- مباحث الأموال العامة

المشروع ٢٩ إعداد آليات للرقابة الصارمة على عمليات الاصطياد التي تقوم بها الشركات، وعدم جرف الأحياء البحرية والحفاظ على الشعب المرجانية والأحياء البحرية، ومحاسبة ومساءلة المتسببين في أي إهدار لهذه الثروة.

المؤشر مسودة الالية

النتيجة إنجاز عدد (١) آلية عمل للرقابة على عمليات الاصطياد

الأنشطة الرئيسية

١. تشكيل فريق من المختصين
٢. رصد وتحليل مظاهر الاختلالات والاضرار الناتجة عن أعمال التجريف
٣. إعداد دراسة للوضع الراهن ومخاطر الفساد في أعمال شركات الاصطياد
٤. إعداد التدابير والنليات والإجراءات اللازمة للرقابة على عمليات الاصطياد

مراحل تنفيذ الاستراتيجية

22	23	24	25	26
50%	30%	20%	مستمر	

الجهات المنفذة

رئيسي
- وزارة الثروة السمكية
- وزارة المالية
- وزارة النقل
- الهيئة العامة للشؤون البحرية.
- المؤسسة العامة لموانئ البحر الأحمر والبحر العربي.
- القوات البحرية - مصلحة خفر

مشارك
- مكتب رئاسة الجمهورية
- الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد
- الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة
- جهاز الأمن والمخابرات
- مباحث الأموال العامة

المشروع ٣٠ إنشاء المركز الوطني العقاري كخارطة إلكترونية رقمية للجغرافيا العقارية للجمهورية

المؤشر توفر دراسة جدوى ومسودة قرار الانشاء

النتيجة توفر قرار إنشاء المركز

الأنشطة الرئيسية	مراحل تنفيذ الاستراتيجية					الجهات المنفذة	
	22	23	24	25	26	رئيسي	مشارك
١ تشكيل فريق فني من المتخصصين لإعداد دراسة جدوى إنشاء المركز	50%	30%	20%			ـ مكتب رئاسة الجمهورية ـ اللجنة الاقتصادية العليا ـ الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني ـ الهيئة العامة للأوقاف	ـ مجلس الوزراء. ـ الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد. ـ جهاز الأمن والمخابرات. ـ وزارة الشؤون القانونية. ـ وزارة الأشغال العامة.
٢ إعداد مسودة قرار إنشاء المركز وتحديد مهامه واختصاصاته واللائحه التنظيمية							
٣ تفعيل دور المركز الوطني العقاري (بعد إنشائه) في استكمال عملية الحصر والتسجيل لاراضي وعقارات الدولة والاوقاف وتمييزها عن أراضي المواطنين وتعزيز خدمة السجل							

المشروع ٣١ تطوير السجل العقاري وإدخال الأنظمة الإلكترونية في نشاطه.

المؤشر توفر قائمة بنقاط الضعف والتحديات والمعوقات في السجل اتاحة البيانات للأجهزة الرقابية

النتيجة تحسن مستوى إداء السجل بنسبة ٦٠٪

الأنشطة الرئيسية	مراحل تنفيذ الاستراتيجية					الجهات المنفذة	
	22	23	24	25	26	رئيسي	مشارك
١ تشكيل فرق من المختصين	70%	30%	مستمر	مستمر	مستمر	الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني ـ وزارة المالية	ـ مكتب رئاسة الجمهورية ـ الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد – الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة – جهاز الأمن والمخابرات – مباحث الأموال العامة
٢ استكمال نظام الربط الشبكي بين قطاع السجل العقاري بالهيئة العامة للأراضي وفروعها في المحافظات							
٣ تحديد مظاهر الاختلالات في مهام السجل العقاري ووضع المعالجات لها							
٤ إعداد اليات عمل: الرقابة الصارمة على السجل العقاري فى تحصيل رسوم التوثيق وحماية أراضى وعقارات الدولة							

الهدف المرحلي

٨: تقييم الوحدات الإنتاجية في القطاعات الزراعية والصناعية والاستثمارية، وتطبيق معايير وأنظمة المساءلة والشفافية والأنظمة المالية فيها.

المبادرة ١٠ تعزيز دور الهيئات والأجهزة الرقابية على أنشطة الوحدات الإنتاجية والخدمية.

المشروع ٣٢ تشخيص وضع الوحدات الانتاجية وتطوير أدائها.

المؤشر مصفوفة بالأسباب والاختلالات والتحديات التي ساهمت في توقف أو تدني مستوى اداء الوحدات الانتاجية

النتيجة تطوير أداء عدد (١١) وحدة انتاجية

	الأنشطة الرئيسية	مراحل تنفيذ الاستراتيجية	الجهات المنفذة		ملاحظات
			رئيسي	مشارك	
١	مسح وحصر وتصنيف الوحدات الإنتاجية والخدمية للقطاعات الزراعية والصناعية والاستثمارية والوقوف على الاصول والكوادر البشرية لها	22: 80%	ـ اللجنة الاقتصادية العليا ـ الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد ـ الجهات ذات العلاقة بكل وحدة مستهدفة.	ـ مكتب رئاسة الجمهورية ـ الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة . ـ جهاز الأمن والمخابرات ـ مباحث الأموال العامة	مصنع الغزل والنسيج. مصانع الاسمنت في كافة المحافظات. الشركة اليمنية للأدوية (يدكو). مصانع الصلصة والبقوليات. المصانع والمزارع والأصول التابعة للمؤسسة الاقتصادية اليمنية. محطات الكهرباء الحكومية. مصانع تعليب الأسماك. المزارع التابعة لوزارة الزراعة بما فيها الهيئة العامة لتطوير تهامة. مزارع ومسالخ الدواجن الحكومية. شركة مارب للدواجن. الشركة اليمنية لصناعة التبغ والكبريت (كمران). مصانع الملح والجبس.
٢	تشخيص وتحديد أسباب توقف أو تدني انتاجها ومساءلة المتسببين ووضع البرامج والآليات لإعادة تأهيلها وتطويرها على المدى القصير.	23: 20%			
٣	وضع التدابير والمعالجات والذي من شأنه تطوير أدائها	24: مستمر 25: مستمر 26: مستمر			

المشروع ٣٣ تشخيص أسباب تدني الانتاج لمحطات الكهرباء التي لم تتعرض للتخريب او القصف وخروج الوحدات الانتاجية، والعمل على اصلاحها، ومساءلة المتسببين في أي اختلالات فنية أو تسيب إداري أو مالي من قبل هيئة مكافحة الفساد ونيابات ومحاكم الأموال العامة.

المؤشر قائمة بأسباب تدني الإنتاج لمحطات الكهرباء التي لم تتعرض للتخريب

النتيجة إصلاح ما نسبته ٦٠٪ من المحطات المتوقفة

	الأنشطة الرئيسية	مراحل تنفيذ الاستراتيجية	الجهات المنفذة	
			رئيسي	مشارك
١	دراسة أوجه وجوانب القصور والأسباب المؤدية لذلك	22: 50%	ـ وزارة الكهرباء ـ المؤسسة العامة للكهرباء ـ اللجنة الاقتصادية العليا ـ الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد ـ الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ـ جهاز الأمن والمخابرات ـ مباحث الأموال العامة	ـ وزارة المالية ـ السلطات المحلية ـ نيابات الأموال العامة
٢	اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لاستعادة أموالها وأصولها ومساءلة المتسببين	23: 40% 24: 10% 25: مستمر 26: مستمر		
٣	اتخاذ إجراءات الضبط والتحقيق والملاحقة القضائية لمرتكبي تلك الأفعال من قبل هيئة مكافحة الفساد ونيابة الأموال العامة			

المشروع ٣٤ تقييم أداء ونشاط المطارات والموانئ وتطويرها وإعادة تأهيل ما تم تدميره.

المؤشر مسودة الوثيقة

النتيجة إعادة تأهيل عدد (٢) مطارات، و (٣) موانئ

الجهات المنفذة

رئيسي

- اللجنة الاقتصادية العليا
- الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد
- الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة
- وزارة النقل
- الهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد
- المؤسسة العامة لموانئ البحر الأحمر
- مؤسسة موانئ البحر العربي.

مشارك

- مكتب رئاسة الجمهورية
- وزارة المالية
- السلطات المحلية

مراحل تنفيذ الاستراتيجية

22	23	24	25	26
70%	20%	10%	مستمر	مستمر

الأنشطة الرئيسية

١. تشكيل فريق من المختصين

٢. تشخيص وتحديد الأصول والوحدات للموانئ والمطارات التي تعرضت للتخريب أو السطو والاستيلاء على أصولها المنقولة من أراضي وغيرها

٣. اتخاذ الدعاوى اللازمة لإعادة التعمير والإنشاء والتعويضات اللازمة

٤. إعداد الإجراءات والتدابير اللازمة لإعادة الإنشاء والإعمار

٥. اتخاذ إجراءات الضبط والتحقيق والملاحقة القضائية قبل مرتكبي تلك الأفعال من قبل هيئة مكافحة الفساد ونيابة الأموال العامة

٦. مسح وحصر وتقييم التصرفات التي تمت في الأراضي التابعة لميناء الحديدة وميناء الصليف ورأس عيسى واتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة

٧. حصر أي أضرار لحقت بخطوط النقل ومحطات التحويل ومحطات الكهرباء الحكومية بفعل العدوان أو الأعمال التخريبية واتخاذ الإجراءات اللازمة للتعويض وإعادة الإنشاء والتأهيل

الهدف المرحلي

٩: حماية نزاهة القطاع العام وتعزيز الشفافية والمساءلة وتدابير الرقابة على إدارة المال العام وكفاءة الخدمات العامة.

المبادرة ١١

تطوير آليات إدارية ومؤسسية تعزز المساءلة والشفافية والنزاهة والتدخل المبكر لمنع وقوع الفساد في مؤسسات الدولة والقضاء عليه.

المشروع ٣٥

إعداد دراسة وطنية شاملة تحليلية لتحديث بيانات مظاهر ومخاطر الفساد في قطاعات ومؤسسات الدولة في الجهات الأكثر عرضة للفساد.

المؤشر

وثيقة ببيانات ومخاطر ومظاهر الفساد في قطاعات الدولة

النتيجة

إنجاز عدد (١) دراسة لتحديد مظاهر ومخاطر الفساد في قطاعات الدولة

الأنشطة الرئيسية	مراحل تنفيذ الاستراتيجية					الجهات المنفذة	
	22	23	24	25	26	رئيسي	مشارك
١ تشكيل فريق من المختصين						ـ الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد ـ الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ـ جهاز الأمن والمخابرات ـ وزارة المالية	ـ مكتب رئاسة الجمهورية ـ نيابات الأموال العامة ـ مباحث الأموال العامة ـ وزارة الشؤون القانونية.
٢ وضع معايير التقييم بالاستناد إلى الأدلة والمعايير الدولية الخاصة							
٣ تنفيذ الدراسة المكتبية والميدانية							
٤ إعداد الإجراءات والتدابير اللازمة لإعادة الإنشاء والإعمار							
٥ تحديد مخاطر الفساد							
٦ ترتيب المخاطر من حيث الضرر							
٧ إعداد التدابير اللازمة للتخفيف من مخاطر الفساد							
٨ تنفيذ التدابير الوقائية في ضوء نتائج الدراسة							
٩ تقييم النتائج		70%	30%	مستمر	مستمر		

المشروع ٣٦ إعداد دليل لعمليات الرصد والإبلاغ عن جرائم الفساد والكسب والإثراء غير المشروع.

المؤشر توفر مسودة الدليل

النتيجة انجاز عدد (١) دليل لعمليات الرصد والإبلاغ عن جرائم الفساد والكسب والإثراء غير المشروع

الأنشطة الرئيسية

١. تشكيل فريق من المختصين
٢. جمع ودراسة وتحليل الوثائق والمرجعيات ذات العلاقة
٣. إعداد مسودة الدليل
٤. عقد ورشة عمل من المعنيين والمختصين لمناقشة وإثراء الدليل
٥. إصدار الدليل واعتماده
٦. تعميم الدليل على الجهات والمؤسسات المعنية

مراحل تنفيذ الاستراتيجية

22 | 23 | 24 | 25 | 26

100%

الجهات المنفذة

رئيسي

- الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد

مشارك

- جهاز الأمن والمخابرات
- وحدة جمع المعلومات المالية
- مباحث الأموال العامة
- الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني (السجل العقاري).

المشروع ٣٧ إعداد وثيقة معايير النزاهة لمؤسسات الدولة.

المؤشر	مسودة الوثيقة	النتيجة	عدد (١) وثيقة لمعايير النزاهة لمؤسسات الدولة

الأنشطة الرئيسية

١. إعداد مسودة وثيقة المعايير
٢. عقد ورشة إثراء وتحكيم بمشاركة بعض الجهات ذات العلاقة
٣. استيعاب مخرجات ورشة العمل
٤. طباعة ٢٠٠٠ كتيب من النسخة النهائية
٥. إقامة فعالية الإعلان والإشهار
٦. تعميمه على مختلف مؤسسات الدولة

مراحل تنفيذ الاستراتيجية

22	23	24	25	26
80%	20%			

الجهات المنفذة

رئيسي
- الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد

مشارك
- الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة
- الهيئة العليا للرقابة على المناقصات
- وزارة الخدمة المدنية والتأمينات
- وزارة المالية
- وزارة الإدارة المحلية
- وزارة العدل
- منظمات المجتمع المدني.

المشروع ٣٨ إعداد وتحديث قاعدة بيانات المؤسسات والأجهزة الحكومية من حيث الأصول والقوى العاملة.

المؤشر قائمة ببيانات الاصول والقوى العاملة في المؤسسات والأجهزة الحكومية

النتيجة حصر ما نسبته ١٠٠٪ من المؤسسات الحكومية وأجهزة الدولة

الأنشطة الرئيسية	مراحل تنفيذ الاستراتيجية					الجهات المنفذة	
	22	23	24	25	26	رئيسي	مشارك
١ تشكيل فريق فني محترف لإدارة المشروع	50%	50%	مستمر	مستمر	مستمر	ـ وزارة المالية ـ وزارة الخدمة المدنية والتأمينات	ـ مكتب رئاسة الجمهورية ـ الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد ـ الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ـ جهاز الأمن والمخابرات ـ مباحث الأموال العامة
٢ تقييم تجارب بعض الجهات والتي نفذت مثل هكذا مشروع							
٣ إعداد النليات والنماذج الخاصة بعملية الحصر بالاستعانة بتجارب بعض الجهات في هذا المساق							
٤ أتمتة نتائج عملية الحصر من خلال قاعدة بيانات محوسبة							

المشروع ٣٩ إعداد الية لمتابعة الالتزام بمصفوفة المعالجات المزمنة التي يتم إعدادها بحسب تقارير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة من قبل الوحدات الخاضعة للرقابة بالتعاون مع الجهاز.

المؤشر مسودة الية واضحة لمتابعة تنفيذ مصفوفة المعالجات

النتيجة إنجاز عدد (١) ألية لمتابعة مستوى الالتزام بالمعالجات في المصفوفة

	مراحل تنفيذ الاستراتيجية					الجهات المنفذة	
	22	23	24	25	26	رئيسي	مشارك
١ إعداد مسودة الية لمتابعة تنفيذ مصفوفة المعالجات	100%	مستمر	مستمر	مستمر	مستمر	ـ الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة. ـ الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد	مكتب رئاسة الجمهورية. جهاز الأمن والمخابرات وزارة المالية وزارة الخدمة المدنية وزارة الشؤون القانونية
٢ إدراج مصفوفة المعالجات ضمن مهام الوحدة التنسيقية للهيئة والأجهزة الرقابية والنيابة العامة للمهام والأولويات							
٣ إصدار تعاميم وتوجيهات ملزمة للجهات بتنفيذ ما تضمنته المصفوفة والحد من الاختلالات							

المشروع ٤٠ وضع تدابير وآليات لتطوير النظم المحاسبية بما يكفل تفعيل وتنفيذ المادتين (٢٢، ٢٣) من قانون مكافحة الفساد.

المؤشر قائمة بالتدابير والآليات لتطوير النظم المحاسبية

النتيجة عدد ما نسبته (٧٠٪) من الجهات التي تم اتخاذ اجراءات تطوير أنظمتها المالية والمحاسبية وفقاً للمادتين (٢٢، ٢٣) من قانون مكافحة الفساد

الأنشطة الرئيسية	مراحل تنفيذ الاستراتيجية					الجهات المنفذة	
	22	23	24	25	26	رئيسي	مشارك
١ إصدار التعليمات اللازمة لإعداد الدليات وتنفيذ التدابير	80%	10%	10%	مستمر	مستمر	ـ الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد	مكتب الرئاسة اللجنة الاقتصادية العليا وزارة المالية قطاع الرقابة على البنوك بالبنك المركزي الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة جهاز الأمن والمخابرات مصلحتي الضرائب والجمارك وزارة الصناعة الهيئة العامة للزكاة الغرف التجارية والصناعية
٢ تكليف فريق لإعداد مسودة الدليات لتطوير النظم المحاسبية							
٣ تنفيذ الدلية والتدابير بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة							
٤ رفع تقارير دورية عن مستوى التنفيذ							

المشروع ٤١ إعداد مدونات السلوك الوظيفي لوحدات الجهاز الإداري للدولة، والقطاع الخاص.

المؤشر توفر مدونة السلوك الوظيفي بحسب طبيعة عمل كل جهة

النتيجة إنجاز مدونة السلوك الوظيفي بعدد وحدات الجهاز الإداري للدولة

	مراحل تنفيذ الاستراتيجية					الجهات المنفذة	
	22	23	24	25	26	رئيسي	مشارك
١ التعميم بإلزامي الجهات بإعداد مدونات السلوك الوظيفي عبر مجلس الوزراء	100%	مستمر	مستمر	مستمر	مستمر	ـ الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد ـ وزارة الخدمة المدنية والتأمينات	ـ مجلس الوزراء ـ الاتحاد العام للغرف التجارية ـ والجهات والمصالح الحكومية المعنية
٢ إقامة ورشة عمل لتدريب المعنيين على إعداد مدونات سلوكها الوظيفي							
٣ تقييم مدى إلتزام مؤسسات الدولة بتطبيق مدونات السلوك والوظيفي.							

المشروع ٤٢ تقييم مؤسسات الدولة فيما يخص المشتريات العامة وإدارة المالية العامة، وفقاً لمبادئ ومعايير الشفافية والمساءلة والادلة الدولية ذات العلاقة.

المؤشر مصفوفة بالجهات التي تم تقييمها، وفقاً لمبادئ ومعايير الشفافية والمساءلة والادلة الدولية

النتيجة استهداف ما نسبته (٨٠٪) من مؤسسات الدولة في عملية التقييم

الأنشطة الرئيسية	مراحل تنفيذ الاستراتيجية					الجهات المنفذة	
	22	23	24	25	26	رئيسي	مشارك
١ تشكيل فريق من المعنيين للتقييم	50%	20%	10%	10%	10%	ـ الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد ـ وزارة المالية ـ الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات ـ الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة.	ـ مكتب رئاسة الجمهورية ـ جهاز الأمن والمخابرات ـ اللجنة العليا للمناقصات والمزايدات
٢ التدريب على معايير التقييم بالاستناد إلى الادلة والمعايير الدولية الخاصة							
٣ القيام بحملات التفتيش الفني والتدقيق عن مدى سلامة عقود المقاولات والتوريدات الحكومية ومستوى التنفيذ							
٤ وضع التدابير اللازمة وتنفيذها وفقاً لنتائج التقييم							

المشروع ٤٣ تفعيل خطة ودراسة ١٩٩٧م و٢٠٠٧م، لتطوير نظام الخدمة المدنية، وبما يمنع الازدواج الوظيفي وإصلاح قطاع الخدمة المدنية.

المؤشر تحسن في مستوى أداء الخدمة المدنية

النتيجة إنجاز معالجة الازدواج الوظيفي وبنسبة (٧٠٪)

الأنشطة الرئيسية	مراحل تنفيذ الاستراتيجية					الجهات المنفذة	
	22	23	24	25	26	رئيسي	مشارك
١ تنفيذ وتفعيل مصفوفة التدابير الوقائية المعدة سلفاً لتطوير الخدمة المدنية والحد من الاختلالات فيها	50%	50%	مستمر	مستمر	مستمر	وزارة الخدمة المدنية ـ الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد ـ الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ـ جهاز الأمن والمخابرات ـ وزارة المالية	ـ مكتب رئاسة الجمهورية ـ مجلس الوزراء ـ الجهاز المركزي للإحصاء
٢ تفعيل الية التنسيق بين الهيئة والاجهزة الرقابية والمنظومة الوطنية للنزاهة للحد من مظاهر الاختلالات وإصلاح وتطوير نظام الخدمة المدنية							

المشروع ٤٤ إعداد منصات الحكومة الإلكترونية لدتهتة العمل الحكومي والخدمات المقدمة للمواطن لمنع وصوله للموظف العام وتعرضه للابتزاز والرشوة والوقاية من الفساد.

المؤشر توفر منصات حكومية الكترونية للحد من الابتزاز وممارسة الفساد

النتيجة إنشاء عدد (٣٠) منصات حكومية

الأنشطة الرئيسية

١ تشكيل فريق لمسح الأنظمة الإلكترونية في الجهات للتأكد من الإعداد

٢ إصدار التعاميم والتوجيهات الرئاسية إلى الجهات ذات العلاقة لإعداد وتطبيق وتفعيل الأنظمة

٣ إعداد آلية للمتابعة والإشراف من قبل الهيئة والأجهزة الرقابية لتفعيل الأنظمة وتقييم مدى كفاءتها في الوقاية من الفساد

مراحل تنفيذ الاستراتيجية

22	23	24	25	26
40%	20%	20%	10%	10%

الجهات المنفذة

رئيسي

- وزارة المالية
- وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات
- الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد
- الوزارات والهيئات والمصالح المعنية الخدمية والاقتصادية المستهدفة بصورة أولية من المشروع.

مشارك

- مكتب رئاسة الجمهورية
- مجلس الوزراء
- المكتب التنفيذي للرؤية الوطنية
- الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة.

الهدف المرحلي

١٠: تطوير آليات الرقابة على المواصفات والمقاييس للأعمال الإنشائية.

المبادرة ١٢ تحديث وتفعيل آليات الرقابة على المواصفات والمقاييس للأعمال الإنشائية.

المشروع ٤٥ إعداد آلية تنسيقية بين الجهات ذات العلاقة لمراجعة الدور الإشرافي والمواصفات والمقاييس على المشاريع الإنشائية وأعمال الصيانة لمشاريع الطرق ومنع الفساد فيها.

المؤشر توفر مسودة الآلية التنسيقية

النتيجة قرار بالعمل بالآلية التنسيقية

الأنشطة الرئيسية

١. تشكيل فريق من الجهات المعنية
٢. دراسة وتحليل مظاهر الاختلالات في مشاريع البنية التحتية والمشاريع المتعثرة
٣. اتخاذ تدابير وقائية وإجرائية لتفعيل الدور الإشرافي ومعالجة الاختلالات والوقاية من الفساد فيها

مراحل تنفيذ الاستراتيجية

22	23	24	25	26
70%	20%	10%	مستمر	مستمر

الجهات المنفذة

رئيسي
- وزارة المالية
- وزارة الأشغال العامة
- الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات
- صندوق صيانة الطرق.
- اللجنة العليا للمناقصات والمزايدات.

مشارك
- مكتب رئاسة الجمهورية
- الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد
- الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة
- الهيئة العامة للمساحة الجيولوجية
- وزارة الصناعة (الهيئة العامة للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة)

الهدف المرحلي

١١: تفعيل نظم إقرارات الذمة المالية ومكافحة الكسب والإثراء غير المشروع.

المبادرة ١٣ تفعيل نظم إقرارات الذمة المالية.

المشروع ٣٥ تطوير نظم وآليات إقرارات الذمة المالية.

المؤشر أنظمة إلكترونية لمتابعة وتلقي وحفظ اقرارات الذمة المالية وأدلة تعزيز الإلتزام والتحليل والفحص للإقرارات

النتيجة زيادة تفعيل نظم الإقرارات من خلال عدد (٣) أنظمة و عدد (١) دليل

الأنشطة الرئيسية

١. تقييم نظام متابعة المشمولين بالذمة المالية
٢. إعداد آليات واضحة لتعزيز الالتزام بنظام الكشف عن الذمة المالية
٣. تطوير نظام تلقي إقرارات الذمة المالية
٤. إعداد دليل تحليل إقرارات الذمة المالية
٥. إعداد آلية للفحص والتحقق من صحة بيانات إقرارات الذمة المالية
٦. ترتيب المخاطر من حيث الضرر

مراحل تنفيذ الاستراتيجية

22	23	24	25	26
70%	20%	10%	مستمر	مستمر

الجهات المنفذة

رئيسي

الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد

مشارك

- مكتب الرئاسة
- مجلس النواب
- مجلس الوزراء
- جهاز الأمن والمخابرات
- وزارة المالية
- الهيئة العامة للأراضي (قطاع السجل العقاري)
- وحدة جمع المعلومات المالية
- قطاع الرقابة على البنوك بالبنك المركزي اليمني
- وزارة الصناع والتجارة (قطاع الشركات)
- مصلحتي الضرائب والجمارك

المجال الثاني: إنـــفاذ القـــانون

2

الهـــــدف الاستراتيـــجي

وضع سياسات وآليات تحديد أشكال ومظاهر الفساد والإبلاغ عنه، وإجراءات التحري والضبط والتحقيق بشأنه، والملاحقة القضائية لمرتكبيه بغية إنفاذ القانون واسترداد الأموال وتفادي الفساد ومكافحته.

الهدف المرحلي

١: تحديد مظاهر وأشكال وجرائم الفساد بدقة ووضوح بما يكفل إتخاذ تدابير وإجراءات تحريات وتحقيقات فعالة حيالها.

المبادرة ١ تشخيص أشكال الفساد ومظاهره ونطاق انتشاره وتدابير مكافحته.

المشروع ١ تحليل الدراسات العلمية، والبحوث والتقارير المتوفرة ذات الصلة بمظاهر وأشكال وجرائم الفساد في كافة القطاعات وأسباب انتشارها.

المؤشر مصفوفة بمظاهر وأشكال وجرائم الفساد وأسباب انتشارها

النتيجة تحليل عدد (١٠) دراسات محلية، و (١٥) تقرير محلي ودولي

الأنشطة الرئيسية

١ تكليف فريق من الباحثين

٢ تحديد نوع الدراسات والبحث ذات العلاقة بمظاهر واشكال الفساد وجرائمه واسباب انتشاره

٣ عرض نتائج الدراسة على لجنة تقييم وتطوير التشريعات

٤ توثيق نتائج التحليل وتحديد طبيعة الاستفادة منها

مراحل تنفيذ الاستراتيجية

22	23	24	25	26
60%	20%	20%	مستمر	مستمر

الجهات المنفذة

رئيسي

- الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد

مشارك

- الجهـــاز المركـــزي للرقابة والمحاسبة
- الجامعـــات والمراكـــز البحثية

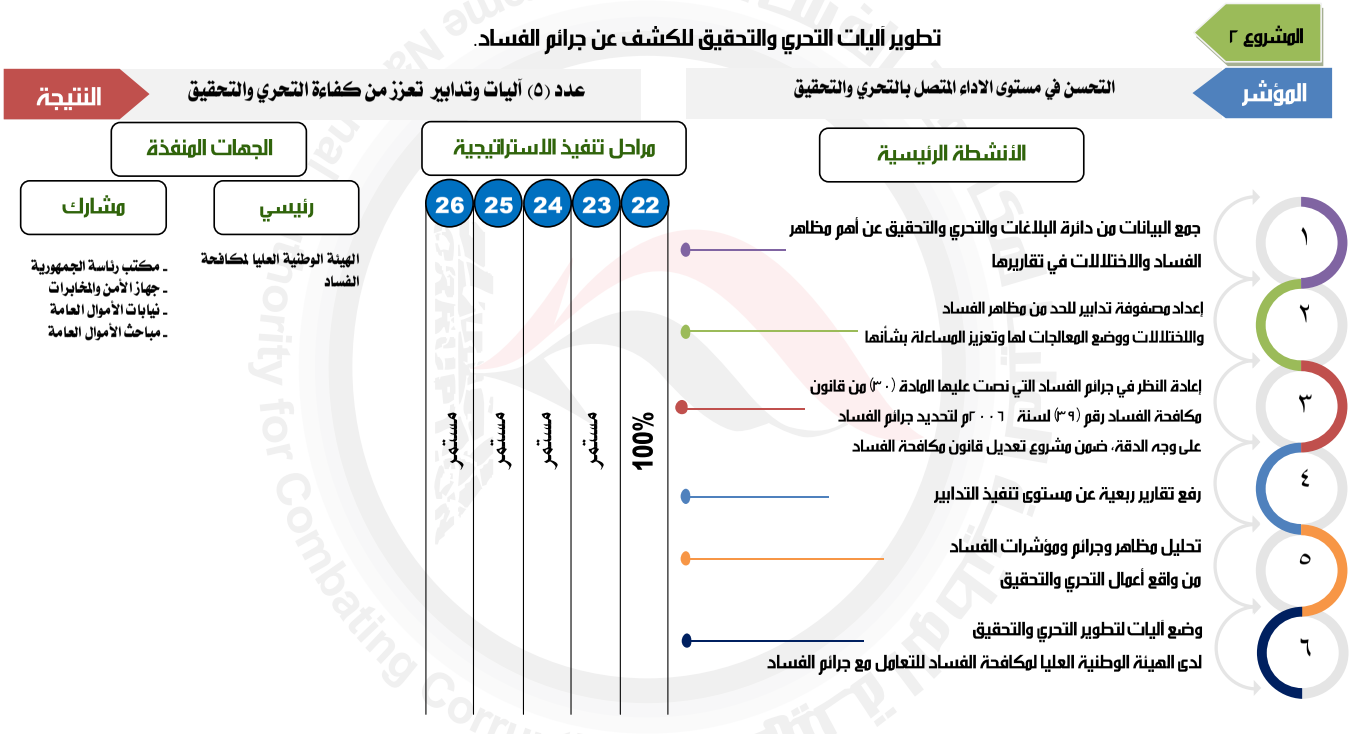
المشروع ٢
تطوير آليات التحري والتحقيق للكشف عن جرائم الفساد.
المؤشر
التحسن في مستوى الاداء المتصل بالتحري والتحقيق
النتيجة
عدد (٥) آليات وتدابير تعزز من كفاءة التحري والتحقيق
الأنشطة الرئيسية
مراحل تنفيذ الاستراتيجية
الجهات المنفذة
١ جمع البيانات من دائرة البلاغات والتحري والتحقيق عن أهم مظاهر الفساد والاختلالات في تقاريرها
٢ إعداد مصفوفة تدابير للحد من مظاهر الفساد والاختلالات ووضع المعالجات لها وتعزيز المساءلة بشأنها
٣ إعادة النظر في جرائم الفساد التي نصت عليها المادة (٣٠) من قانون مكافحة الفساد رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٦م لتحديد جرائم الفساد على وجه الدقة، ضمن مشروع تعديل قانون مكافحة الفساد
٤ رفع تقارير ربعية عن مستوى تنفيذ التدابير
٥ تحليل مظاهر وجرائم ومؤشرات الفساد من واقع أعمال التحري والتحقيق
٦ وضع آليات لتطوير التحري والتحقيق لدى الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد للتعامل مع جرائم الفساد
22 23 24 25 26
100% مستمر مستمر مستمر مستمر
رئيسي
الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد
مشارك
- مكتب رئاسة الجمهورية
- جهاز الأمن والمخابرات
- نيابات الأموال العامة
- مباحث الأموال العامة

الهدف المرحلي

٢: تعزيز جهود وامكانيات هيئة مكافحة الفساد ومباحث الأموال العامة وجهاز الأمن والمخابرات ونيابات الأموال في الإبلاغ والتحري والتحقيق في جرائم الفساد والمال العام، وتطوير آلية التنسيق فيما بينها.

المبادرة ٢ تطوير وتفعيل وسائل الإبلاغ عن جرائم الفساد، ومكافحته وتعقب مرتكبيه.

المشروع ٣ رفع كفاءة وقدرات الإدارات المعنية بتلقي البلاغات عن جرائم الفساد لدى هيئات وأجهزة إنفاذ القانون.

المؤشر مهارات وقدرات كافية لدى الإدارات المعنية بتلقي البلاغات عن جرائم الفساد

النتيجة استهداف ما نسبته (٨٠٪) من العاملين في الإدارات المعنية بتلقي البلاغات عن جرائم الفساد

الأنشطة الرئيسية

١. إصدار التعاميم والنظم التي تكفل وصول الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد والأجهزة الأخرى في المنظومة إلى البيانات ذات الصلة بمهام التحري والتحقيق في قضايا الفساد

٢. وضع آليات ووسائل سهلة وميسرة تمكن الجميع من الإبلاغ عن جرائم الفساد وتبادل المعلومات والبيانات بشأنها

٣. إنشاء نافذة إبلاغ عبر موقع الهيئة الإلكتروني

٤. تفعيل خطوط الإبلاغ الساخنة عن جرائم الفساد

٥. إنشاء نظام الوصول للمعلومات والبيانات بين الإدارات المختصة باستقبال البلاغات في الهيئة وإدارات الإبلاغ الأخرى لدى منظومة النزاهة بما يمكن من التقييم للبيانات اللازمة ومنع التكرار لنفس القضايا

٦. وضع آلية ميسرة لموافاة الهيئة بتقارير المراجعة من الأجهزة والهيئات الرقابية وأجهزة الدولة الأخرى

مراحل تنفيذ الاستراتيجية

22	23	24	25	26
30%	40%	10%	10%	10%

الجهات المنفذة

رئيسي
- الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد
- جهاز الأمن والمخابرات
- مكتب محامي الأموال العامة
- مباحث الأموال العامة
- نيابات الأموال العامة

مشارك
- مكتب رئاسة الجمهورية

المشروع ٤ إعداد آلية متكاملة تعنى بضبط عملية التحريات السرية لكشف ومكافحة الفساد.

المؤشر	مسودة الآلية
النتيجة	إنجاز عدد (١) آلية عمل لضبط عملية التحريات السرية

الأنشطة الرئيسية

١ وضع اليات لايجاد وتفعيل التحريات السرية للهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد

٢ تجنيد المصادر في الجهات الأكثر عرضة للفساد للكشف والإبلاغ عن جرائم الفساد قبل وقوعها أو بإجراءات مصاحبة

مراحل تنفيذ الاستراتيجية

22	23	24	25	26
70%	30%	مستمر	مستمر	مستمر

الجهات المنفذة

رئيسي

- الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد
- جهاز الأمن والمخابرات.

مشارك

- وحدة جمع المعلومات المالية بالبنك المركزي
- مكتب رئاسة الجمهورية
- مباحث الأموال العامة
- وزارة المالية وممثليها
- ادارات المراجعات الداخلية
- منظومة النزاهة

الهدف المرحلي

٣: تعزيز جهود وامكانيات هيئة مكافحة الفساد ومباحث الأموال العامة وجهاز الأمن والمخابرات ونيابات الأموال في إنفاذ القانون للتحري والتحقيق في جرائم الفساد ذات الأولوية والأهمية، وتطوير آلية التنسيق فيما بينها.

المبادرة ٣

تصنيف وإنجاز قضايا الفساد ذات التأثير العالي على الاقتصاد الوطني والامن القومي للبلد، والتنسيق بشأنها.

المشروع ٥

حصر وتصنيف وإنجاز قضايا الفساد ذات التأثير العالي على الاقتصاد الوطني والامن القومي للبلد، والتنسيق بشأنها.

المؤشر

مصفوفة بقضايا الفساد المؤثرة على الاقتصاد الوطني

النتيجة

إنجاز ما نسبته (٨٠٪) من قضايا الفساد المؤثرة على الاقتصاد الوطني

الأنشطة الرئيسية

1. حصر وتصنيف بلاغات وقضايا الفساد رهن التحري والتحقيق ذات الأولوية بحسب حجم الضرر على الاقتصاد الوطني أو خطورتها على الأمن القومي أو تأثيرها على مصلحة الدولة.
2. إنجاز قضايا الفساد ذات الأولوية وفقاً لنتائج التصنيف والآلية التنسيقية
3. تفعيل دور الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد فيما يخص العقود الحكومية المبرمة مع الغير وفقاً لقانون مكافحة
4. مراجعة وتقييم الاتفاقيات النفطية وإعادة صياغتها بما يتوافق مع القوانين واللوائح التنفيذية النافذة وحماية مصالح الجمهورية اليمنية.

مراحل تنفيذ الاستراتيجية

22	23	24	25	26
60%	10%	10%	10%	10%

الجهات المنفذة

رئيسي

- الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد

مشارك

- الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة
- جهاز الأمن والمخابرات
- وزارة المالية
- نيابات الأموال العامة
- مباحث الأموال العامة
- قطاع قضايا الدولة بوزارة الشؤون القانونية

الهدف المرحلي

٤: تطوير آليات مكافحة جرائم التهرب الضريبي والجمركي والغش والتلاعب في المناقصات وجرائم غسل الأموال.

المبادرة ٤ مكافحة الجرائم الماسة بالاقتصاد الوطني.

المشروع ٦ تطوير آلية مكافحة التهرب الضريبي والتهريب الجمركي.

المؤشر مسودة الآلية

النتيجة تحقيق ما نسبته (٧٠٪) في الحد من التهرب الضريبي والتهريب الجمركي من العاملين في الإدارات المعنية بتلقي البلاغات عن جرائم الفساد

الأنشطة الرئيسية

1. تفعيل الرصد لحالات التهرب الضريبي والتهريب الجمركي
2. تفعيل وحدة مكافحة التهرب الضريبي.
3. تنفيذ التدابير والإجراءات في مصفوفة الاختلالات المعدة من الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة
4. سرعة التصرف في قضايا التهرب الضريبي والتهريب الجمركي
5. وضع الحلول والمقترحات اللازمة للحد من جرائم التهرب الضريبي والتهريب الجمركي

مراحل تنفيذ الاستراتيجية

22	23	24	25	26
70%	20%	10%	مستمر	مستمر

الجهات المنفذة

رئيسي

- الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد
- وزارة المالية.
- نيابة الضرائب والجمارك
- نيابات الأموال العامة
- وحدة جمع المعلومات المالية بالبنك المركزي

مشارك

- الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة
- جهاز الأمن والمخابرات
- الهيئة العليا للرقابة على المناقصات

المشروع ٧ تطوير آلية مكافحة الغش والتلاعب في المناقصات والمزايدات الحكومية.

المؤشر مسودة الآلية

النتيجة تحقيق ما نسبته ٧٠٪ في الحد من الغش والتلاعب في المناقصات والمزايدات الحكومية

الأنشطة الرئيسية

١ تعميم وتفعيل العمل بالنظام الإلكتروني الخاص بالمناقصات والمزايدات في جميع وحدات الجهاز الإداري للدولة والوحدات الاقتصادية.

٢ تحديث الأدلة الارشادية ذات العلاقة بمكافحة الغش والتلاعب بالمناقصات

١ القيام بحملات التفتيش الفني للتحري والتحقق عن مدى سلامة عقود المقاولات والتوريدات الحكومية ومستوى التنفيذ.

مراحل تنفيذ الاستراتيجية

22	23	24	25	26
80%	20%	مستمر	مستمر	مستمر

الجهات المنفذة

رئيسي

اللجنة الاقتصادية العليا
وزارة المالية
الهيئة العليا للرقابة على المناقصات
الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد
اللجنة العليا للمناقصات والمزايدات.

مشارك

مجلس الوزراء
الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة.
جهاز الأمن والمخابرات

المشروع ٨ تطوير آليات مكافحة جرائم الفساد المتصلة أو المتحصلة من جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

المؤشر قائمة بالتدابير ذات الصلة بالرصد والتحري لمكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الارهاب

النتيجة الحد من جرائم غسل الأموال وتمويل الارهاب بنسبة ٦٠٪

الأنشطة الرئيسية

١. حصر جرائم غسل الأموال

٢. وضع آليات وتدابير فاعلة للرصد والتحري والتحقيق في مكافحة جرائم غسل الاموال وتمويل الإرهاب والابلاغ عنها.

٣. مراقبة حركات الأفعال المجرمة والأساليب المستخدمة في تحويل العائدات الاجرامية او اخفائها او تمويلها.

٤. التواصل مع وحدة جمع المعلومات المالية بالبنك المركزي، والسجل العقاري ووزارة الصناعة والتجارة ومصلحتي الضرائب والجمارك

٥. تفعيل دور وحدات مكافحة غسل الاموال في جهات الرقابة والإشراف

٦. تفعيل وحدات الامتثال في المؤسسات المالية وغير المالية في الإبلاغ عن جرائم غسل الأموال.

مراحل تنفيذ الاستراتيجية

22	23	24	25	26
70%	20%	10%	مستمر	مستمر

الجهات المنفذة

رئيسي

- اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال
- الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد
- البنك المركزي
- نيابة الأموال العامة
- جهاز الأمن والمخابرات
- وحدة جمع المعلومات

مشارك

- مكتب رئاسة الجمهورية
- وزارة المالية

المشروع ٩ إعداد آلية وطنية تنظم عمل المنظمات الدولية والمحلية في استيعاب وإدارة المنح والمساعدات والرقابة على أداءها وأنشطتها.

المؤشر مسودة الآلية

النتيجة عدد (١) آلية لتنظيم عمل المنظمات المحلية والدولية

الأنشطة الرئيسية

١. تشكيل فريق لإعداد مسودة الآلية في ضوء خصوصية اليمن واحتياجاته وإقرارها واصدار قرار بها.
٢. حصر المنظمات المحلية والدولية الأكثر نشاطاً.
٣. تنفيذ التحريات اللازمة على أعمال وأنشطة المنظمات.
٤. وضع الإجراءات والمعالجات اللازمة للحد من الاختلالات في عمل المنظمات.

مراحل تنفيذ الاستراتيجية

22	23	24	25	26
60%	40%	مستمر	مستمر	مستمر

الجهات المنفذة

رئيسي
- الأمانة العامة للمجلس الأعلى لتنسيق الشؤون الإنسانية والتعاون الدولي
- الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد
- الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة
- جهاز الأمن والمخابرات

مشارك
- مكتب رئاسة الجمهورية
- وزارة المالية
- وحدة جمع المعلومات بالبنك المركزي
- الوزارات المعنية

الهدف المرحلي

٥: تطوير آليات وأنظمة حماية المال العام وتعزيز نزاهة الوظيفة العامة في مكافحة الكسب والاثراء غير المشروع

المبادرة ٥

وضع التدابير اللازمة لإنفاذ القانون في مكافحة الكسب والإثراء غير المشروع.

المشروع ١٠

تفعيل آلية مكافحة الكسب والإثراء غير المشروع.

المؤشر

تحسين مستوى أداء هيئة مكافحة الفساد في مكافحة الكسب والإثراء غير المشروع

النتيجة

التحقيق في ما نسبته (٣٠٪) من قضايا الكسب والإثراء غير المشروع

الأنشطة الرئيسية

١. وضع التعليمات لتفعيل قانون الذمة المالية رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٦م، لتعزيز الرقابة والية التحقق من صحة بيانات إقرارات الذمة المالية وتحليلها وفقاً لمعايير ودرجة مخاطر الفساد.

٢. إنشاء قنوات متعددة ومتطورة للإبلاغ عن جرائم الكسب والإثراء غير المشروع، والرصد المستمر لمظاهره.

٣. الفحص والتحليل للإقرارات الذمة المالية للمشتبهين بالكسب والإثراء غير المشروع، وفقاً لارتفاع درجة المخاطر.

٤. التحريات على ممتلكات المشمولين بإقرارات الذمة المالية في الجهات الأكثر عرضة للفساد.

مراحل تنفيذ الاستراتيجية

22	23	24	25	26
70%	30%	مستمر	مستمر	مستمر

الجهات المنفذة

رئيسي

- الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد

مشارك

- مكتب رئاسة الجمهورية
- السجل العقاري
- قطاع الرقابة على البنوك في البنك المركزي
- وحدة جمع المعلومات المالية بالبنك المركزي
- جهاز الأمن والمخابرات

الهدف المرحلي

٦: إعداد الآليات والبرامج الكفيلة بالتسريع في إجراءات التحقيق في قضايا الفساد أمام الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد ونيابات الأموال العامة والحد من تكرار الإجراءات.

المبادرة ٦ تنسيق إجراءات التحقيق في قضايا الفساد ومنع التكرار فيها

المشروع ١١ إعداد الية فعالة لضمان عدم تكرار إجراءات التحقيق في القضايا المحقق فيها من قبل أعضاء النيابة المنتدبين في الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد المحالة منها إلى النيابة العامة.

المؤشر مسودة الآلية

النتيجة إقرار عدد(١) آلية والتعميم بتنفيذها

الأنشطة الرئيسية

١. رفد الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد ونيابات الأموال العامة بالعدد الكافي من الكادر القضائي والفني على المدى القصير والمتوسط.

٢. إصدار التعاميم اللازمة من مجلس القضاء الأعلى والنائب العام بعدم تكرار إجراء التحقيق وتعزيز الهيئة الوطنية العليا لمكافحة

مراحل تنفيذ الاستراتيجية

22	23	24	25	26
70%	30%	مستمر	مستمر	مستمر

الجهات المنفذة

رئيسي:
- مكتب النائب العام
- محامي عام الأموال العامة
- الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد

مشارك:
- مجلس القضاء الأعلى

المشروع ١٢ إيجاد آلية لتزمين عمليات التحري والتحقيق وإصدار وتنفيذ الأحكام الخاصة بقضايا الفساد.

المؤشر مسودة آلية التزمين

النتيجة عدد (١) آلية لتزمين عمليات التحري والتحقيق وإصدار الأحكام.

الأنشطة الرئيسية

١. وضع آليات قضائية وتدابير فاعلة لمحاكم الأموال العامة للإسراع والبت في قضايا الفساد والمال العام وتنفيذ العقوبات السالبة للحرية بشأنها.

٢. إعداد وصفوفة مزمنة بالقضايا الهامة وتحديد فترة إنجاز كلاً منها.

٣. تفعيل التحريات الميدانية خصوصاً في الجهات والمصالح والهيئات التي ترتفع فيها مخاطر الفساد.

مراحل تنفيذ الاستراتيجية

22	23	24	25	26
100%	مستمر	مستمر	مستمر	مستمر

الجهات المنفذة

رئيسي:
- الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد
- نيابات الأموال العامة
- هيئة التفتيش القضائي

مشارك:
- مجلس القضاء الأعلى
- الهيئة العليا للرقابة على المناقصات.
- اللجنة العليا للمناقصات والمزايدات

الهدف المرحلي

٧: تفعيل وتطوير وتحديث نيابات ومحاكم الأموال العامة وآليات إجراءاتها القضائية لعدالة ناجزة ورادعة للفساد واستعادة المال العام

المبادرة ٧ رفع كفاءة نيابات ومحاكم الأموال العامة وتطويرها.

المشروع ١٣ تفعيل وتطوير مكتب محامي عام نيابات الأموال العامة واستكمال إنشاء شعبة استرداد الأموال العامة فيه.

المؤشر مستوى أداء عال لمحامي عام نيابة الأموال العامة

النتيجة إنشاء عدد (١) شعبة استرداد الأموال العامة في مكتب محامي عام نيابات الأموال العامة

الأنشطة الرئيسية	مراحل تنفيذ الاستراتيجية					الجهات المنفذة	
	22	23	24	25	26	رئيسي	مشارك
١ هيكلة مكتب محامي عام نيابات الأموال العامة.	80%	20%	مستمر	مستمر	مستمر	- مكتب النائب العام - محامي عام نيابات الأموال العامة - هيئة التفتيش القضائي	- الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد - مجلس القضاء الأعلى
٢ اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لإنشاء شعبة استرداد الأموال العامة بمكتب محامي عام نيابات الأموال العامة.							
٣ إعداد دليل إجرائي لنشاط شعبة استرداد الأموال العامة بمكتب محامي عام نيابات الأموال العامة.							

المشروع ١٤ تطوير أداء النيابة المتخصصة بقضايا الفساد.

المؤشر مستوى أداء مرغوب فيه للنيابة المتخصصة بقضايا الفساد

النتيجة رفد النيابة المتخصصة بقضايا الفساد بعدد (٢٥) من الكادر القضائي والإداري

الأنشطة الرئيسية	مراحل تنفيذ الاستراتيجية					الجهات المنفذة	
	22	23	24	25	26	رئيسي	مشارك
١ تعزيز النيابة المتخصصة بقضايا الفساد بالكادر القضائي والإداري والإمكانات المادية والفنية.	70%	30%	مستمر	مستمر	مستمر	- مجلس القضاء الأعلى - مكتب النائب العام - محامي عام نيابات الأموال	- الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد - مكتب رئاسة الجمهورية - وزارة المالية
٢ دراسة وتحليل نقاط الضعف والتحديات التي تواجه النيابة ووضع المعالجات اللازمة لها.							

المشروع ١٥ إنشاء محكمة مركزية متخصصة في مكافحة الفساد بأمانة العاصمة.

المؤشر	مسودة المشروع	النتيجة	قرار إنشاء عدد (١) محكمة متخصصة بمكافحة الفساد ورفدها بالكادر القضائي والإداري.

الأنشطة الرئيسية	مراحل تنفيذ الاستراتيجية	الجهات المنفذة	
	22 23 24 25 26	رئيسي	مشارك
١ - إعداد مشروع إنشاء محكمة مركزية متخصصة في مكافحة الفساد في أمانة العاصمة.		- مجلس القضاء الأعلى	- مكتب رئاسة الجمهورية - الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد - وزارة العدل
٢ إصدار قرار إنشاء المحكمة ورفدها بالكادر القضائي والإداري.	100%		

المشروع ١٦ إنشاء نيابات ومحاكم أموال عامة في المحافظات التي لا توجد فيها (المحويت، حجة، البيضاء، صعدة،...الخ).

المؤشر	قائمة بالمحافظات المستهدفة	النتيجة	إنشاء عدد (٥) نيابات و (٥) محاكم أموال عامة في خمس محافظات

الأنشطة الرئيسية	مراحل تنفيذ الاستراتيجية	الجهات المنفذة	
	22 23 24 25 26	رئيسي	مشارك
١ إعداد دراسة مشروع قرار إنشاء نيابات الأموال العامة في المحافظات		- مجلس القضاء الأعلى - مكتب النائب العام	- الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد - وزارة المالية
٢ اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لإنشاء نيابات ومحاكم أموال عامة في المحافظات.	25% 25% 25% 25%		

المشروع ١٧ تطوير نظام الربط الشبكي لنيابات ومحاكم الأموال العامة للرقابة والإشراف على إنجاز قضايا الفساد والمال العام، والمحكوم فيها والعمل على سرعة تنفيذها بالعقوبات السالبة للحرية واستعادة المال العام.

المؤشر نظام شبكي فاعل

النتيجة مستوى أداء عال بنسبة (٧٠٪)

الأنشطة الرئيسية

١ تفعيل وتطوير نظام الربط الشبكي لنيابات ومحاكم الأموال العامة.

٢ تقييم فعالية نظام الرقابة ومستوى الإنجاز

٣ تعزيز نيابات ومحاكم الأموال العامة بالكادر الفني والتقني للتعامل الفاعل مع نظام الربط الشبكي.

مراحل تنفيذ الاستراتيجية

22	23	24	25	26
60%	10%	10%	10%	10%

الجهات المنفذة

رئيسي
- مكتب النائب العام
- محامي عام الأموال العامة
- نيابات الأموال العامة
- محاكم الأموال العامة

مشارك
- مجلس القضاء الأعلى
- هيئة التفتيش القضائي
- وزارة المالية

الهدف المرحلي

٨: بناء وتعزيز نظام وآلية استرداد الأموال العامة والأصول الناتجة عن جرائم الفساد من خلال التعاون الوطني والدولي

المبادرة ٨

تفعيل دور الجهات المختصة وتنفيذ الاتفاقيات الدولية بما يتعلق باسترداد الأموال.

المشروع ١٨

إنشاء نظام (إداري إلكتروني) لتفعيل تدابير حجز وإدارة الأموال الناتجة عن جرائم الفساد وعائداتها الإجرامية بما يكفل استردادها للخزينة العامة.

المؤشر

مسودة نافذة النظام ومدخلاته وعملياته ومخرجاته

الأنشطة الرئيسية

١. إعداد دراسة وتصميم نظام إدارة الأموال المحجوزة.
٢. حصر الأموال العامة المحجوزة المنقولة وغير المنقولة وتغذية النظام بها.
٣. تطوير وتفعيل تدابير الحجز على أموال المتهمين ومرتكبي جرائم الفساد والمال العام أثناء التحري والتحقيق فيها بما يكفل استعادتها عند صدور أحكام قضائية.
٤. تفعيل تدابير المنع التحفظي من السفر خارج البلاد والحجز على اموال المتهمين مرتكبي جرائم الفساد بما يكفل استرداد الأموال عند صدور الاحكام القضائية.
٥. تفعيل تدابير لتطوير التعاون الدولي في ملاحقة مرتكبي جرائم الفساد واسترداد الأموال المهربة خارج الجمهورية.

مراحل تنفيذ الاستراتيجية

22	23	24	25	26
40%	20%	20%	10%	10%

النتيجة

إنشاء عدد (١) نظام إداري الكتروني

الجهات المنفذة

رئيسي:
- الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد
- نيابات الأموال العامة
- قطاع الرقابة على البنوك بالبنك المركزي
- وحدة جمع المعلومات المالية بالبنك المركزي
- مكتب محامي عام الأموال العامة

مشارك:
- وزارة المالية
- جهاز الأمن والمخابرات
- وزارة الاتصالات

المشروع ١٩ وضع آليات قضائية وتدابير فاعلة لمحاكم الأموال العامة للإسراع والبت في قضايا الفساد والمال العام وتنفيذ العقوبات السالبة للحرية بشأنها.

المؤشر مسودة الآليات والتدابير

النتيجة إنجاز ما نسبته (٦٥٪) من قضايا الفساد والمال العام

الأنشطة الرئيسية	مراحل تنفيذ الاستراتيجية					الجهات المنفذة	
	22	23	24	25	26	رئيسي	مشارك
١ اقتراح الليات والتدابير الفاعلة للتسريع والبت في قضايا الفساد والمال العام.	60%	10%	10%	10%	10%	- مجلس القضاء الأعلى - نيابات الأموال العامة - الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد.	- وزارة المالية - جهاز الأمن والمخابرات - وزارة الداخلية
٢ وضع آليات قضائية تسرع تنفيذ الأحكام القضائية المتعلقة باسترداد المال العام فور صدورها							

المشروع ٢٠ إعداد منصة تبادل المعارف بالجريمة السيبرانية لأطراف منظومة النزاهة والخبراء الوطنيين واستراتيجية الوقاية منها وتقنيات وأساليب التحقيق فيها.

المؤشر معارف كافية بقضايا الأمن السيبراني واستراتيجيات التعامل معها

النتيجة إعداد عدد (١) منصة لتبادل المعارف ذات الصلة بالأمن السيبراني

الأنشطة الرئيسية	مراحل تنفيذ الاستراتيجية					الجهات المنفذة	
	22	23	24	25	26	رئيسي	مشارك
١ تشكيل لجنة من خبراء التقنيات من أطراف المنظومة الوطنية للنزاهة لإعداد وتصميم المنصة		60%	40%	مستمر	مستمر	- الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد - جهاز الأمن والمخابرات - وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات - نيابات الأموال العامة - مكتب محامي عام الأموال العامة	- وزارة المالية - وزارة الصناعة والتجارة - النيابات الجزائية المتخصصة
٢ مسح الدراسات والأبحاث الخاصة بالجريمة السيبرانية							
٣ اقتراح الوسائل والنليات الكفيلة بالحد من جرائم الفساد المرتكبة عبر الأنظمة الإلكترونية							

الهدف المرحلي

٩: تطوير آليات عمل وسياسات فاعلة لحماية الخبراء والشهود والمبلغين وعناصر انفاذ القانون في الوقاية والضبط والتحري والتحقيق في قضايا الفساد.

المبادرة ٩ حماية الخبراء والشهود والمبلغين وعناصر إنفاذ القانون

المشروع ٢١ إعداد آلية حماية الخبراء والمبلغين والشهود وعناصر إنفاذ القانون في الوقاية والضبط والتحري والتحقيق في جرائم الفساد.

المؤشر مسودة الآلية

النتيجة إنجاز عدد (١) آلية لحماية الخبراء والمبلغين والشهود

الأنشطة الرئيسية	مراحل تنفيذ الاستراتيجية	الجهات المنفذة	
	22 23 24 25 26	رئيسي	مشارك
١ إعداد مسودة آلية حماية الخبراء والمبلغين والشهود.	50% 50%	- الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد	- مكتب رئاسة الجمهورية - وزارة المالية - وزارة الداخلية - النيابة العامة. - جهاز الأمن والمخابرات
٢ إقرار مسودة الالية			
٣ التعميم بالعمل بالالية			
٤ إعداد آلية تنسيقية لتنفيذ آلية حماية الخبراء والمبلغين والشهود وعناصر إنفاذ القانون مع الجهات ذات العلاقة			

المجال الثالث: التوعية والتثقيف والمشاركة المجتمعية

3

الهدف الاستراتيجي

تعزيز ثقافة مكافحة الفساد لدى أجهزة ومؤسسات الدولة والمجتمع اليمني، من خلال تفعيل دور الإعلام الوطني في كشف الفساد وآثاره السلبية على الاقتصاد الوطني، ومناهضته.

الهدف المرحلي

1. رفع الوعي بقيم الشفافية والنزاهةومخاطر الفساد والآثار المترتبة عليه ومكافحته والوقاية منه وايجاد بيئة مجتمعية ورأي عام مناهض للفساد.

المبادرة ١ إيجاد بيئة مجتمعية وراى عام مناهض للفساد

المشروع ١ تنفيذ برامج توعوية وتثقيفية بمكافحة الفساد لموظفي الدولة.

المؤشر محتوى برامج توعوية لعدد (10) برامج

النتيجة استهداف عدد 5000 موظف

الأنشطة الرئيسية

1. إعداد وتصميم البرامج التوعوية بقيم الشفافية والنزاهة ومخاطر الفساد والاثار المترتبة عليه.
2. تنفيذ حملات توعوية حول اهمية تفعيل احكام القانون رقم (30) لسنة 2006م بشان الاقرار بالذمة المالية.
3. تنفيذ الحملات وورش العمل والندوات التوعوية بقيم الشفافية والنزاهة ومخاطر الفساد والآثار المترتبة عليه.

مراحل تنفيذ الاستراتيجية

22	23	24	25	26
20%	20%	20%	20%	20%

الجهات المنفذة

رئيسي

- الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد (داخلي)

مشارك

- مكتب رئاسة الجمهورية
- مجلس الوزراء
- الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة
- الهيئة العليا للرقابة على المناقصات
- اللجنة العليا للمناقصات والمزايدات
- جهاز الامن والمخابرات
- وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات
- المجالس المحلية
- المؤسسات الاعلامية المختلفة
- وبقية وحدات الجهاز الإداري للدولة المعنية.

المشروع ٢ تنفيذ أنشطة توعوية نوعية مع الجهات الإيرادية تتواءم مع طبيعة عملها.

المؤشر محتوى برامج التوعية لعدد (5) برامج

النتيجة استهداف عدد 11 جهة ايرادية

الأنشطة الرئيسية

1. إعداد وتصميم البرامج التوعوية بقيم الشفافية والنزاهة ومخاطر الفساد والآثار الاقتصادية المترتبة عليه.
2. تنفيذ الحملات وورش العمل والندوات التوعوية بقيم الشفافية والنزاهة ومخاطر الفساد والآثار المترتبة عليه.
3. التوعية بالنظر القانونية والتشريعات الاقتصادية والمالية لمكافحة الفساد والآليات الحديثة والفاعلة.
4. التوعية بآليات المنع والوقاية من الفساد.

مراحل تنفيذ الاستراتيجية

22	23	24	25	26
20%	20%	20%	20%	20%

الجهات المنفذة

رئيسي	مشارك	ملاحظات
الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد	الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات اللجنة العليا للمناقصات والمزايدات وزارة المالية (الضرائب والجمارك) الهيئة العامة للزكاة الهيئة العامة للأوقاف الهيئة العامة للأراضي وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات وزارة النقل وزارة النفط والمعادن وزارة الصناعة والتجارة	

المشروع ٣ التوعية بأهمية إعمال أحكام القانون رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٦م بشأن الاقرار بالذمة المالية ومكافحة الاثراء غير المشروع للمشمولين في مختلف قطاعات الدولة.

المؤشر محتوى مادة التوعية وانواعها

النتيجة توعية عدد 1500 مشمول في قطاعات الدولة

الأنشطة الرئيسية

1. إعداد وتصميم البرامج التوعوية بنظم واقرارات الذمة المالية ودورها في المنع والوقاية من الفساد.
2. تنفيذ الحملات وورش العمل والندوات التوعوية بنظم واقرارات الذمة المالية ودورها في المنع والوقاية من الفساد.
3. التوعية بالأطر القانونية والتشريعات الاقتصادية والمالية لمكافحة الفساد والذليات الحديثة والفاعلة.
4. التوعية بليات المنع والوقاية من الفساد.

مراحل تنفيذ الاستراتيجية

22	23	24	25	26
20%	20%	20%	20%	20%

الجهات المنفذة

رئيسي	مشارك	ملاحظات
الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد	مكتب رئاسة الجمهورية مجلس الوزراء الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة الهيئة العليا للرقابة على المناقصات جهاز الامن والمخابرات المجالس المحلية المؤسسات الاعلامية المختلفة وبقية وحدات الجهاز الإداري للدولة المعنية.	

المشروع ٤ تنفيذ برامج توعوية وتثقيفية بمكافحة الفساد لموظفي القطاع الخاص.

المؤشر محتوى برامج التوعية لعدد (5) برامج

النتيجة استهداف عدد 1000 موظف في القطاع الخاص

الأنشطة الرئيسية

1. - إعداد وتصميم البرامج التوعوية بقيم الشفافية والنزاهة ومخاطر الفساد والآثار المترتبة عليه.
2. - تنفيذ الحملات وورش العمل والندوات التوعوية بقيم الشفافية والنزاهة ومخاطر الفساد والآثار المترتبة عليه.
3. - التوعية بالشفافية والنزاهة في المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية، وحوكمة القطاع الخاص وجرائم التهرب الضريبي والجمركي ومكافحة الرشوة.
4. - التوعية بالنظر القانونية والوطنية والدولية لمكافحة الفساد والآليات الحديثة والفاعلة.
5. - عقد ندوات وورش عمل توعوية وتثقيفية وتأهيلية حول (الشراكة المجتمعية في تعزيز الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد).

مراحل تنفيذ الاستراتيجية	الجهات المنفذة		
	رئيسي	مشارك	ملاحظات
22 — 20%	الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد. الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة. الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات	اللجنة العليا للمناقصات والمزايدات مؤسسات القطاع الخاص الغرف التجارية والصناعية اتحاد المقاولين اليمنيين - الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية	
23 — 20%			
24 — 20%			
25 — 20%			
26 — 20%			

المشروع ٥ تنفيذ برامج توعوية وتثقيفية بمكافحة الفساد للمجتمع وفئاته ومنظماته.

المؤشر تصميم برامج التوعية

النتيجة استهداف عدد 10 فئة من فئات المجتمع اليمني ومنظماته

الأنشطة الرئيسية	مراحل تنفيذ الاستراتيجية	الجهات المنفذة: رئيسي	الجهات المنفذة: مشارك	ملاحظات
1 - إعداد وتصميم البرامج التوعوية بقيم الشفافية والنزاهة ومخاطر الفساد والاثار المترتبة عليه.	22 — 30%	الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد	- مكتب رئاسة الجمهورية - وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل - وزارة حقوق الإنسان - وزارة الشباب والرياضة - جهاز الامن والمخابرات - السلطات المحلية - المجلس الاعلى للشؤون الانسانية - امانة العاصمة اللجنة الوطنية للمرأة اتحاد نساء اليمن منظمات المجتمع المدني ذات العلاقة	
2 - تنفيذ الحملات وورش العمل والندوات التوعوية بقيم الشفافية والنزاهة ومخاطر الفساد والاثار المترتبة عليه.	23 — 20%			
3 - عقد لقاءات تشاورية حول (دور المرأة في غرس قيم الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد والوقاية منه)	24 — 20%			
4 - عقد ندوات وورش عمل توعوية وتثقيفية وتأهيلية حول (الشراكة المجتمعية في تعزيز الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد)	25 — 20%			
5 - التوعية بالشفافية والافصاح والنزاهة ومكافحة الفساد في أداء مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني.	26 — 10%			

المشروع ٦ إعداد وتصميم وتنفيذ أنشطة توعية بالاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠٢٢-٢٠٢٦م بين اطراف المنظومة الوطنية للنزاهة.

المؤشر محتوى المادة التثقيفية

النتيجة استهداف عدد 30 جهة من المنظومة الوطنية للنزاهة

الأنشطة الرئيسية	مراحل تنفيذ الاستراتيجية	الجهات المنفذة		
		رئيسي	مشارك	ملاحظات
1 - تنفيذ حملات توعوية وتثقيفية بالاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠٢٢-٢٠٢٦م بين اطراف المنظومة الوطنية للنزاهة.	22: 50%	الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد	اطراف المنظومة الوطنية للنزاهة المشاركة في اعداد الاستراتيجية	
	23: 20%			
	24: 10%			
	25: 10%			
	26: 10%			

الهدف المرحلي

2. تعزيز الجانب الايماني والوطني لدى العاملين في القطاعين العام والخاص وبما يحد من ممارسة الفساد وأشكاله..

المبادرة ٢ رفع مستوى الوعي بأهمية الهوية الإيمانية والثقافة القرآنية في مكافحة الفساد والحد منه.

المشروع ٧ التوعية بدور الهوية الايمانية والثقافة القرآنية في الحد من ممارسة الفاسد لدى منسوبي مؤسسات الدولة في القطاعين العام والخاص.

المؤشر محتوى المادة التثقيفية ووسائل نشرها والتثقيف بها

النتيجة استهداف ما نسبته (50%) من مؤسسات الدولة في القطاعين العام والخاص

الأنشطة الرئيسية	مراحل تنفيذ الاستراتيجية	الجهات المنفذة: رئيسي	الجهات المنفذة: مشارك	ملاحظات
1 - تنفيذ ندوات توعوية حول الرقابة الالهية واثرها في الحد من الفساد.	22: 20%	الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد	ـ مكتب رئاسة الجمهورية(الدائرة الثقافية) ـ وزارة الارشاد ـ رابطة علماء اليمن ـ وزارة الاعلام ـ المؤسسات الاعلامية المستقلة امانة العاصمة وزارة الخدمة المدنية	تم
2 - إدراج التوعية بالرقابة الإلهية والأمانة والمسؤولية والشفافية والنزاهة والحفاظ على المال العام ومكافحة الفساد والوقاية منه ضمن برنامج اليوم الثقافي النسبوي.	23: 20%			
3 - تصميم حملات توعوية ارشادية حول المنظور الاسلامي لمكافحة الفساد والوقاية منه والحفاظ على المال العام وتجريم الفساد وازدراء وتوعد المفسدين.	24: 20%			
4 - عقد لقاءات تشاورية حول دور المؤسسات الارشادية والخطباء والمرشدين في التوعية بقيم الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد.	25: 20%			
5 - تصميم وتنفيذ (خطب الجمعة) الدورية والتعميم بها في امانة العاصمة والمحافظات.	26: 20%			
6 - عقد ندوات دينية تلفزيونية واذاعية تسلط الضوء على مظاهر الفساد ومكافحته والوقاية منه.				

الهدف المرحلي

3. تعزيز دور وسائل الإعلام في جهود مكافحة الفساد والوقاية منه..

المبادرة ٣ تفعيل دور المؤسسات الاعلامية في مكافحة الفساد

المشروع ٨ تصميم وتوجيه خطاب إعلامي وتثقيفي وإرشادي على صعيد الإدارة العامة والمجتمع وفئاته ومنظماته المختلفة في إطار الوقاية من الفساد.

المؤشر عدد البرامج الإرشادية والتثقيفية

النتيجة تفعيل دور عدد 20 مؤسسة إعلامية تلفزيونية، اذاعية، اخبارية، ..الخ

الأنشطة الرئيسية	مراحل تنفيذ الاستراتيجية	الجهات المنفذة: رئيسي	الجهات المنفذة: مشارك	ملاحظات
1 - اعداد آلية شراكة مع المؤسسات الاعلامية بكل مكوناتها ووسائلها المختلفة.	22	الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد وزارة الإعلام	ـــ المؤسسات الاعلامية المستقلة ـــ الاعلام الرقابي	تم
2 - عقد اللقاءات التشاورية الدورية حول تعزيز دور الاعلام في مناهضة الفساد.	23			
3 - تنفيذ ندوات تلفزيونية وحلقات اذاعية مباشرة واستطلاعات للرأي العام حول مخاطر الفساد واثاره وكيفية الوقاية منه ومكافحته.	24			
4 - تنفيذ برامج توعوية مشتركة موحده تبث في مختلف وسائل الاعلام المرئية والمقروءة والمسموعة.	25			
5 - إنتاج مواد تلفزيونية واذاعية تتناول مظاهر الفساد وتأثيراته ودور المجتمع اليمني ومؤسساته في مكافحته.	26			
6 - تصميم فلاشات وريبورتاجات تلفزيونية واذاعية توعوية بمخاطر الفساد ومكافحته والوقاية منه وبثها في القنوات الفضائية والاذاعات المحلية .	20%			
7 - تنفيذ ندوات وورش عمل اعلامية وتثقيفية للإعلاميين حول مخاطر الفساد والرصد الإعلامي لجرائم ومظاهر الفساد.	20%			
8 - تفعيل دور الاعلام الالكتروني ومواقع التواصل الاجتماعي في الجهود الرامية لمكافحة الفساد والتوعية بمخاطره.	20%			
9 - تخصيص مساحات في الصحف الرسمية والمستقلة تعنى بالتوعية بمخاطر الفساد ومكافحته والوقاية منه.	20%			
10 - إصدار الراصد الإعلامي لمتابعة البلاغات بجرائم الفساد المنشورة في وسائل الإعلام.	20%			
11 - تنظيم فعالية رسمية للاحتفاء باليوم العالمي لمكافحة الفساد ٩ ديسمبر بالشراكة مع اطراف المنظومة على أن تخصص لمظهر واحد من مظاهر الفساد	20%			
12 - منح جائزة النزاهة والشفافية السنوية للافضل وسائل الإعلام	20%			

المشروع ٩ إصدار مطبوعات توعوية وتثقيفية بالشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد.

المؤشر مادة المطبوعات

النتيجة اصدار عدد (250) مطبوع بواقع 50 مطبوع كل سنة

الأنشطة الرئيسية	مراحل تنفيذ الاستراتيجية	الجهات المنفذة		
		رئيسي	مشارك	ملاحظات
1 - اصدار مجلة النزاهة الدورية العلمية لتعنى بالدراسات والابحاث المتعلقة بمكافحة الفساد	22 20%	الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد	وزارة الاعلام التوجيه المعنوي القطاع الخاص	
2 - إعادة إصدار ملحق مكافحة الفساد الصادر ضمن صحيفة الثورة.	23 20%			
3 - إعداد وطباعة بروشورات توعوية.	24 20%			
4 - إعداد وطباعة ملصقات.	25 20%			
5 - إعداد وطباعة كتيبات.	26 20%			
6 - إعداد وطباعة لوحات ضوئية في جزر الشوارع والنماكن العامة.				

المشروع ١٠ إنشاء وحدة إعلامية في الهيئة (الإعلام التوعوي والوقائي لمكافحة الفساد).

المؤشر مسودة المشروع

النتيجة انشاء عدد (1) وحدة إعلامية

الأنشطة الرئيسية	مراحل تنفيذ الاستراتيجية	الجهات المنفذة		
		رئيسي	مشارك	ملاحظات
1 اعداد دراسة لاستديو اعلامي متكامل بمسمى (الاعلام الوقائي والتوعوي بمكافحة الفساد).	22: 50%	الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد.	وزارة الاعلام	
2 - تأسيس استديو إعلامي لتوجيه خطاب إعلامي وتثقيفي موجه لمختلف القطاعات.	23: 50%			
3 - تفعيل وتطوير دور الاعلام الرقابي لتعزيز دور ورسالة الأجهزة الرقابية في الرقابة والمساءلة.	24			
	25			
	26			

المشروع ١١ إطلاق شبكة إعلاميون يمنيون ضد الفساد

المؤشر قائمة بمتطلبات إطلاق الشبكة وتأسيسها

النتيجة قرار إطلاق الشبكة

الأنشطة الرئيسية	مراحل تنفيذ الاستراتيجية	الجهات المنفذة: رئيسي	الجهات المنفذة: مشارك	ملاحظات
1 - عقد الاجتماعات التحضيرية	22	الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد	وزارة الاعلام اتحاد الاعلاميين اليمنيين ـــ الاعلام الرقابي	
2 - استكمال البناء المؤسسي للشبكة	23			
3 - اطلاق شبكة إعلاميون يمنيون ضد الفساد	24			
	25			
	26			
	100%			

الهدف المرحلي

4. تنمية ثقافة النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد .

المبادرة ٤ تعزيز قيم النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد في المؤسسات التعليمية والاكاديمية.

المشروع ١٢ إدماج مفاهيم الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد في المناهج التعليمية والاكاديمية

المؤشر وثيقة المادة العلمية

النتيجة ادراج عدد (3) وحدات تعليمية تتوزع على التعليم الثانوي والفني والجامعي بمختلف انواعه المدني والعسكري وبما يتناسب مع كل مستوى تعليمي.

الأنشطة الرئيسية

1. - إعداد مادة تعليمية من قبل متخصصين تتعلق بمفاهيم الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد تتناسب مع مستويات المستهدفين في التعليم الثانوي والفني والجامعي، والاكاديميات المدنية والعسكرية.
2. - إعداد تصور لاليات ادماجها في المؤسسات التعليمية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
3. - تنظيم ندوات توعوية وتثقيفية بقيم الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد والوقاية منه حول مخاطر الفساد على الشباب في الجامعات الحكومية واللاهلية
4. - إدماج مفاهيم الشفافية ومناهضة الفساد في الاعمال الثقافية والفنية (القصة والمسرح , الزوامل الشعبية , الانشاد) والرسوم الكاريكاتيرية والتصويرية.
5. - عقد حلقات نقاشية مع الجامعات ومراكز الابحاث المختلفة. بشأن إدراج مواضيع مكافحة الفساد ضمن الخارطة البحثية والاولويات الوطنية.
6. - عقد المؤتمر الوطني السنوي الخاص بمكافحة الفساد على ان يتزامن انعقاده مع اليوم العالمي لمكافحة الفساد.

مراحل تنفيذ الاستراتيجية

22	23	24	25	26
20%	20%	30%	20%	10%

الجهات المنفذة

رئيسي	مشارك	ملاحظات
الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد	وزارة التربية والتعليم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والجامعات اليمنية الحكومية والاهلية وزارة التعليم الفني والتدريب المهني وزارة الثقافة مراكز ومؤسسات الدراسات والابحاث اكاديمية الشرطة والدراسات العليا المعهد العالي لضباط الشرطة المعهد العالي للقضاء نقابة الفنانين اليمنيين	

المشروع ١٣ إنشاء أكاديمية وطنية لمكافحة الفساد بالتنسيق مع الاكاديميات النظيرة على المستوى العربي والدولي.

المؤشر	مشروع إنشاء الكلية	قرار (1) أكاديمية لمكافحة الفساد	النتيجة

الأنشطة الرئيسية

1. إعداد دراسة لإنشاء أكاديمية وطنية لمكافحة الفساد بالتنسيق مع الاكاديميات النظيرة على المستوى العربي والدولي.
2. قرار إنشاء الأكاديمية.

مراحل تنفيذ الاستراتيجية	22	23	24	25	26
		30%	30%	40%	

الجهات المنفذة	
رئيسي	الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد
مشارك	ـ وزارة التعليم العالي والجامعات الحكومية والاهلية ـ الاكاديميات النظيرة على المستوى العربي والدولي.
ملاحظات	

الهدف المرحلي

5. تعزيز الشراكة مع مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد والوقاية منه.

المبادرة ٥ تفعيل دور المجتمع المدني في المساءلة والرقابة المجتمعية ومناهضة الفساد

المشروع ١٤ تطوير آليات فعالة للإشراك الرقابة المجتمعية ومنظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد.

المؤشر وثيقة الآلية المقترحة

النتيجة تطوير عدد (1) آلية

الأنشطة الرئيسية	مراحل تنفيذ الاستراتيجية					الجهات المنفذة		
	22	23	24	25	26	رئيسي	مشارك	ملاحظات
1 - تحديث قاعدة البيانات والمعلومات لمنظمات المجتمع المدني العاملة في الشفافية والنزاهة والمساءلة والحكم الرشيد ومكافحة الفساد	100%	مستمر	مستمر	مستمر	مستمر	- الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد	الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ـــ مكتب رئاسة الجمهورية ـــ وزارة الادارة المحلية - وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ـــ امانة العاصمة	
2 - تأسيس شبكات المساءلة والرقابة المجتمعية								
3 - تنفيذ جلسات الاستماع بين منظمات المجتمع المدني والمجالس المحلية والجهات الاقتصادية والإنتاجية والخدمية.								
4 - بناء قنوات للتواصل المستدام مع منظمات المجتمع المدني لتشجيع وتفعيل مشاركتها في جهود الوقاية من الفساد.								
5 - دراسة وتحليل تقارير منظمات المجتمع المدني.								

المشروع ١٥ تعزيز الشراكة مع المجالس المحلية في تفعيل دورها في الاشراف والرقابة على اداء المكاتب التنفيذية

المؤشر وثيقة الية تعزيز الشراكة

النتيجة تنفيذ عدد (10) فعاليات للمجالس المحلية

الأنشطة الرئيسية	مراحل تنفيذ الاستراتيجية	الجهات المنفذة: رئيسي	الجهات المنفذة: مشارك	ملاحظات
1 - تنفيذ لقاءات موسعة للاعضاء السلطة المحلية حول دور السلطات المحلية في مكافحة الفساد والوقاية منه	22: 20% 23: 20% 24: 20% 25: 20% 26: 20%	ـ الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد	ـ وزارة الادارة المحلية ـ امانة العاصمة	

المشروع ١٦ تطوير وتنظيم أشكال من التحالفات الطوعية المجتمعية والمهنية لتوسيع مشاركة المجتمع ودعمه لجهود الهيئة في الوقاية من الفساد ومكافحته.

المؤشر مشروع الإئتلافات

النتيجة إطلاق عدد (5) إئتلافات

الأنشطة الرئيسية	مراحل تنفيذ الاستراتيجية	الجهات المنفذة: رئيسي	الجهات المنفذة: مشارك	ملاحظات
1 - انشاء ائتلافات تعنى بالشفافية والنزاهة و مكافحة الفساد	22: 20% 23: 20% 24: 20% 25: 20% 26: 20%	ـ الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد	ـ مكتب رئاسة الجمهورية ـ وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ـ منظمات المجتمع المدني ـ جهاز الأمن والمخابرات	

المجال الرابع: تكامل وتنسيق الأدوار واللغة المشتركة بين أطراف المنظومة

4

الهدف الاستراتيجي تطوير وتفعيل الأليات التنسيقية بين أطراف المنظومة الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد بما يكفل تكامل الأدوار والاستفادة من الإمكانيات المتاحة لأطراف المنظومة للنزاهة في مكافحة الفساد والقضاء عليه.

الهدف المرحلي 1. تعزيز وتفعيل تكامل أدوار المنظومة الوطنية للنزاهة في مكافحة الفساد ورفع مستوى التنسيق فيما بينها..

المبادرة ا تنسيق وتكامل ادوار اطراف المنظومة الوطنية للنزاهة.

المشروع ا تطوير وتفعيل الالية التنسيقية في ضوء المهام المشتركة المتعلقة بمكافحة الفساد والوقاية منه بين الهيئات والأجهزة الرقابية واطراف المنظومة الوطنية للنزاهة.

المؤشر	مشروع التطوير	تطوير عدد (1) آلية تنسيقية	النتيجة

الأنشطة الرئيسية	مراحل تنفيذ الاستراتيجية					الجهات المنفذة		
	22	23	24	25	26	رئيسي	مشارك	ملاحظات
- إعداد مشروع التطوير ومناقشته واقراره مع الجهات ذات العلاقة	100%	مستمر	مستمر	مستمر	مستمر	- الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد - الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة - الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات. - النيابة العامة	- مكتب الرئاسة - مباحث الأموال العامة - اطراف المنظومة الوطنية للنزاهة. - اللجنة العليا للمناقصات والمزايدات	
- وضع خطة عمل لتفعيل الالية التنسيقية تجاه الدور المنوط بها								
- تقييم الاداء ومراجعته								
- إن اء غرفة عمليات مشتركة بين أطراف المنظومة لضمان فاعلية الية التنسيق وتكامل الأدوار فيما بينها لمكافحة الفساد.								

المشروع ٢ إعداد آلية تنفيذية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠٢٢ -٢٠٢٦م. والمتابعة والتقييم لمستوى تنفيذ أطراف المنظومة الوطنية للنزاهة والجهات ذات العلاقة لها.

المؤشر وثيقة الالية التنفيذية ونماذج التقييم

النتيجة انجاز عدد (1) الية تنفيذية، نماذجها

الأنشطة الرئيسية	مراحل تنفيذ الاستراتيجية	الجهات المنفذة: رئيسي	الجهات المنفذة: مشارك	الجهات المنفذة: ملاحظات
1 - إعداد الخطط التنفيذية المرحلية لتنفيذ الاستراتيجية.	22: 100%	الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد	- مكتب رئاسة الجمهورية - المكتب التنفيذي للرؤية الوطنية	
2 - التعميم على كافة السلطات والجهات بقرار اعتماد الاستراتيجية وتنفيذها.	23: مستمر			
3 - المتابعة الفصلية والسنوية لمستوى التنفيذ.	24: مستمر 25: مستمر 26: مستمر			

المشروع ٣ إنشاء جائزة التميز المؤسسي للنزاهة لأفضل جهة نفذت التزاماتها إزاء الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠٢٢ -٢٠٢٦م.

المؤشر مشروع الجائزة

النتيجة إقرار مشروع الجائزة واستهداف عدد 10 جهات بواقع 2 لكل عام يتم منحها الجائزة

الأنشطة الرئيسية	مراحل تنفيذ الاستراتيجية	الجهات المنفذة: رئيسي	الجهات المنفذة: مشارك	الجهات المنفذة: ملاحظات
1 - تشكيل لجنة لإعداد دراسة متكاملة لجائزة التميز المؤسسي.	22: 50%	الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد	- رئاسة الجمهورية - وزارة المالية	
2 - إعداد وثيقة الجائزة متضمناً المعايير والشروط لمنح الجائزة.	23: 20%			
3 - منح الجائزة	24: 10% 25: 10% 26: 10%			

المجال الخامس: بناء القدرات والتعليم المستمر

الهـــــدف الاستراتيـــجي

تطوير وتعزيز وتنمية الإمكانات البشرية للمنظومة الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد لتحقيق الفاعلية والكفاءة في مواجهة مظاهر الفساد والإسهام في تحقيق الإصلاحات المالية والإدارية في الجهاز الإداري للدولة.

الهدف المرحلي

1. تطوير وتحديث أنظمة كفؤة وفعالة لإدارة الموارد البشرية لأطراف المنظومة الوطنية للنزاهة.

المبادرة 1 أنظمة موارد بشرية حديثة وشفافة تواكب التطورات وتعزز من مستوى الأداء الوظيفي

المشروع 1 إعداد وتطبيق نظام معلومات الموارد البشرية HRIS بنوعيه (التخطيطي - التشغيلي).

المؤشر مسودة دراسة النظام

النتيجة إنجاز عدد (1) نظام معلومات

الأنشطة الرئيسية

1. دراسة وتصميم نظام معلومات الموارد البشرية HRIS بنوعيه (التخطيطي - التشغيلي).
2. ابرام عقد مع الشركة المنفذة.

مراحل تنفيذ الاستراتيجية

22	23	24	25	26
50%	50%		مستمر	

الجهات المنفذة

رئيسي	مشارك	ملاحظات
- الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد - وزارة الخدمة المدنية والتأمينات - وزارة المالية	- مكتب رئاسة الجمهورية - الهيئة العليا للرقابة على المناقصات - وزارة الادارة المحلية. - وزارة الاتصالات الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة - جهاز الأمن والمخابرات	

المشروع ٢ إعداد نظام إدارة أداء العاملين وشركاء العمل الإداري والفني لتنفيذ الاستراتيجية.

المؤشر	مشروع النظام	إنجاز عدد (1) نظام إدارة أداء	النتيجة

الأنشطة الرئيسية	مراحل تنفيذ الاستراتيجية	الجهات المنفذة: رئيسي	مشارك	ملاحظات
1 - إعداد الدراسة اللازمة للنظام	22: 50%	الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد - وزارة الخدمة المدنية	مكتب رئاسة الجمهورية - وزارة المالية - النيابة العامة - الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة - وزارة الادارة المحلية - المكتب التنفيذي للرؤية الوطنية	
2 - تصميم مدخلات وعمليات النظام من قبل متخصصين.	23: 50%			
	24: مستمر			
	25: مستمر			
	26: مستمر			

المشروع ٣ إعداد نظام متكامل وعادل للمتابعة وتقييم الأداء.

المؤشر	مشروع النظام	إنجاز عدد (1) نظام	النتيجة

الأنشطة الرئيسية	مراحل تنفيذ الاستراتيجية	الجهات المنفذة: رئيسي	مشارك	ملاحظات
1 - تشكيل لجنة لتحديد الاحتياجات اللازمة للنظام.	22: 50%	الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد - الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة	مكتب رئاسة الجمهورية - وزارة المالية - وزارة الخدمة المدنية والتأمينات - جهاز الأمن والمخابرات - وزارة الادارة المحلية	
2 - تصميم نظام متابعة وتقييم الاداء الكترونياً	23: 50%			
3 - تدريب عناصر من إدارة الموارد البشرية على تطبيقات النظام	24: مستمر			
	25: مستمر			
	26: مستمر			

الهدف المرحلي

2. توفير كادر نوعي متخصص لتنفيذ الاستراتيجية وتنمية مهاراته و قدراته على آليات وإجراءات مكافحة الفساد .

المبادرة ٢ تنمية قدرات الكوادر البشرية للمنظومة الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد.

المشروع ٤ تفعيل الادارة العامة للرقابة والتققيم في الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد لمتابعة تنفيذ استراتيجية مكافحة الفساد في سياق الرؤية الوطنية ٢٠٣٠م.

المؤشر آلية رقابة ومتابعة وتقييم معتمدة

النتيجة انجاز عدد ٤ تقارير متابعة وتقييم فصلية وسنوية بمستوى تنفيذ الاستراتيجية

الأنشطة الرئيسية

1. - اختيار الكادر البشري والإمكانات التقنية المتخصصة وتدريبه.
2. - توفير المتطلبات المادية واللوجستية.
3. - إعداد دليل التقييم وتعميمة على منظومة النزاهة.

مراحل تنفيذ الاستراتيجية

22 | 23 | 24 | 25 | 26

100%

الجهات المنفذة

رئيسي

- الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد

مشارك

- مكتب رئاسة الجمهورية
- وزارة المالية
- الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة
- الهيئة العليا للرقابة على المناقصات
- جهاز الأمن والمخابرات
- النيابة العامة
- المكتب التنفيذي للرؤية الوطنية
- وزارة الادارة المحلية.
- بقية أطراف المنظومة

المشروع ٥ وضع نظام لاختيار واستقطاب الخبرات والكفاءات النوعية في مجال مكافحة الفساد.

المؤشر	مسودة المشروع	النتيجة	أنجاز عدد (1) نظام يتعلق باختيار الكوادر المؤهلة للعمل في مجال مكافحة الفساد

الأنشطة الرئيسية	مراحل تنفيذ الاستراتيجية	الجهات المنفذة: رئيسي	الجهات المنفذة: مشارك	ملاحظات
- اعداد وثيقة المعايير والشروط لاختيار الكفاءات.	22	- الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد	- الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة - وزارة المالية - جهاز الأمن والمخابرات - قطاع الرقابة على البنوك بالبنك المركزي - الهيئة العليا للرقابة على المناقصات - وزارة الخدمة المدنية والتأمينات	
- تعميم المعايير وشروط اختيار الكوادر على أطراف المنظومة.	23			
- إعداد برامج تدريبية للكوادر.	24			
- تقييم مستوى الاداء.	25			
	26			
	100%			

المشروع ٦ تحليل الاحتياجات التدريبية لمنسوبي المنظومة الوطنية للنزاهة في مجال مكافحة الفساد.

المؤشر	إعداد نماذج التحليل	استهداف ٣٠ جهة في التحليل	النتيجة

الأنشطة الرئيسية	مراحل تنفيذ الاستراتيجية					الجهات المنفذة	
	22	23	24	25	26	رئيسي	مشارك
١ إعداد دراسة لتحديد الاحتياجات	100%					- الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد - الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة - المعهد الوطني للعلوم الإدارية	- وزارة المالية - وزارة الخدمة المدنية - كافة الجهات الإدارية والمحلية في الجهاز الإداري للدولة
٢ تصميم البرامج التدريبية وفقا للاحتياجات التدريبية							
٣ إعداد الخطة التنفيذية للبرامج التدريبية							

المشروع ٧ إعداد سياسات حوكمة وتأهيل مراكز التدريب وبناء القدرات لدى المنظومة الوطنية للنزاهة.

المؤشر	وثائق السياسات	إعداد (٣) سياسات	النتيجة

الأنشطة الرئيسية	مراحل تنفيذ الاستراتيجية					الجهات المنفذة	
	22	23	24	25	26	رئيسي	مشارك
١ تشكيل لجنة لإعداد السياسات الحاكمة لمراكز التدريب.	100%					- الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد - الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة - وزارة المالية	- مكتب رئاسة الجمهورية - جهاز الأمن والمخابرات المعهد الوطني للعلوم الإدارية المعهد المالي معهد الاتصالات الصندوق الاجتماعي للتنمية صندوق تنمية المهارات الجهاز المركزي للإحصاء - وزارة الإدارة المحلية
٢ إعداد قائمة المراكز المحوكمة		مستمر	مستمر				
٣ التعميم بتنفيذ السياسات							

المشروع ٨ إعداد و تنفيذ برنامج (T.O.T) تدريب مدربين في مجال مكافحة الفساد من أطراف المنظومة الوطنية للنزاهة.

المؤشر	مشروع البرنامج	النتيجة	استهداف وتأهيل ٢٠٠ مدرب معتمد في مجال مكافحة الفساد

الأنشطة الرئيسية	مراحل تنفيذ الاستراتيجية					الجهات المنفذة	
	22	23	24	25	26	رئيسي	مشارك
١ تحليل الاحتياجات التدريبية	20%	20%	20%	20%	20%	ـ الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد. ـ محامي عام نيابات الأموال العامة.	ـ الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ـ جهاز الأمن والمخابرات ـ وزارة المالية ـ وزارة الخدمة المدنية والتأمينات ـ قطاع الرقابة على البنوك بالبنك المركزي ـ الجامعات والأكاديميات ومراكز التدريب ذات العلاقة ـ بقية أطراف المنظومة الوطنية للنزاهة ـ وزارة الإدارة المحلية ـ الجهاز المركزي للإحصاء
٢ تصميم البرامج والحقائب التدريبية							
٣ تنفيذ دورات تدريبية							

المشروع ٩ إعداد وتنفيذ برامج تأهيل وتدريب لرفع قدرات المنظومة الوطنية للنزاهة في مجال الرقابة المجتمعية ومكافحة الفساد.

المؤشر	المادة العلمية للبرنامج	النتيجة	تأهيل عدد (٥٠٠) فرد بواقع ١٠٠ كل سنة

الأنشطة الرئيسية	مراحل تنفيذ الاستراتيجية					الجهات المنفذة	
	22	23	24	25	26	رئيسي	مشارك
١ تنفيذ دورات تدريبية في دور منظمات المجتمع المدني في مجال الرصد والإبلاغ عن جرائم الفساد	20%	20%	20%	20%	20%	ـ الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد.	ـ وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ـ المجلس الأعلى للشؤون الانسانية ـ منظمات المجتمع المدني ـ ائتلافات المجتمع المدني
٢ عقد ورش عمل تدريبية وتأهيلية لمنظمات المجتمع المدني في مجال الرقابة الشعبية والشفافية والمساءلة.							

المشروع ١٠ إعداد وتنفيذ برامج تأهيل وبناء القدرات في الجوانب المعرفية والسلوكية والمهنية (المهارية) والدينية للنهوض بقدرات كوادر المنظومة.

المؤشر	المادة العلمية للبرنامج	تأهيل عدد (٥٠٠) فرد بواقع ١٠٠ كل سنة	النتيجة

الأنشطة الرئيسية	مراحل تنفيذ الاستراتيجية					الجهات المنفذة	
	22	23	24	25	26	رئيسي	مشارك
١ تحليل الاحتياجات التدريبية في الجوانب المعرفية والسلوكية والمهنية.	20%	20%	20%	20%	20%	الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد	أطراف المنظومة الوطنية للنزاهة
٢ تصميم البرامج التدريبية							
٣ تنفيذ دورات تدريبية							

المشروع ٧ إعداد وتنفيذ برامج تأهيل وتدريب العاملين في الإدارات المختصة بتلقي البلاغات، والشكاوى.

المؤشر	وثائق السياسات	تأهيل عدد (٢٠٠) فرد بواقع ٤٠كل سنة	النتيجة

الأنشطة الرئيسية	مراحل تنفيذ الاستراتيجية					الجهات المنفذة	
	22	23	24	25	26	رئيسي	مشارك
١ تحليل الاحتياجات التدريبية في مجال تلقي البلاغات والشكاوى	20%	20%	20%	20%	20%	ـ الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد	ـ مكتب رئاسة الجمهورية ـ جهاز الأمن والمخابرات ـ مباحث الأموال العامة ـ نيابات الأموال العامة
٢ تصميم البرامج التدريبية							
٣ تنفيذ دورات تدريبية							

الهدف المرحلي ٣: تطوير أدوات ووسائل ومقومات التعلم والنمو واتاحتها للمستخدمين لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

المبادرة ٣ بيئة مشجعة ومحفزة على التعلم والنمو

المشروع ١٢ إعداد نظام للتعلم الذاتي بوسائل حديثة وربطه بالتقييم، وتخطيط المسار الوظيفي.

المؤشر وثيقة النظام

النتيجة تنفيذ عدد (٢٠) مادة علمية بواقع (٤) مواد في السنة تعلم ذاتي

الأنشطة الرئيسية

١ إعداد دراسة تقييم الوضع الراهن للتعلم الذاتي

٢ إعداد خطة نظام التعلم الذاتي

٣ التعميم بالعمل بالادلة

مراحل تنفيذ الاستراتيجية

22	23	24	25	26
20%	20%	20%	20%	20%

الجهات المنفذة

رئيسي
- الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد

مشارك
- أطراف المنظومة الوطنية للنزاهة

المشروع ١٣ إنشاء مكتبة إلكترونية ومنصة تعلم داخلية في الجهات موجهة نحو أدبيات مكافحة الفساد.

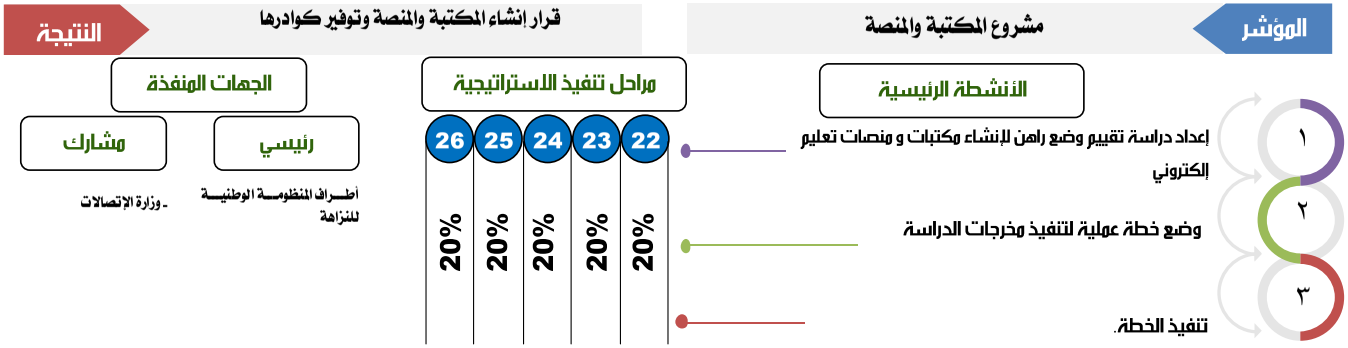

الهدف المرحلي

٤: تشجيع ورعاية الإبداع والابتكار والبحث العلمي والنشر بما يسهم في تشخيص ومكافحة الفساد بالأساليب الحديثة.

المبادرة ٤ إطلاق برامج نوعية لتشجيع ثقافة الابتكار والإبداع والبحث العلمي في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

المشروع ١٤ إنشاء ملتقى للمبتكرين والمبدعين في مجال مكافحة الفساد.

المؤشر	النتيجة
مشروع الملتقى	تصريح إنشاء عدد (١) ملتقى ولائحته التنظيمية

الأنشطة الرئيسية	مراحل تنفيذ الاستراتيجية	الجهات المنفذة	
	22 23 24 25 26	رئيسي	مشارك
١ تشكيل لجنة مشتركة من الهيئة والمنظومة لإعداد مشروع الملتقى		ـ الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد. ـ الهيئة العليا للعلوم والتكنولوجيا والابتكار	أطراف المنظومة الوطنية للنزاهة
٢ عقد ورشة عمل لمناقشته	100%		
٣ إقراره والعمل به	مستمر مستمر		

المشروع ١٥ إعداد الدراسات والأبحاث والمجلات العلمية المعنية بتشخيص ومكافحة الفساد.

المؤشر	النتيجة
قائمة بعناوين الدراسات والأبحاث	إ ٠ از عدد (٥)دراسات و(٥) أبحاث وإنشاء (١) مجلة

الأنشطة الرئيسية	مراحل تنفيذ الاستراتيجية	الجهات المنفذة	
	22 23 24 25 26	رئيسي	مشارك
١ تحديد الاحتياجات الأدبية في مجال مكافحة الفساد	20% 20% 20% 20% 20%	ـ الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد.	ـ أطراف المنظومة الوطنية للنزاهة. ـ الجامعات والمؤسسات الأكاديمية. ـ مراكز الدراسات
٢ إنشاء وحدة في مراكز بناء القدرات معنية بالدراسات والأبحاث في مجال مكافحة الفساد.			

المشروع ١٦ إعداد آلية لشراكة فاعلة مع الجهات المعنية لرعاية ودعم المبتكرين والباحثين في مجال النزاهة ومكافحة الفساد

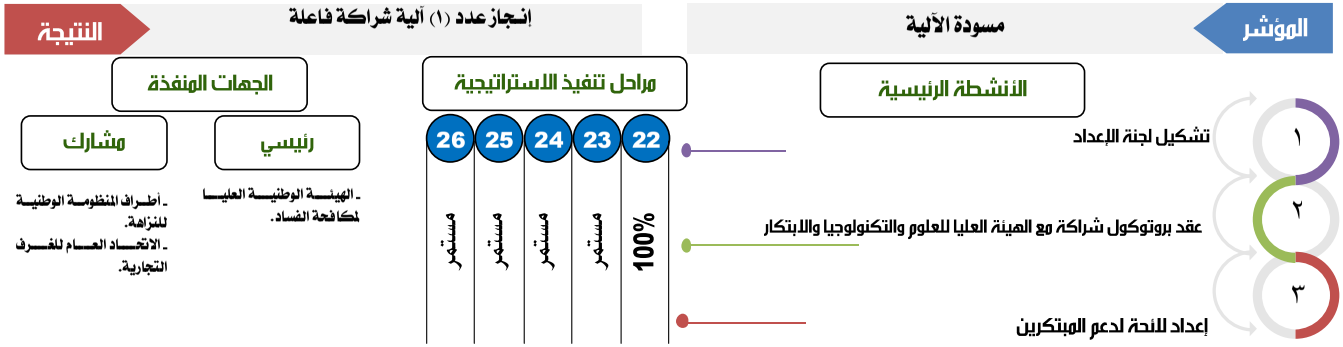

المجال السادس: التعاون الدولي

6

الهـــــدف الاستراتيـــجي: تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد في إطار القوانين الوطنية واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

الهدف المرحلي: 1. تعزيز التعاون الدولي مع الهيئات والأجهزة النظيرة على المستوى العربي والاسلامي والدولي.

المبادرة 1: رفع مستوى التعاون الدولي في مجال إنفاذ القانون.

المشروع 1: وضع نظام فاعل للتعاون الدولي بما يكفل إنفاذ القانون في تتبع مرتكبي جرائم الفساد واسترداد الأموال من الخارج.

المؤشر: وثيقة النظام

النتيجة: انجاز ما نسبته 30% من قضايا الفساد المتعقلة بالمتهمين خارج اليمن

الأنشطة الرئيسية	مراحل تنفيذ الاستراتيجية	الجهات المنفذة: رئيسي	الجهات المنفذة: مشارك	ملاحظات
1 - تحليل الاتفاقيات والبروتوكولات المتعلقة بمكافحة الفساد المصادق عليها من الجمهورية اليمنية.	22: 50%	- الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد	- مكتب رئاسة الجمهورية (الأمانة العامة لتنسيق الشؤون الانسانية). - وزارة الخارجية - وحدة جمع المعلومات بالبنك المركزي اليمني. - اللجنة الوطنية العليا لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب - الانتربول الدولي.	
2 - وضع قواعد قانونية للتعاون الدولي في مكافحة الفساد ضمن تعديل قانون مكافحة الفساد بما يكفل فاعلية تتبع مرتكبي جرائم الفساد واسترداد المال العام وتعزيز استقلالية الجمهورية اليمنية.	23: 20%			
3 - إعداد تقارير حصر بقضايا الفساد والمتهمين فيها ذات الأولوية والخطورة رهن التحري والتحقيق والمحاكمة والصادرة بها أحكام قضائية وحجم الأموال المهربة خارج اليمن.	24: 10% 25: 10% 26: 10%			

المشروع ٢ وضع نظام لتبادل الخبرات والمساعدات التقنية في مكافحة الفساد.

المؤشر وثيقة النظام

النتيجة ابرام عدد (5) اتفاقيات عربية ودولية في مجال تبادل الخبرات والمساعدات التقنية

الأنشطة الرئيسية	مراحل تنفيذ الاستراتيجية	الجهات المنفذة: رئيسي	الجهات المنفذة: مشارك	الجهات المنفذة: ملاحظات
1 - الاطلاع على تجارب الدول الناجحة في مجال مكافحة الفساد.	22 — 50%	الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد	- مكتب رئاسة الجمهورية - جهاز الأمن والمخابرات - نيابات الأموال العامة - اللجنة الوطنية العليا لمكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب - الانتربول الدولي	
2 - إعداد قائمة احتياجات المساعدات التقنية في تأهيل الكادر البشري والتقني المعني بالوقاية والمنع وانفاذ القانون في مكافحة الفساد.	23 — 20%			
3 - تفعيل التعاون في مجال (المساعدة القانونية المتبادلة) بما يكفل إنفاذ القانون في الحصول على المعلومات والمساءلة واسترداد الاموال.	24 — 10%			
4 - عقد اتفاقات ثنائية بين الجمهورية اليمنية والدول العربية والاقليمية والدولية في تعزيز التعاون في مكافحة الفساد واسترداد المال العام.	25 — 10%			
	26 — 10%			

المبادرة ٢ تحسين مستوى التواصل والتنسيق مع الأطراف الإقليمية والدولية ذات العلاقة.

المشروع ٣ إعداد نظام اتصال وتواصل مع المنظمات العربية والإسلامية والدولية المهتمة بمكافحة الفساد ورسم الية التواصل والتعاون معها لتعزيز جهود مكافحة الفساد.

المؤشر	النتيجة
وثيقة النظام	استهداف عدد (10) منظمات عربية واسلامية ودولية

الأنشطة الرئيسية	مراحل تنفيذ الاستراتيجية	الجهات المنفذة: رئيسي	الجهات المنفذة: مشارك	ملاحظات
1 - وضع الية التواصل والتعاون مع المنظمات بما يعزز مصلحة الجمهورية اليمنية.	22 — 50%	الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد	ـ مكتب رئاسة الجمهورية ـ وزارة الخارجية	
2 - تحديث الموقع الالكتروني باللغتين العربية والانجليزية لهيئة مكافحة الفساد وأطراف المنظومة وبما يتيح الوصول اليها وبياناتها المسموح نشرها.	23 — 20%			
3 - تطوير عملية الاتصال في إبراز جهود الجمهورية اليمنية في مكافحة الفساد.	24 — 10% 25 — 10% 26 — 10%			

المشروع ٤ دراسة وتحليل وإعداد مصفوفة معايير ومؤشرات المنظمات الدولية العاملة في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، والتواصل معها.

المؤشر حافظة متكاملة بمعايير ومؤشرات المنظمات الدولية

النتيجة استهداف عدد (5) منظمات معنية بتصنيف الدول في موضوعات الفساد والتواصل معها لتحسين ترتيب اليمن في المؤشرات الدولية ذات العلاقة.

الأنشطة الرئيسية	مراحل تنفيذ الاستراتيجية	الجهات المنفذة: رئيسي	الجهات المنفذة: مشارك	ملاحظات
1 - تحليل الاتفاقيات والبروتوكلات المتعلقة بمكافحة الفساد المصادق عليها من الجمهورية اليمنية.	22	ـ الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد	ـ مكتب رئاسة الجمهورية ـ وزارة الخارجية ـ المجلس الأعلى لإدارة وتنسيق الشؤون الانسانية والتعاون الدولي. ـ الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ـ جهاز الأمن والمخابرات ـ المنظمات الدولية المعنية	
2 - وضع قواعد قانونية للتعاون الدولي في مكافحة الفساد ضمن تعديل قانون مكافحة الفساد بما يكفل فاعلية تتبع مرتكبي جرائم الفساد واسترداد المال العام وتعزيز استقلالية الجمهورية اليمنية.	23 مستمر			
3 - إعداد تقارير حصر بقضايا الفساد والمتهمين فيها ذات الأولوية والخطورة رهن التحري والتحقيق والمحاكمة والصادرة بها أحكام قضائية وحجم الأموال المهربة خارج اليمن.	24 مستمر			
	25 مستمر			
	26 100%			

المجال السابع: البناء التنظيمي والمؤسسي والعمليات الداخلية لهيئة مكافحة الفساد

7

الهـــــدف الاستراتيـــجي

تطوير البناء التنظيمي المؤسسي والعمليات الداخلية للهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد وتوفير مقومات البنى التحتية والتجهيزات المادية والإلكترونية والمعلوماتية التي يحتاجها جهاز الوقاية والضبط والتحقيق

الهدف المرحلي

1.تعزيز البناء التنظيمي المؤسسي للهيئة وسياسات العمل بما يمكنها من أداء مهامها بكل كفاءة واقتدار.

المبادرة ا

استكمال البناء التشريعي والتنظيمي والمؤسسي المتكامل للهيئة

المشروع ا

مراجعة وتطوير واستصدار لوائح وسياسات وأنظمة العمل الإدارية والفنية والإجرائية بالهيئة.

المؤشر

مسودة اللوائح والسياسات

النتيجة

إنجاز عدد (٥) لوائح، وعدد (٥) سياسات عمل

الأنشطة الرئيسية

1. استكمال إجراءات إصدار مشروع اللائحة التنفيذية لقانون الخدمة المالية رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٦م، وإصدار التعليمات التنفيذية.
2. تطوير اللائحة التنفيذية لقانون مكافحة الفساد وفقاً للتعديلات التي ستطرأ على القانون وما يلزم من تطوير مؤسسي.
3. إعداد لائحة الكادر الخاص لموظفي الهيئة.

مراحل تنفيذ الاستراتيجية

22	23	24	25	26
80%	20%		مستمر	

الجهات المنفذة

رئيسي	مشارك	ملاحظات
الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد (داخلي)		

المشروع ٢ إعداد الأدلة الإجرائية لأعمال الهيئة في مجال المنع والوقاية وإنفاذ القانون و الذمة المالية ومكافحة الكسب والإثراء غير المشروع والتوعية والتثقيف.

المؤشر مسودة الادلة | **النتيجة** انجاز عدد (٤) أدلة

الأنشطة الرئيسية	مراحل تنفيذ الاستراتيجية	الجهات المنفذة: رئيسي	مشارك	ملاحظات
1 - تقييم آليات وإجراءات العمل بالهيئة.	22: 80%			
2 - إعداد مسودة أدلة إجرائية لمهام الدوائر الرئيسية في الهيئة المتمثلة في: - التوعية والتثقيف. - المنع والوقاية. - إنفاذ القانون (دائرة التحري والتحقيق). - الذمة المالية ومكافحة الكسب والإثراء غير المشروع. - عقد ورش عمل داخلية لإثرائها. - استكمال إجراءات إقرارها وإصدارها.	23: 20% 24: مستمر 25: مستمر 26: مستمر	ـ الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد (داخلي)		

المشروع ٣ إنشاء مكتب فني بالهيئة يحتوي على شعب او إدارات عامة تعنى بالفحص والتدقيق الفني في قضايا الفساد والرقابة والتفتيش وشعبة للخبراء والشؤون الفنية، ودمجه ضمن الهيكل التنظيمي للهيئة.

المؤشر مسودة المشروع | **النتيجة** قرار إنشاء المكتب وتوفير متطلباته المادية والبشرية

الأنشطة الرئيسية	مراحل تنفيذ الاستراتيجية	الجهات المنفذة: رئيسي	مشارك	ملاحظات
1 إعداد دارسة لانشاء مكتب فني في الهيئة من حيث تحديد موقعه في الهيكل التنظيمي وتحديد مهامه واختصاصاته ومساراته.	22: 100%			
2 - استكمال إجراءات إنشاء المكتب الفني.	23 24 25 26	ـ الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد (داخلي)		
3 تعزيز المكتب بالكادر الفني والقضائي والمحاسبي				

المشروع ٤ إنشاء وحدة ضبط وتحري ضمن جهاز الضبط والتحري بالهيئة ورفدها بالكادر الضبطي الكافي والمتخصص.

المؤشر مسودة المشروع

النتيجة قرار إنشاء الوحدة وتوفير متطلباتها المادية والبشرية

الأنشطة الرئيسية	مراحل تنفيذ الاستراتيجية	الجهات المنفذة: رئيسي	الجهات المنفذة: مشارك	الجهات المنفذة: ملاحظات
1 - إعداد دراسة بمتطلبات ومهام وحدة الضبط والتحري.	22: 80% 23: 20% 24 25 26	- الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد (داخلي)	- رئاسة الجمهورية. - وزارة الداخلية.	
2 - إعداد مشروع قرار رئيس الجمهورية بإنشاء وحدة الضبط والتحري متضمناً مهامها واختصاصاتها.				
3 - إعداد دراسة ومشروع قرار حول إمكانية الضم والدمج لمباحث الأموال العامة إلى جهاز الوقاية والتحري بالهيئة ضمن وحدة الضبط لتعزيز مهام الهيئة في مهام الوقاية والضبط والتحري.				

المشروع ٥ هيكلة الوظائف التخصصية في الهيئة، وإعداد توصيف وظيفي لها.

المؤشر مسودة الهيكل ووثيقة توصيفه الوظيفي

النتيجة مراجعة وتصميم عدد ١ هيكل تنظيمي ، وعدد ١ وثيقة توصيف وظيفي

الأنشطة الرئيسية	مراحل تنفيذ الاستراتيجية	الجهات المنفذة: رئيسي	الجهات المنفذة: مشارك	الجهات المنفذة: ملاحظات
1 - إعداد دراسة بهيكلة الوظائف التخصصية بالهيئة.	22: 80% 23: 20% 24 25: مستمر 26	- الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد (داخلي)		
2 - توصيف الوظائف وإدراجها ضمن الهيكل التنظيمي للهيئة.				
3 - عقد ورشة عمل لإثراء الدراسة.				
4 - استكمال إجراءات إصدار قرار الهيكلة والتوصيف.				

الهدف المرحلي

2. تعزيز قدرات الهيئة البشرية والمادية والتقنية.

المبادرة ٢ تطوير البنية التحتية والتقنية والكادر البشري للهيئة وتأهيله.

المشروع ٦ رفد الهيئة بالكادر البشري التقني المتخصص.

المؤشر قائمة بالاحتياجات من الموارد البشرية المتخصصة في مجال التقانة

النتيجة توفير عدد (١٥) متخصص في ال IT بواقع ٣ كل سنة

الأنشطة الرئيسية	مراحل تنفيذ الاستراتيجية	الجهات المنفذة: رئيسي	مشارك	ملاحظات
1 - إعداد دراسة بإحتياجات الهيئة من الكادر الفني والوقائي والضبطي والقضائي المتخصص لتنفيذ مهام الهيئة.	22: 20%	- الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد (داخلي)	رئاسة الجمهورية وزارة المالية مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة (المساعدة التقنية في الاتفاقية الدولية)	
2 - إعداد معايير اختيار الكادر بما يتناسب مع مهام الهيئة.	23: 20%			
3 - تنفيذ الدراسة وتوفير الكادر من خلال (التعيين – الندب – النقل - التعاقد).	24: 20% 25: 20% 26: 20%			

المشروع ٧ تدريب وتأهيل الكادر الوظيفي للهيئة في مجالات عملهم.

المؤشر بطاقة تحليل الاحتياجات التدريبية

النتيجة استهداف وتدريب ما نسبته ٥٠٪ من كوادر الهيئة سنويا

الأنشطة الرئيسية	مراحل تنفيذ الاستراتيجية	الجهات المنفذة: رئيسي	الجهات المنفذة: مشارك	ملاحظات
1 - إعداد دليل تقييم للكادر الوظيفي بالهيئة لتشخيص جوانب القدرات ووضع المعالجات اللازمة لرفع مستوى أداء الهيئة لمهامها.	22: مستمر 23: مستمر 24: مستمر 25: مستمر 26: مستمر	الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد (داخلي)		
2 - تنفيذ دورات تدريبية نوعية في مجال (المنع والوقاية والتحري والتحقيق والتوعية والتثقيف والذهة المالية ومكافحة الكسب واللثراء غير المشروع والاعمال التقنية والإدارية والمالية)				

المشروع ٨ اتمتة كافة عمليات الهيئة وتسهيل وتبسيط اجراءاتها عبر تطبيق نظام الكتروني حديث وشامل لمختلف مجالات عمل الهيئة وربطها شبكياً عبر أحدث التطبيقات التقنية.

المؤشر مسودة مشروع إعداد النظام

النتيجة أتمتة ما نسبته ١٠٠٪ من وثائق وعمليات الهيئة

الأنشطة الرئيسية	مراحل تنفيذ الاستراتيجية	الجهات المنفذة: رئيسي	الجهات المنفذة: مشارك	ملاحظات
1 - إعداد دراسة متكاملة لانظمة الهيئة الحالية، وتحديد طبيعة الاحتياج من أنظمة وبرامج.	22: 50% 23: 50% 24: مستمر 25: مستمر 26: مستمر	الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد (داخلي)		
2 - مناقشة الخيارات المتاحة وتأثير ذلك على أداء المهام والمفاضلة بينها.				
3 - التعاقد مع وزارة المالية والاتصالات وتقنية المعلومات لاتمتة العمل في الهيئة.				

الهدف المرحلي

3. . تطوير الأداء المالي والإداري للهيئة وفق أفضل الممارسات والتقنيات

المبادرة ٣ تفعيل الأداء المالي والإداري وفقاً لأفضل الممارسات والتقنيات

المشروع ٩ إعداد موازنة الهيئة بناءً على مدخل البرامج والأداء وتدريب الشئون المالية والإدارية على تنفيذها.

المؤشر نماذج الموازنة وفقاً لمدخل البرامج والأداء

النتيجة إنجاز عدد (5) موازنات بواقع موازنة كل سنة وفقا لمشروعات الاستراتيجية ومستويات التنفيذ

الأنشطة الرئيسية

1. تشكيل فريق متخصص لإعداد الموازنة والاحتياجات المالية.
2. تصنيف مشروعات الخطط وفقا لتسكينها المرحلي بالسنوات.
3. مراجعة بطاقة المشروعات واستخلاص التكلفة لكل مشروع.
4. إعداد الموازنة وفقا للبرامج وخطط الاداء.

مراحل تنفيذ الاستراتيجية

22	23	24	25	26
مستمر	مستمر	مستمر	مستمر	مستمر

الجهات المنفذة

رئيسي	مشارك	ملاحظات
ـ الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد (داخلي)	وزارة المالية	

المشروع ١٠ تفعيل ادارة المراجعة الداخلية وتطوير نظامها وفق أحدث أنظمة المراجعة الداخلية.

المؤشر مسودة آلية التفعيل

النتيجة مستودى أداء عال يتجاوز (75%) على مقاييس الاداء

الأنشطة الرئيسية

1. تنفيذ أدلة التقييم والرقابة والمراجعة الداخلية.
2. تعزيز إدارة المراجعة الداخلية بالكادر الفني المتخصص.
3. أتمتة أعمال المراجعة الداخلية وتطوير قدراتها.

مراحل تنفيذ الاستراتيجية	22	23	24	25	26
الجهات المنفذة: رئيسي - الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد (داخلي)	50%	20%	10%	10%	10%
مشارك					
ملاحظات					

المشروع ١١ إيجاد آلية لتوفير التمويل لمشروعات الهيئة وفقاً لأحكام الاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد وقانون مكافحة الفساد.

المؤشر خطة عمل لتمويل المشروعات

النتيجة تمويل ما نسبته (60%) من مشروعات الاستراتيجية سواء حكومي او خارجي

الأنشطة الرئيسية	مراحل تنفيذ الاستراتيجية	الجهات المنفذة		
		رئيسي	مشارك	ملاحظات
1 - اعداد دراسة باحتياجات التمويل وفقاً للخطط والمشروعات.	22 (20%)، 23 (10%)، 24 (10%)، 25 (10%)، 26 (10%)	- الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد (داخلي)	- مكتب رئاسة الجمهورية (الأمانة العامة للمجلس الأعلى لادارة وتنسيق الشؤون الإنسانية والتعاون الدولي). - مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة (المساعدة التقنية والمادية في الاتفاقية الدولية)	
2 - تحديد الية للتواصل والتنسيق للحصول على التمويل.				

آلية المتابعة والتقييم للخطة التنفيذية للاستراتيجية

مهما كانت الجهود المبذولة من أجل إعداد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد **2022-2026**م، فأن تحقيقها ووضعها موضع التنفيذ سيكون مرهوناً ومتوقفاً على حجم الاستعدادات، واختيار أفضل الوسائل والأدوات المناسبة لعملية التنفيذ، وحشد الجهود والامكانات، وضمان تكامل الأدوار بين الهيئة وأطراف المنظومة الوطنية للنزاهة والجهات ذات العلاقة بتنفيذ الاستراتيجية إذ أن عملية التخطيط لا تنتهي بمجرد البدء بعملية التنفيذ، كون عملية التخطيط ذاتها عملية مستمرة قبل وبعد التنفيذ. ومن هنا يبرز التحدي بضرورة تحمل كافة الأطراف بمختلف مستوياتها وفي مقدمتها مؤسسة الرئاسة، والحكومة، ومنظومة النزاهة في الحشد والتأييد واتخاذ كافة التدابير اللازمة، التي تمكن من تحويل الاستراتيجية إلى واقع التنفيذ، وذلك من خلال:-

أولاً: هيكل إدارة ومتابعة الاستراتيجية:

1. الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد المسؤولة قانوناً على الاشراف ومتابعة تنفيذ الاستراتيجية وتعتبر الوحدة التنسيقية المشتركة بين الهيئة والأجهزة الرقابية والنيابة العامة والمنظومة الوطنية للنزاهة، الصادر بها قرار رئيس المجلس السياسي الأعلى برقم (**93**) لسنة **2020**م بمثابة الوحدة الإشرافية لتنسيق جهود تنفيذ الاستراتيجية..
2. تتولى الإدارة العامة للرقابة والتقييم في الهيئة متابعة وتقييم تنفيذ الاستراتيجية من خلال النماذج المعدة لذلك.
3. تضع الإدارة العامة للرقابة والتقييم آلية للتقييم والمتابعة وترفعها لقيادة الهيئة لإقرارها وتبلغ بها جميع مكونات الهيئة، والشركاء المنفذون للاستراتيجية.
4. تقوم الإدارة العامة للرقابة والتقييم بعملية استخلاص الخطة المرحلية الأولى **2022**م، من الخطة الاستراتيجية الخمسية، والتواصل مع الجهات الرئيسية والمشاركة في تنفيذ المشروعات لإدراجها في خططها المرحلية **2022**م، على أن تتم هذه العلمية بشكل مستمر في كل عام من بحر المدة الزمنية للخطة الاستراتيجية.
5. تضع الادارة العامة للرقابة والتقييم آلية عمل لتدريب شركاء التنفيذ على مهارات كتابة بطائق المشروعات وفقاً للنماذج المعدة.
6. يجري متابعة الخطة التنفيذية للاستراتيجية بشكل دوري كل ثلاثة أشهر من خلال تقرير متابعة منتظم يعتمد نماذج ثابتة للمتابعة.

7. يتم تقييم مسار تنفيذ الاستراتيجية بشكل دوري مرتين في السنة في الستة الأشهر الأولى ونهاية السنة، على أن يكون تقرير التقييم السنوي جاهزاً أمام قيادة الهيئة نهاية شهر يناير من كل عام ليتم على ضوئه اتخاذ الإجراءات اللازمة.
8. تلتزم كافة الدوائر والادارات العامة في الهيئة، ونظرائها في الجهات المنفذة للاستراتيجية بموافاة الإدارة العامة للرقابة والتقييم بالتقارير المطلوبة في المواعيد المحددة.
9. يجب أن تدعم عملية المتابعة والتقييم عملية التعلم من خلال نماذج النجاح والدروس المستفادة، إلى جانب دعم عملية المساءلة من خلال توفير معطيات لمساءلة المعنيين حول مستوى الإنجاز في كل هدف استراتيجي ومبادرة ومشروع.
10. في حال وجود ضرورة لاتخاذ معالجات سريعة في أمر ما ظهر أثناء التنفيذ يجب أن يحدد معدو تقرير المتابعة أو التقييم طبيعة الإجراءات والزمن اللازم للمعالجة، كما يجب أن تجري المتابعة لاتخاذ هذه الإجراءات من رئيس الهيئة.

ثانياً: توزيع الأدوار بين الهيئة وشركاء التنفيذ:

1. تقوم الهيئة بمتابعة استصدار قرار اعتماد الاستراتيجية من رئيس المجلس السياسي الأعلى والعمل بمحتواها.
2. تعمل الهيئة على نشر الاستراتيجية في مختلف مواقع العمل، ونشر التوجهات الاستراتيجية لها في مختلف مواقع وصفحات ووسائل الإعلام المختلفة.
3. تقوم الهيئة وشركاء التنفيذ بوضع آلية عمل لإيجاد مصادر تمويل المشروعات (على الأقل على مستوى كل سنة تنفيذية) بالتنسيق مع الجهات الإيرادية كالهيئة العامة للزكاة، الهيئة العامة للأوقاف، وزارة المالية، مجلس تنسيق الشئون الإنسانية، .....الخ.
4. على الجهات المحددة بتنفيذ المشروعات (منفردةً أو مشاركة) بتنفيذ الاستراتيجية وخططها التشغيلية السنوية، ورفع تقارير بذلك.
5. دعم ومساندة المعنيين بالتنفيذ كل في مجاله.
6. تسهيل العقبات المحتملة أمام تنفيذ مبادرات ومشروعات الاستراتيجية أولاً فأول.
7. توفير الموارد اللازمة بحدود الإمكانات المتاحة ووفقاً للخطط المحددة.
8. متابعة صارمة للتنفيذ ومساءلة المقصرين.
9. العمل بروح الفريق، وتقديم مقترحات التحسين بناء على نتائج التغذية الراجعة.

ثالثاً: نماذج التقييم والمتابعة:

1. نموذج الخطة المرحلية الأولى: 2022م، وتنسحب على بقية سنوات الخطة الاستراتيجية::

الهدف الاستراتيجي	الهدف المرحلي	المبادرة	المشروع	المؤشر	القيمة	النشاط	وزن النشاط	الإجراء	وزن الإجراء	زمن الإجراء (باليوم)	الربع				التكلفة	جهة التنفيذ	
											الأول	الثاني	الثالث	الرابع		رئيسي	مشارك
المجال																	

2. نموذج بطاقة المشروعات:

بطاقة بيانات المشروع

الهدف الاستراتيجي	الهدف المرحلي غير متوفر
المبادرة التي يتبعها المشروع.....	
اسم المشروع:.....	
مكان تنفيذ المشروع:.....	
ملخص المشروع:	
الوصف:.....	
الأهداف:	
.....	
.....	
.....	
المبررات والحجج:	
.....	
.....	
.....	

الفئات المستفيدة من المشروع:	الفئة (1)	الفئة (2)	الفئة (3)	الفئة (4)
المكون المؤسسة بالهيئة المعني بالمشروع:	الأطراف المشاركة:			
مصادر تمويل المشروع (يمكن التأشير على أكثر من مصدر)	مركزي ☐ محلي ☐ خارجي ☐ ذاتي (المورد) ☐ ذاتي (محدود) ☐ قطاع خاص ☐ مجتمعي ☐ مشترك ☐ أخرى تذكر			
إجمالي مبلغ تمويل المشروع: ( ) ريال - ( ) دولار	مصادر تمويل المشروع			
	المصدر	المبلغ	المصدر	المبلغ	المصدر	المبلغ

مخرجات المشروع:

المخرجات	النتائج	ملاحظات
قرار إنشاء - سياسات عمل (لوائح)		
مقر		
بنية مادية		
كادر مؤهل		

المخاطر المتوقعة من المشروع

الخطر المتوقع	احتمالية الحدوث (5.1)	درجة التأثير (5.6)	مستوى الخطر (احتمالية الحدوث، درجة التأثير)	إجراءات التغلب عليها
عدم توفر الكادر البحثي				
عدم قبول بعض المدراء بالعمل عبر المركز فيما يتعلق بالدراسات التي يحتاجونها				

مصفوفة المشروع:

مصفوفة المشروع														
المشروع	مؤشرات المشروع	قيمة المؤشر	المرحلة	الأنشطة	وزن النشاط	الإجراءات	وزن الإجراء	مدة الإجراء (يوم)	بداية تنفيذ الإجراء	نهاية تنفيذ الإجراء	التكلفة ريال	التكلفة $	المعنى التنفيذ المهمة / النشاط

تمت مراجعة بيانات البطاقة من الإدارة العامة للتخطيط بالهيئة
اسم المدير المعني الذي تمت المراجعة معه ومع الإدارة العامة للتخطيط
التوقيع

يعتمد رئيس الهيئة

3. نموذج التقييم والمتابعة:

المجال	إسم المشروع	المؤشر	القيمة	مراحله	الأنشطة	الإجراءات	جهة التنفيذ		التنفيذ		الصعوبات والمعوقات	الإجراءات المتخذة
							رئيسي	مشارك	تم	لم يتم		
	التوصيات											

خاتمة

في نهاية المطاف، تؤكد لجنة إعداد الاستراتيجية، والخبير الوطني، والفريق الفني أن إعداد الاستراتيجية تم بمنهجية علمية تتسم بالمرونة المرتكزة على المراجعة، والتطوير ، أو التعديل للأنشطة والإجراءات اللازمة لتنفيذ المشروعات متى اقتضى الأمر ذلك ووفقاً لطبيعة الظروف المحيطة ببيئة تنفيذ الاستراتيجية، وامكانات التمويل، وبما يمكن الجهات المنفذة من تجاوز المعوقات وقيادة التحول في مكافحة الفساد ومنعه، مع التأكيد على أن الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد تتلقى ملاحظاتكم، ومقترحاتكم المستمرة والتي من شأنها تحسين آلية المتابعة والتقييم لعملية التنفيذ وبما يحقق الأهداف المرجوة، ويتواءم مع مكانة الجمهورية اليمنية وتأريخها العريق.

والله الموفق

لجنة إعداد الاستراتيجية، الخبير الوطني، الفريق الفني، ممثلو المنظومة الوطنية للنزاهة

١	أ/ ريدان محمد عبدالملك المتوكل	نائب رئيس الهيئة – رئيس لجنة إعداد الاستراتيجية
٢	م/ حارث عبدالكريم العمري	عضو الهيئة – عضو لجنة إعداد الاستراتيجية
٣	د/ عبدالعزيز محمد الكميم	عضو الهيئة – عضو لجنة إعداد الاستراتيجية
٤	د/ مريم عبدالله الجوفي	عضو الهيئة – عضو لجنة إعداد الاستراتيجية
٥	أ.د/ نعمان أحمد علي فيروز	الخبير الوطني
٦	أ/ صدام حسين الراعي	مقرر لجنة إعداد الاستراتيجية والفريق الفني
٧	د/ يحيى ناجي المراني	رئيس الفريق الفني لإعداد الاستراتيجية
٨	أ/عادل علي العقبي	عضو الفريق الفني لإعداد الاستراتيجية
٩	أ/ شمسان أحمد العقاري	عضو الفريق الفني لإعداد الاستراتيجية
١٠	أ/ محمد عبدالله القانص	عضو الفريق الفني لإعداد الاستراتيجية
١١	أ/ أزل عبدالله هاشم الأكحلي	عضو الفريق الفني لإعداد الاستراتيجية
١٢	أ/ عبدالرزاق ناصر الحدرمي	عضو الفريق الفني لإعداد الاستراتيجية
١٣	أ/ عبدالسلام سعد البخيتي	مدير عام سكرتارية مجلس الهيئة
١٤	الأستاذ/ كهلان علي أحمد صوفان	مجلس النواب
١٥	الأستاذ/ عبدالحميد يحيى محمد الكبسي	مجلس النواب
١٦	الأستاذ/ عدنان أحمد عبدالرب الوجيه	مجلس القضاء الأعلى
١٧	الأستاذ/ زكي علي عبدالواحد المهلل	مجلس القضاء الأعلى
١٨	الدكتور/ عبدالرحمن أحمد مرغم	مكتب رئاسة الجمهورية
١٩	الأستاذة/ عاتقة علي حمزة	مكتب رئاسة الجمهورية
٢٠	القاضي/ أحمد محمد حميد الدين	النيابة العامة
٢١	القاضي/ خالد أحمد العديل	النيابة العامة
٢٢	الأستاذ/ خالد عبدالله محمد الحيمي	النيابة العامة
٢٣	الأستاذ/ محمد أحمد حرمل	النيابة العامة
٢٤	الأستاذ/ يحيى أحمد محمد القمري	الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة
٢٥	الأستاذ/ محمد امين علي المسيبي	الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة
٢٦	العميد/ أنور حميد علي	جهاز الأمن والمخابرات
٢٧	العقيد/ عصام عبدالرحمن الشرفي	جهاز الأمن والمخابرات
٢٨	المقدم/ محمد يحيى عامر	مباحث الأموال العامة
٢٩	النقيب/ أيمن محمد المؤذن	مباحث الأموال العامة
٣٠	الأستاذ/ وديع محمد محمد السادة	وحدة جمع المعلومات المالية
٣١	الأستاذ/ إياد عبدالله حسين قاسم	وحدة جمع المعلومات المالية
٣٢	القاضي/ رشيد عبدالوارث المنيفي	اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب
٣٣	الأستاذ/ عادل حسين أحمد الثلايا	امانة السر للمجلس السياسي الأعلى
٣٤	الأستاذ/ عبدالكريم أحمد العرشي	الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات
٣٥	الأستاذ/ أحمد صالح محمد العزاني	الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات
٣٦	الأستاذة/ رقية أحمد أحمد الكدس	الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات
٣٧	الأستاذ/ محمد طاهر سعيد	الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات
٣٨	الأستاذ/ حمدي علي الشرجبي	المكتب التنفيذي لإدارة الرؤية الوطنية
٣٩	الأستاذ/ خالد محمد أحمد الجنيد	المكتب التنفيذي لإدارة الرؤية الوطنية
٤٠	الأستاذ/ محمد محمد ابوهادي	مجلس الشورى
٤١	الأستاذ/ عدنان عبده أحمد الهاملي	مجلس الشورى
٤٢	الأستاذ/ عبدالجليل مسعد عبدالله الدار	وزارة المالية
٤٣	الأستاذ/ نصر عبدالله النصيري	وزارة المالية
٤٤	العميد/ عبدالغني عبدالله طاووس	وزارة الداخلية
٤٥	العميد/ أحمد محمد العودي	وزارة الداخلية
٤٦	العقيد/ عبدالسلام محمد منصر الحالمي	وزارة الداخلية
٤٧	الأستاذ/ غالب أحمد سلمان	وزارة الإدارة المحلية
٤٨	الأستاذ/ محمد أحمد صالح السنحاني	وزارة الإدارة المحلية
٤٩	الأستاذ/ منذر عبدالعزيز أمين الشرجبي	وزارة الصناعة والتجارة

٥٠	الأستاذ / محمد حسن محمد الليث	وزارة الصناعة والتجارة
٥١	الأستاذ / عبدالرحمن يحيى محمد الكحلاني	وزارة الشؤون القانونية
٥٢	الدكتور / محمد صالح حمود الزبيري	وزارة الشؤون القانونية
٥٣	الأستاذ / عبدالجليل عبدالوهاب يحيى الجنيد	وزارة العدل
٥٤	المهندس / منصور طه محمد الاصبحي	وزارة العدل
٥٥	الأستاذ / شكري عبدالمولى قارع	وزارة الخدمة المدنية والتأمينات
٥٦	الأستاذ / عبدالرحمن محمد الكحلاني	وزارة الخدمة المدنية والتأمينات
٥٧	الدكتورة / إلهام علي أحمد السنباني	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
٥٨	الأستاذ / محمد أحمد المهلل	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
٥٩	الأستاذ / إسماعيل علي صالح العزير	وزارة التعليم الفني والتدريب المهني
٦٠	الأستاذ / محمد محمد الهندي	وزارة التعليم الفني والتدريب المهني
٦١	الأستاذ / مجاهد صالح محمد ابوكحلا	وزارة الإرشاد وشؤون الحج والعمرة
٦٢	الأستاذ / عبداللطيف محمد محمد المعلمي	وزارة الإرشاد وشؤون الحج والعمرة
٦٣	الأستاذ / فيصل أحمد مهلب ناجي	وزارة التربية والتعليم
٦٤	الأستاذ / حيدر صالح محمد الجبل	وزارة التربية والتعليم
٦٥	الأستاذ / محمد يحيى محمد مطهر	وزارة الإعلام
٦٦	الأستاذ / محمد عباس يحيى الناشري	وزارة الإعلام
٦٧	المهندس / خالد عبدالرب عبده المقطري	اللجنة العليا للمناقصات والمزايدات
٦٨	الأستاذ / عبدالله علي عبدالله السلطان	اللجنة العليا للمناقصات والمزايدات
٦٩	الأستاذ / وائل حسين المراني	الجهاز المركزي للإحصاء
٧٠	الأستاذ / محمد أحمد عبدالعزيز المجاهد	الجهاز المركزي للإحصاء
٧١	الأستاذ / طاهر محمد علي الهاتف	منظمة أوتاد
٧٢	الأستاذة / اشواق عبدالمجيد الدربي	اللجنة الوطنية للمرأة
٧٣	الأستاذ / يحيى صالح الجويفي	الاتحاد العام للغرف التجارية
٧٤	الأستاذ / ياسر طاهر السدعي	الغرفة التجارية والصناعية بأمانة العاصمة
٧٥	الأستاذ / خالد علي العلفي	الغرفة التجارية والصناعية بأمانة العاصمة
٧٦	الأستاذ / محمد محمد عوض	مؤسسة الشعب الاجتماعية للتنمية
٧٧	الدكتورة / ابتسام داوود القصير	الاتحاد العام لنقابات عمال اليمن
٧٨	الدكتور / طارق علي حمود النهمي	الاتحاد العام للغرف-جامعة الرازي
٧٩	الأستاذة / فاطمة مشهور أحمد	اتحاد نساء اليمن
٨٠	الأستاذة / فوزية درهم صالح المريسي	اتحاد نساء اليمن
٨١	الدكتور / عبدالوهاب محمد الجنيد	عضو الفريق الاستشاري للرؤية الوطنية
٨٢	العميد / محمد منصور الصايدي	اكاديمية الشرطة
٨٣	الأستاذ / علاء الدين القانص	الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة
٨٤	القاضي / محمد محمد الشعيبي	الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد
٨٥	الأستاذ / أحمد أحمد عاطف	الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد
٨٦	الأستاذ / عمار عبدالقادر الشيباني	الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد
٨٧	الأستاذ / محمد احسن جمعان	الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد
٨٨	الأستاذ / محمد يحيى حنش	الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد
٨٩	الدكتور / عادل أحمد الحريبي	الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد
٩٠	الأستاذ / إياد نجيب العبسي	الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد
٩١	الأستاذ / محمد أحمد الحيدري	الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد
٩٢	الأستاذ / عبدالملك عبدالله شايع	الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد
٩٣	الأستاذ / محمد يحيى راجح	الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد
٩٤	الأستاذ / وليد يحيى المطري	الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد
٩٥	الأستاذ / جميل راوح الاكحلي	الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد
٩٦	الأستاذ / فايز حسن المسوحي	الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد
٩٧	الأستاذة / اسمهان عبدالسلام الارياني	الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد
٩٨	الأستاذ / عبدالملك يحيى شجاع الدين	الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد
٩٩	الأستاذ / صادق عبدالله الفسيل	الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد
١٠٠	الأستاذة / ندى علي المتوكل	الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد